

خانه
کتابخانه
۱۰

امام حسن عجل الله فرجه

K.9577

一

[illegible]

W. 67

Y-9421.



هذا كتاب في الفقه الحنفي

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
کتاب مجتبی: معالم العربیة و تحقیقها من کتاب معادله
مؤلف ابو یوسف یحییٰ بن عیسیٰ بن یحییٰ الکوفی و تصحیف
مترجم
شماره قفسه ۸۵۵۷
۲۰۹۱۳۱
مجموعه خطی
شماره ثبت کتاب

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب تجرید معالم البرزخ و تصدیق کتب عالم برزخ
مؤلف ابو منصور حسن عاملی، دمشق، کربلا، شیراز

مترجم
شماره قفسه ۱۸۰۵۷

جمهوری اسلامی ایران
سازمان اسناد و کتابخانه ملی
۲۰۹۲۲۱

کتب سیدیه الیه

ملک الافلک
المجلد الاول
الجزء الاول

الحمد لله
و قد تم بحمد الله
در قزوین
و کتبه العبد المذنب
بالحسن بن علی بن حسن



۱۸۰۵۶
۲-۹۲۲۱

این کتاب در قفسه ۱۸۰۵۶
و شماره قفسه ۲-۹۲۲۱

- ۱
- ۲
- ۳
- ۴
- ۵
- ۶
- ۷
- ۸
- ۹
- ۱۰
- ۱۱
- ۱۲
- ۱۳
- ۱۴
- ۱۵
- ۱۶
- ۱۷
- ۱۸
- ۱۹
- ۲۰
- ۲۱
- ۲۲
- ۲۳
- ۲۴
- ۲۵
- ۲۶
- ۲۷
- ۲۸
- ۲۹
- ۳۰
- ۳۱
- ۳۲
- ۳۳
- ۳۴
- ۳۵
- ۳۶
- ۳۷
- ۳۸
- ۳۹
- ۴۰
- ۴۱
- ۴۲
- ۴۳
- ۴۴
- ۴۵
- ۴۶
- ۴۷
- ۴۸
- ۴۹
- ۵۰
- ۵۱
- ۵۲
- ۵۳
- ۵۴
- ۵۵
- ۵۶
- ۵۷
- ۵۸
- ۵۹
- ۶۰
- ۶۱
- ۶۲
- ۶۳
- ۶۴
- ۶۵
- ۶۶
- ۶۷
- ۶۸
- ۶۹
- ۷۰
- ۷۱
- ۷۲
- ۷۳
- ۷۴
- ۷۵
- ۷۶
- ۷۷
- ۷۸
- ۷۹
- ۸۰
- ۸۱
- ۸۲
- ۸۳
- ۸۴
- ۸۵
- ۸۶
- ۸۷
- ۸۸
- ۸۹
- ۹۰
- ۹۱
- ۹۲
- ۹۳
- ۹۴
- ۹۵
- ۹۶
- ۹۷
- ۹۸
- ۹۹
- ۱۰۰

ملكه بالان بنبايع الشر من عبد الله بن حسن
بن هيدان بن عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتعالي في عز وجل له عن مطارج الافهام فلا يحيط
العارفون المقدرين كما لفته عن مشايخ الانام فلا يبلغ صفة
المتفضل بسوان الافهام فلا يحصى غامدا العادون المتطول للفرز
لجسام فلا يقوم بولجب شكره الحامدون القديم الابد في فلا كان
سواء الايام الترمذي في كل شئ مضى ما عداه احمد حمد لا يشر
الى رضا واستكرو استوجب بالمرئ من موصبه وعطاء واستقبل
من خطايا استقالة عبد معترف بالجنازة نادى على افرط من القول
في جناب مولاه واستناله العصاة من الخطا والخطا والبداد في
والعمل واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الكريم الذي لا يموت
لدينا لانان القديم وما يشه نقان واشهد ان محمدا عبده ورسوله
المبعوث لم يزل قواعد الدين وتهدب سالكا ليقين الناسخ بسم الله

الطبعة

المطهر من شر نوح الاولين والكرسلا لارساد والهداية رحمة العالمين
صلى الله عليه واله الخلد المهدى من روضة الكرام الطيبين من
رضيهم وزيد على منتهى رضاهم وتبلغهم غاية مرادهم ونهاية
مناهم وتكون لنا عنة وذخيرة يوم نحكي الله سبحانه ونلقاهم
سلمة قسلا **واعجل** فان اول ما انتفت في تحصيله يكون
الايمان وطالت التردد بين العين والاشرف في معامل الاكابر
العلم بالاحكام الشرعية والسبل القلبية فلهي راية المطالب الذي
ينظر الفاح طالبه والمعلم الذي يشترى الاياج كاسبه والعلم
الذي يبرج عاملا للادوة العلية وشال به السعادة في الدار
الآخرة ولقد بذل علماءنا السابقون سلفنا الصالحون في
الله عليهم اجمعين في تحقيق سياجته جدهم واكثر واتى تحقيق
مسائله كذاهم فيم تقوا فيه مقفلا ببيان افكارهم وكوشحوا
منه مجلا ببيان اناهم وكشفوا فيه من كتاب يهدي في ظلم
الجهالة الى سنن الصواب فمن مختصر كاف في تبليغ الفاتر وسوق
شان يتجاوز النهاية ويوضح محل من قواعد الشك ويبان كيف
من سراير العضل وتهدب يوصل من لا يضره الفقيه بمصباح الابرار
الى مدينة العلم ويجلو بانارة مسائل الشرايع ظلمات الشك
والوهم وذكرى دروس مقنعة في تلخيص الخلاف والوفاق كثر
تذكر من مشيى المطالب في الافاق ومنهذب جمل يسعف في مختلف
الاحكام بكامل الانتصان ومعتبر مدارك التحسيم مواد التزج من

الاثان ولعله روضه رايحي لتهيد اصوله الجمان ووضعه بحسب
يلخص اشرافه ووعاها الاذهان فتدرك الله نعم سعيهم ولا يزل موجود
مشوهم وروهم وحيث كان من فضل الله تعالى علينا ان اهلنا
لا فقراء انما هم اجيبنا الاسوة بهم في ضاعهم فشرعنا بتوفيق الله
تعالى في تأليف هذا الكتاب الموسوم بمعالم الدين وملاذ المجتهد
وجددنا به معاهد السابقين الشرعية واجيبنا به مدارس المحدثين
الفقهية وشفعنا فيه بغير الفروع يتهدف اليه لاصول وجنات
بين تحقيق الدليل والمذكور بعبادات قوسية الى الطباع وتقريرات
مقبولة عند الاسماع من غير الجواز موجب للاعتلال ولا الطمانع
للملال وانا ابطل الى الله سبحانه ان يجعله خالصا لوجه الكريم
اليه ان يهديه حين فصل الازم الى المنهج القويم ويثبت في حيزه
فصل الاقدام على صراط المستقيم وقد رتبنا كتابا هذا على مقدمة وقفا
اربعة والعرض من المقدمة مختصر في مقصدين **الفصل الاول**
في بيان فضيلة العلم وذكر نيله الجلب على العلماء مراعاة وذكر
حدود مرتبته وبيان شرف موضوعه ومبادئه وسأله اعلم
ان فضيلة العلم وارتفاع درجته وعلو رتبته امر كثر انتظامه
في سلك الصلوة مؤنة الاهتمام ببيان غير اننا ذكر على سبيل
اشياء في هذا المعنى من هذا العقل والنقل كما ياؤ سنة مقتضيت
على ما يتأدى به العرض فان الاستيعاف في ذلك يقتضي تجاوز الخلق
ويقتضي الخروج عما هو المقصد فاما المجتهد العقلية فهي ان المعنى

نقسم

نقسم الى موجودة ومعدومة وظاهر الشرف للوجود ثم الموجود
ينقسم الى حاد وثام ولا يربط ان التام اشرف ثم التام ينقسم الى حاد
وغيره ولا شك ان الحاد اشرف ثم الحاد ينقسم الى حاد وغيره
ولا يربط ان الحاد اشرف ثم الحاد ينقسم الى حاد وغيره ولا شك
ان الحاد اشرف ثم الحاد ينقسم الى حاد وغيره ولا شك
الكرم فقلنا شرف الى ذلك في مواضع منها الا وسقوله تعالى في
سورة القلم وعلى قل ما نزل على نبينا صلوات الله عليه في قول الكثر
الغير بنا قوله يا سميع بك الذي خلق الانسان من علق اقرا وربك
الاکرم الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم حيثما فتحة كلام الجيد
بذكر نعمة اليجاد وابعد نعمة العلم فلو كان بعد نعمة اليجاد نعمة
اعلى من العلم لكانت اجدر بالذكر وقد قيل في وجه المناسبة بين
المذكورة في صدر هذه السورة المشتمل بعضها على خلق الانسان من
علق وبعضها على تعليمه ما لم يعلم تعالى ذكره وحال الانسان انما
كونه معلقة وهي مكان من الخساسة طرعا له وهي جبرية عالم الوجود
كما ان الرتبة والجلالة فكانت سبحانه قال كنت في والحررت في تلك
المنزلة الدينية الخساسة ضمرت في لغزها الى هذه الدرجة الشريفة
النفيسة الثاني قوله تعالى الذي خلق سبع سموات ومن الارض
مثلن يتنزل الامرين من تعلموا الاية فانه سبحانه جعل العالمات
لخلق العالم العلوي والسفلي طرا ولكن بذلك جلالة ونفخ الثاني
قوله سبحانه ومن يؤتي الحكمة فعلا وقدره الكثير افر من الحكمة فاما

الى العلم الرابع قوله ثم هل يستوي الذين يعلمون والذين لا
 يعلمون بما يتذكروا والابواب الحاصصة قوله ثم انما يخشى الله
 من عباده العلماء السادس قوله ثم هذا الله لا اله الا هو لا اله الا هو
 والاولو العلم السابع قوله ثم وما يعلم تاويله الا الله والذين آمنوا
 في العلم الثامن قوله قل ان الله شديد العقاب ويتبينكم ومن عند علم
 الكتاب التاسع قوله ثم رفع الله الذين امنوا منكم والذين امنوا في العلم
 درجات العاشر قوله تعالى مخاطبا لبقية عليه ولاة الصلوة
 والسلام اصداله مع ما اناه من العلم والحكمة وقول رب زدني علما
 الحادي عشر قوله تعالى بل هي آيات بينات في صدق ربك الذي لا اله الا
 الله الثاني عشر قوله ثم وتلك الامثال نضربها للناس وما يعقلها
 الا العالمون **فصل** ولما التفتت في ذلك كثيرة لا يكاد يحصى
 فمنها ما اخبرني به اجازة قد من احببنا فيهم السيد الجليل تقيما
 نور الدين علي بن الحسين بن ابي الحسن الحسين الموسوي ادام الله تاييده
 والشيخ الفاضل عز الدين الحسين بن عبد الصمد الحارثي قدس
 الله روحه بحق رواية اجمازة عن والدي السيد الشهيد
 الملة والدين رفع الله درجاته كما شرف خاتمته عن شيخه
 الاجل نور الدين علي بن عبد العال العالقي الميسري عن الشيخ شمس
 الدين محمد بن المؤذن عن الشيخ صلي الله عليه وسلم عن علي بن ابي طالب
 عن والده قدس الله روحه عن الشيخ محمد بن ابي طالب محمد
 بن الشيخ الامام العلامة جمال الملة والدين الحسين بن يوسف

داود
 الخنيزي

بن المظفر

بن المظفر عن والده رضي الله عنه عن شيخه المحقق السعيد محمد بن
 الملة والدين ابي القاسم جعفر بن الحسن بن علي بن سعيد قدس الله
 نفسه عن السيد الجليل شمس الدين محمد بن محمد بن موسى عن
 الشيخ الامام ابي الفضل محمد بن ابي جابر عن الشيخ الفقيه
 العباد ابي جعفر محمد بن ابي القاسم الطبري عن الشيخ السعيد الفقيه
 ابي جعفر محمد بن الحسن الطوسي عن والده رضي عن الشيخ الامام الفقيه
 محمد بن محمد بن النعمان عن الشيخ ابي القاسم جعفر بن محمد بن
 قولويه عن الشيخ الجليل الكلي الخرج جعفر محمد بن يعقوب الكلي عن
 علي بن ابراهيم عن ابيه عن حاد بن عيسى عن عبد الله بن ميمون
 القلاح عن محمد بن يعقوب عن محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن
 سهل بن زياد عن جعفر بن محمد الاشعري عن عبد الله بن ميمون
 القلاح عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن محمد بن
 جعفر بن محمد الاشعري عن عبد الله بن ميمون القلاح عن ابي عبد
 الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله من سلك طريقا
 يطلب فيه علما سلك الله به طريقا الى الجنة وان الملائكة لتضع
 ارجلها في طابقات العلم رضى الله عنه لتستغفر لهما الى العلم من في السموات
 ومن في الارض حتى يحوت في البحر فضل العالم على العابد كفضل
 الفهم على سائر النعم وليلة البدر وان العالم وزر الانبياء و
 ازال الانبياء لو نوروا في الارض والادوار وما ولكن ورتوا العلم فمن جند
 به من اخذ بخطه وافر ولا سناد عن الشيخ الفقيه محمد بن محمد بن النعمان

علي بن ابي طالب

عن الشيخ القندوق بن جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي
رحمه الله عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن محمد بن عيسى بن عبد
القطيب عن يونس بن عبد الرحمن عن الحسن بن زياد العطار عن
سعد بن ظريف عن الأصمعي بن نباتة قال قال أبو بصير عن علي بن
إبي طالب عليه السلام قبلوا العلم فإن تعلمه حسنة وسد رسته
ليسير والنجف عنه جواد وتعلمه من لا يعلم صدقة وهو عند
الله لأهله قرينة لأنه مع المخلوق والحرام وسلك بطلان به
الجنة وهو ليس في الوحشة وصاحبها الجنة وسلك على الأعداء
وزين الأخلاء يرفع الله ذواتهم يجعلهم في الجنة فيقصدونهم
العلمهم وتقديرنا لهم وترتيب الملائكة في علمهم يسبقونهم باجتماعهم
في علمهم لأن العلم حياة القلوب ونور الألبان من العلم وقوة
الأبدان من الصلوة يرفع الله حامله سائر الأبدان ويحبه بحالته
الأخيار في الدنيا والآخرة وبالعلم يطاع الله ويعبد وبالعلم يعرف
الله ويوحى وبالعلم توضح الأرواح ويهدى في الحلال والحرام والعلم
أمان العقل والعقل تابعه يلهي الله السعداء ويحرم الأشفياء
فصل في بيان الأسناد عن محمد بن يعقوب عن علي بن هاشم
بن هاشم عن أبيه عن الحسن بن علي بن الحسين بن عبد الرحمن بن عبد
الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم العلم فرصة على كل مسلم لأن الله يحب عباده العلم وعن
محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن محبوب

عن هشام بن سالم عن أبي حمزة عن أبي بصير عن محمد بن عيسى عن
قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول يا أيها الناس اطلبوا العلم
كأنكم تطلبون العلم والعلل بها لا تان طلب العلم واجب عليكم
من طلب العلم لم يزل المال مقسوم مضمون قد قسمه عاد الدنيا
وضمنه وسبقكم لكم والعلم عز ونور عند الله وقد أمر الله
من أهله فاطموس وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى
عن محمد بن خالد عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال إن
العلماء ورثة الأنبياء وقد كان الأنبياء لهم نور وقد أودعهم
ديارا وأما أرواحهم أحاديث من أحاديثهم فنزلت فيهم من السما
فقد أخذ حظا وأخذوا حظا وعلمهم هذا عن تأخيرهم
فإن فينا أهل البيت في كل خلف عد ولا ينفون عنه تحريف
والتحالف المبطلين وتأييد الجاهلين وعنه عن الحسين بن محمد
عن علي بن سعد عن أبي حمزة عن علي بن الحسين عن أبي عبد الله عليه السلام
قال لو يعلم الناس ما في طلب العلم لطلبوه ولو ينفك المهج عن
الحج إلى الله تبارك وتعالى إلى الدنيا لكانوا مقتدي عبيدي
إلى الجاهل السخيف حتى أهل العلم النار لا تانقدهم وإن
أحب عبيدي إلى الله تعالى الطالب للدار الآخرة للدار الآخرة
الناس الحكماء القابلين الحكماء وعنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه
وعن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن سيف بن
عميرة عن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم العلم أفضل

من سبعة عشر ألف غايده وعن الحسن بن محمد بن احمد بن اسحق
عن سعدان بن مسلم عن معاوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله
عليه السلام رجل راى في المنام بيتا في الناس ويشدده
في قلوبهم وقلوب سيقنكم والعل ما من شيعتكم ليست ليعتق
الرواية ما افضل قال الراوية محمد شيئا يشد به قلوب شيعتنا
افضل من الف غايده **فصل** من اهم ما يجب على العلماء مراعاة
تصحيح التصدي واخلاص النية وتطهير القلب من دنس الاغراض الدنية
وتكثير النفس في قوتها العملية وتركها بالاجتناب عن الرذائل
الغضائيل الخلقية وقهر الفؤاد من الشهوة والغضبية وقدر
بالعلم والسابغ وغير محمد بن يعقوب رضي عن علي بن ابراهيم
رضي الله عنه عبد الله عليه السلام رضي عن محمد بن يعقوب قال حدثني
محمد بن محمود ابو عبد الله القزويني عن محمد بن ابي بصير
بن احمد الصفيقي عن محمد بن احمد بن عيسى العلوي عن قتادة بن
البصري عن ابي عبد الله عليه السلام قال طلبة العلم ثلاثة فاحرم ايمانهم
وصفاتهم صنف يطلبه الجهل والمراء وصنف يطلبه الاستطالة
والختم وصنف يطلبه الفقه والعقل ضاحك الجمل والمراد
ما روي عن النبي قال الخاندية الرجال يذكروا العلم وصنف العلم وقد
تم بالخنوع ونحوه من الورع فقد روي الله من هذا خشمه وقطع
حيزومه وصاحب الاستطالة والخلل ذوي خبث وما لا يستطاع
مشاه من شياهمه ويواضع للاهنياء من دونه فهو كواهم هاتم

ألف
عنه

قلية

ولد بهم طائفة من الله على هذا خبره وقطع من اثار العلماء اثره
صاحب الفقه والعقل ذكابة وحزن وسحر قد خلت في بصره
وقام للسل في حنوده يعمل بحسنه وحلا فاعيا مشققا مقبلا
على شانه عارفا ما اهل زمانه مستوحشا من اتواخاوت قد الله
من هذا الركنه واعطاء يوم القيمة امانة عنه عن محمد بن يحيى
احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن ابي عمار عن سليمان بن قيس
ابن ابي عمير عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال
لا يشيعان طالب ينال طالب علم فمترق من الدنيا على الله
له سلم ومن شاولها من غير حلها ملك لا يورث ويراجع ومن اخذ
العلم من اهله وعمل بعلمه نجي ومن اراد بدال الدنيا فهو خطيئة
عن الحسن بن محمد بن قاسم عن علي بن محمد عن الحسن بن علي الوشاء
عن احمد بن محمد عن ابي خديجة عن ابي عبد الله عليه السلام قال من
اراد الاخرة الحديث لمنفعة الدنيا لم يكن له في الاخرة نصيب
اراد به نجاه الاخرة اعطاه الله من الدنيا والاخرة عنه عن علي بن
ابراهيم عن ابيه عن القاسم بن محمد الاصبهاني عن المقرئ عن جعفر بن
عياض عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا رايت العالم محبا الدنيا فاجتنب
على نيكه فان كل محب لشيء يحوط ما احب وقالوا رحمى الله الى طواف
عليه السلام لا تجعل بينك وبينك عالما مفتونا بالدنيا في صدقك
عن طريق محبتى فان اولئك قطع طريق مبادى المرادين ان
ادنى ما اتوا به من ان تخرج خلاوة من اجابى من قلوبهم عنه

أدنى
عن ابي
عن ابي
عن ابي
عن ابي

محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان عن حماد بن عيسى عن
 رضى بن عبد الله عن حماد بن عيسى عن ابي جعفر عليه السلام قال من طلب
 العلم ليبيح به العلم او يمارى به السقاء او يصير به وجوه
 الناس اليه فليتبؤ مقعده من النار انما رايته لا تصلي الا لها
فضل وروينا بالاسناد السابق عن الشيخ المعين بن النعمان
 عن الشيخ الصادق محمد بن علي بن بابويه رحمه الله عن ابي
 موسى المدائني قال حدثنا محمد بن جعفر الكوفي الاسدي قال
 حدثنا محمد بن اسمعيل البرقي قال حدثنا عبد الله بن احمد قال حدثنا
 علي بن اسمعيل بن الفضل عن ثابت بن دينار التماري عن سيد العارفين
 علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب عليهم السلام قال حق سائلكم
 التظيم له والتوقير له وحسن الاستماع اليه والاقبال عليه وان
 لا ترفع عليه صوتك ولا تجي طبايبه عن شيء حتى تهو الذي يحب
 ولا تحدث في مجلسه احدا ولا تغتاب عنده احدا وان تراه فضعه
 اذك عندك بسوء ولا تستوي عيوبه وتظهر مناقبه ولا تجالس له
 عدوا ولا تعارى له وليا فاذا فعلت ذلك سئل ذلك ملكك الله
 بانك قصدته وتعلمت عليه لله جل اسمه لا للناس وحق
 يا علم ان الله عز وجل انما جعلك فيما اهتم فيك من العلم
 وفق لك من خزائنه فان احسنت في تعليم الناس ولم تحرق بهم ولم
 تنجح عليهم زادك الله من فضله وان كنت سعت الناس عليك او
 حرقت بهم عند طلبهم منك كان حقا على الله عز وجل ان يسليك

العلم

منه

ان تعلم

العلم

العلم ونهاؤه ويستقطر من القلوب محلك والاسناد عن المفيد
 عن احمد بن محمد بن سليمان الرازي قال حدثنا مؤدبنا علي
 بن الحسين السعدي ابا دى الحسن العمري قال حدثنا محمد بن ابي
 عبد الله البرقي عن ابيه عن سليمان بن جعفر الجعفري عن رجل
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان علي عليه السلام يقول ان من حق
 العالم ان لا يكثر عليه السؤال ولا يأخذ بشو به واذا دخلت عليه
 وعندك قوم فسلم عليهم جميعا وخصه بالتحية دونهم واجلس
 بين يديه ولا تجلس خلفه ولا تجلس عن يمينك ولا شمالك ولا
 تكثر من القول قال فلا تقل فلا فلا خلافا لقوله ولا تنجو
 بطول صحبتك فاما مثل العالم مثل الخلة فتعظمها حتى تستعظم عليك
 منها شيء والعالم اعظم جارا من الصانع القابض العازي في سبيل الله
 واذا مات العالم لم يدر في الاسلام ثلثه لا يدر ما في يوم القيمة
 ويجب على العالم العمل بما يجب عليه من الحق العالم اكد ومن ثمة
 جعل الله نعم ثواب المطيعات من شاء النبي صلى الله عليه واله
 وعقاب العاصيات منهن صغيف ما يعز من ويجعل له خطا
 واقر من الطاعات والقبريات فانما تقيد القسر ملكه ضاحك
 واستعدا تاما ليعتوا الامم لان وقدر وينا بالاسناد السابق
 محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن حماد بن
 عيسى عن عمر بن اذينة عن ابي بن ابي عمار عن سليمان بن فضال
 قال سمعت ابي المومنين عليه السلام يحدث عن النبي صلى الله عليه واله

المرزاري

غيره

انما قال في كلامه ان العلم رجليان رجل واحد يعلم فذلك الجمع وعلم
 تارك لعلمه فهذا حاله فان العلم الواحد رجليان من رجلي العلم
 الواحد لعلمه وانما العلم الواحد رجليان من رجلي العلم الواحد
 الى الله سبحانه فاستجاب له وقبل منه فاطاع الله فادخله الجنة
 الداعي لما يريدك عليه واتباعه المحيى وطول الامل اما السابغ المحيى
 فيض من الحق وطول الامل فينبغي للآخر وعن محمد بن يعقوب
 محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن محمد بن سنان عن اسمعيل بن
 خابر عن ابي عبد الله عليه السلام قال العلم من رجلي العلم من علم
 ومن علم من العلم من رجلي العلم فان احببه والآخر من رجليه
 عن عوف بن احسان عن احمد بن محمد بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن ذكره عن عبد الله بن الحسن بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال ان العلم اذا لم يعلم رجليه وعظمت من القلوب كبريل
 المطر عن الصادق وعنه عن علي بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن محمد بن عيسى عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال العلم اذا لم يعلم
 من الحسين عليه السلام قال العلم من رجليه فاجاب ثم ما دلتنا
 عن رجليه فقال علي بن الحسين عليه السلام مكتوب في الاجيل لا
 تطلبوا العلم بالانتماء ولا تعلموا العلم بالعلم فان العلم اذا لم يعلم
 لم يزد صاحبها الا كراهة ولم يزد من الله الا بعدا وعنه عن عوف
 بن احسان عن احمد بن محمد بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام
 عليه السلام في كلامه له خطب به في المنبر اجماع الناس اذا علموا

علم
 رجلي

بما علمتم تعلمكم تهتدون ان العالم العالم بغيره كالجاهل المتأخر
 الذي لا يستقيم عن جهله بل قد رآنا ان الحق انظر والمعرفة
 اذ وعلم هذا العالم المنسل من علمه منها على هذا الجاهل المتأخر
 جهله وكلامه حائر ياتر لا نراها فاشكوا ولا شكوا فاشكوا
 ولا ترضوا لانفسكم تهتدون الحق فحق فحق وان من الحق ان
 تهتدون ومن الحق ان لا تهتدون وان تهتدون انفسكم لغيره
 وانفسكم لغيره انفسكم لغيره ومن يطع الله يرضى الله
 يعرض الله يحب ويندم وعنه عن علي بن محمد بن محمد بن ابي
 عن جعفر بن محمد الاشعري عن عبد الله بن ميمون القمي عن
 ابي عبد الله عليه السلام عن ابياته عليه السلام قال لعله رجل الى
 الله صلى الله عليه وآله فقال يا رسول الله ما العلم قال لا احسان
 قال ثم هو الا لاسماع قال ثم قال انما العلم قال ثم هو الا لعل
 قال ثم سار رسول الله قال ثم قال **فصل** وروينا بالاسناد عن
 محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى القطان عن احمد بن محمد بن
 عيسى عن الحسن بن محبوب عن عوف بن ابراهيم عن ابي عبد الله
 عبد الله عليه السلام يقول اطباء العلم وتربوا معه بالعلم وتواضعوا
 لمن تعلموا العلم وتواضعوا لمن طلبوا العلم ولا يكونوا علماء
 جبارين فيذهب باطلكم بجهلكم عنه عن علي بن ابراهيم عن محمد
 بن عيسى عن يونس بن حاذق عن عثمان بن الحارث بن الحنفية النخعي
 عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله الله عز وجل فما يخشى الله من عباده

ولا تلهوا

علم
 رجلي

الوشاحين تاد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا راى المؤمن خيرا
 فتمهله في الدين عن عبد محمد بن عبد الله عن الفضل بن شاذان عن حماد
 بن عيسى عن حماد بن عبد الله عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى قال قال الإمام
 كل الكمال في الدين في الشريعة على المشقة والتقدم في العيشة
 عن عبد محمد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن أبي بصير عن حماد بن عيسى
 بن حماد عن أبي عبد الله قال ما من أحد يموت من المؤمنين إلا له
 الجنتين من موت فضيلة عنه عن علي بن إبراهيم عن أبي بصير
 عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا مات المؤمن الفقيه شارك
 الإسلام ثلثة لا يسد هلته عنه عن محمد بن يحيى عن عبد محمد بن محمد
 عن أبي بصير عن علي بن ابي حمزة قال سمعت أبا الحسن موسى بن جعفر
 عليه السلام يقول إذا مات المؤمن كتبت عليه الملائكة وبقوا في الأرض
 التي كان عبد الله عليها وأوروا السماء فكان يصعد فيها أصواته
 على في الإسلام ثلثة لا يسد هلته لأن المؤمن الفقيه حوض الإسلام
 كحسن سور المدينة قلها وبالإسناد الشافعي عن الشيخ المفيد محمد بن
 النعمان عن أحمد بن محمد بن عيسى عن أبي بصير عن علي بن الحسن بن أحمد
 عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي عن محمد بن عبد الحميد النطاشي عن
 عبد السلام بن صالح عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال الحديث في حال
 وجوده ما خلف من ضايق في الدنيا وما فيها من فضة أو ذهب
 بالإسناد عن أحمد بن أبي عبد الله عن محمد بن عبد الحميد بن عيسى عن
 يعقوب عن أبيه قال ما خلفت لأبي عبد الله عليه السلام إلا ما يشاء

زنگنه

بأنه لما كان من حاله من غير أن يكسب لك عملا لا يجنبه قال فقال لي
وعلينا يا أبا الناس من نحن افضل من حاله واللعاب **قال** اثن
عنتا إن الله تعالى بما فعل الأشياء الحكماء المتقنة لغرض
وغيره ولا يزال نفع الإنسان اثن من مافي العالم السافل **اللعاب**
يقول من ساق الغرض بخله ولا يمكن أن يكون ذلك لغرض **صواب**
لأنه إذا تم من الجاهل والجاهل تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
متصور أن يكون هو النفع وهو غير أن يكون اليد محالة **استغنا**
وكما لو قد لا يكون يكون ما يدل على العبد حيث كاشا لنفع **الغرض**
والحقيقة ليست بنافع وانما هو دفع الألام فلا يكاد يكون **النفع**
الاولى ما ندرنا ليعقل أن يكون هو لغرض من الجاهل **واللعاب**
الشرعي سماع قد يستطعا مشوبا باللام المتضاعفة فلا **أن**
يكون لغرض شيئا آخر لما يتعلق بالنافع **الغرض** وما كان ذلك
النفع من اعظم المطالب وانفس المذهب ولكن سبيل ولا لكل طالب **النفع**
الواصل بالاشتقاق وهو لا يكون **قال** العمل هذه الدار المسكونة
بغيره كقيد العمل **الاشتقاق** هذا العلم تكا تلاحقه ما **استغنا**
انفس هذا النفع العظيم وقد روي بالاسناد **واللعاب** عن محمد
بن يعقوب بن محمد بن ابي جعفر عن الفضل بن شاذان عن زكريا عن
جابر بن ادم عن ابيان بن حنبل عن ابي عبد الله عليه السلام **قال** قد
انصحبوا ضرب رؤسهم بالسياط حتى ينفقوا **عن** عن علي بن محمد
بن عبد الله عن ابيان بن محمد بن خالد عن عثمان بن عيسى عن علي بن ابي حمزة

18

قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول فقهوا في الدين فالفهم من
دينه منكم في الدين فهو العلم ان الله تعالى يقول في كتابه يستنبطوا
الدين من كتابه ولينزلوا من عند ربهم كلامهم لعلمهم يحذرون عنه
عن الحسن بن محمد بن جعفر بن محمد بن الحسن بن الربيع عن الفضل
بن مهران قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا تفقه في دين الله ولا
تكونوا علماء بما فانه من الوشقة في دين الله لا ينظر الله اليه في
القيمة ولا يرضى له عملا ولا سادسا لفتن الخبيث من الحسن
بجنة العاقبة الطريق قال حدثنا احمد بن محمد بن عبد الله بن
البرقي قال حدثنا محمد بن احمد بن محمد بن خالد البرقي عن ابي جعفر
البحر عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يوفى الله علمه على ما علمه
بما علمه من شيا بل الشيعة لا يفتقه لادبته قال وكان ابو جعفر
عليه السلام يقول فقهوا ولا تفتقروا ولا تفتقروا ولا تفتقروا
شا الذين يفتقروا عن علي بن ابي طالب عن الحسن بن محمد بن عبد الله
ابا عبد الله عليه السلام يقول ليس السبيل الى دروس اصحابي حتى يتقنوا
في الحلال والحرام **فقه** الفقه في اللغة العلم وقيل الاصطلاح
هو العلم بالاحكام الشرعية من ادلتها التفصيلية فخرج
بالتمهيد بالاحكام العلم بالذوات كزبد مثلاً والاصفا ككبر
وجمادته ولافعال ككاتبته وحياطته وخرج بالشرعية على
غيرها كالعقوبة المحضة والقولية وخرج بالفرعية الاصولية
ويقولنا نحن ادلتها علم الله سبحانه وعلم الملائكة ولا ينبغي ان يخرج

بالتمهيد لتقسيم المقتل بالمسائل الحقيقية فانه ما فقه من دليل
اجمالي مطرد في جميع المسائل وذلك لانه اذا علم ان هذا الحكم
للعبين وقادق في الحق وعلم ان كل ما افتاه به الحق فهو حكم الله
ثم في حقه لا يشك في ذلك بل ان ذلك الحكم المعين هو الله جل جلاله
حقه وفلكا يفعل في حكمه برده عليه وتماز ودر على هذا الحد انه
ان كان المراد بالاحكام البعض لم يطرد لدخول المقتل الاخر بعض
الاحكام كذلك لانه لا يرد عليه الثاني بل من لم يبلغ درجة الاجتهاد
وتقد يكون عالما متقناً من قبيل ذلك لما يتبين من العلم اذ لا يشر
بفتحه في الاصطلاح وان كان المراد بها الحكم ينسحب لوجوه اكثر الفقه
عنه ان لم يكن حكماً لا يتم لاجل كون جميع الاحكام بل بعضها او اكثر
ثم ان الفقه اكثر من باب العلم لا يشك في ان العلم بالاحكام هو العلم
او الشك في ذلك طالع عليه السلام والحجاب ما من سلا الاحكام
تعتاد ولا ان المراد البعض فراك لا يترك لدخول المقتل فيه قلنا هو
امام القول بعدم تجزئ الاجتهاد قطاً هو لا يتصور على هذا العهد
استكمال العلم ببعض الاحكام كذلك على الاجتهاد فلا يحصل للتقدم وان
يبلغ من العلم ما بلغ وانما هو القول بالفتوى فالعلم المذكور ودخل في
الفقه ولا ينفقه صدقة عليه حقيقة وتكون العالم بذلك حقيقة
بالسبب الى ذلك المعايير اصطلاحاً وان صدق عليه عنوان التقليد
بالامانة الى ما علمه ثم تخشاً ما يان المراد بها الكل كما هو ظاهر
جماهم بالعلم ولا ريب انه حقيقة في العلوم فلو لم يكن لا يترك

في قوله لا تفقه في دين الله ولا تكونوا علماء بما فانه من الوشقة في دين الله لا ينظر الله اليه في القيمة ولا يرضى له عملا ولا سادسا لفتن الخبيث من الحسن بجنة العاقبة الطريق قال حدثنا احمد بن محمد بن عبد الله بن البرقي قال حدثنا محمد بن احمد بن محمد بن خالد البرقي عن ابي جعفر البحر عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يوفى الله علمه على ما علمه بما علمه من شيا بل الشيعة لا يفتقه لادبته قال وكان ابو جعفر عليه السلام يقول فقهوا ولا تفتقروا ولا تفتقروا ولا تفتقروا شا الذين يفتقروا عن علي بن ابي طالب عن الحسن بن محمد بن عبد الله ابا عبد الله عليه السلام يقول ليس السبيل الى دروس اصحابي حتى يتقنوا في الحلال والحرام **فقه** الفقه في اللغة العلم وقيل الاصطلاح هو العلم بالاحكام الشرعية من ادلتها التفصيلية فخرج بالتمهيد بالاحكام العلم بالذوات كزبد مثلاً والاصفا ككبر وجمادته ولافعال ككاتبته وحياطته وخرج بالشرعية على غيرها كالعقوبة المحضة والقولية وخرج بالفرعية الاصولية ويقولنا نحن ادلتها علم الله سبحانه وعلم الملائكة ولا ينبغي ان يخرج

في قوله لا تفقه في دين الله ولا تكونوا علماء بما فانه من الوشقة في دين الله لا ينظر الله اليه في القيمة ولا يرضى له عملا ولا سادسا لفتن الخبيث من الحسن بجنة العاقبة الطريق قال حدثنا احمد بن محمد بن عبد الله بن البرقي قال حدثنا محمد بن احمد بن محمد بن خالد البرقي عن ابي جعفر البحر عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يوفى الله علمه على ما علمه بما علمه من شيا بل الشيعة لا يفتقه لادبته قال وكان ابو جعفر عليه السلام يقول فقهوا ولا تفتقروا ولا تفتقروا ولا تفتقروا شا الذين يفتقروا عن علي بن ابي طالب عن الحسن بن محمد بن عبد الله ابا عبد الله عليه السلام يقول ليس السبيل الى دروس اصحابي حتى يتقنوا في الحلال والحرام **فقه** الفقه في اللغة العلم وقيل الاصطلاح هو العلم بالاحكام الشرعية من ادلتها التفصيلية فخرج بالتمهيد بالاحكام العلم بالذوات كزبد مثلاً والاصفا ككبر وجمادته ولافعال ككاتبته وحياطته وخرج بالشرعية على غيرها كالعقوبة المحضة والقولية وخرج بالفرعية الاصولية ويقولنا نحن ادلتها علم الله سبحانه وعلم الملائكة ولا ينبغي ان يخرج

186

بيان صحة الطرق ومساواة أساليبهم من علم اللغة والفكر
 والتصريف فلان من مبادئ هذا العلم الكتاب والسنة فحينما
 العلم بما لا يعلم الثلاثة ظاهر من هذا العلم والتدقيق تقدمه
 من إتقان عليه في الجملة والبيان مقدار الحاجة منها على آخر
 ولا بد أن يعلن أن يكون باحثاً عن أمور لا حجة لغيرها
 وتسعى إلى الأمور الثلاثة وذلك في موضوعه ولا بد من
 مقدمات يتوقف الاستدلال عليها ومن أصول الموضوع
 وأقسامه وبزمناته ويستحق مجموع ذلك المبادئ والمكانات
 في علم اللغة من أحكام الجنسية من الأصول والمذهب والأدب
 والكلام والحكمة وعن اللغة والبيان من حيث هو
 من أصولها في الكتابين فلا يخفى كان موضوعه من أصولها
 كالتصنيف والمصنفات والتأليف والتأليف والتأليف والتأليف
 كالكتاب والسنة والإجماع ومن المصنفات كعقوبة الموضوع
 بزمناته وبزمناته وصلاها في المطالبات الثلاثة عليها
 في تحقيق مهمات المباحث الأصولية التي هي أساس
 لهذا العلم الشريف وبهذه المطالبات
 من مباحث اللغة والفكر والمعنى إن اعتدل فلو أن
 يقع نفس من المعنى من دفع وتوقع التكرار وهو التكرار والابتعاد
 هو الكمال والكمال إن يتبادر منه في جميع موارد وهو التكرار
 أو تفاوت وهو التكرار إن كان في اللغة أو في الفكر أو في

[illegible]

المعاني مستقلة كالذات والصفة او منفصلة كالقديس وان
تكرر في اللفظ والقد المعنى في مترادفة وان تكررت المعاني والقد
اللفظ من وضع واحد فهو مشترك وان اختلف الوضع باحد هـ
ثم استعمل في لفظين كان ضبطه في الحقيقة والجاز وان عليه
كان الاستعمال المناسب فهو المنقول للغيري والشرع او العرف
وان كان بدون المناسبة فهو المقل **مسألة** لا ريب في وجود
الحقيقة الدعوية والعرفية وانما الشرعية فقد اختلفوا في ثباتها
وفيها ذهب الكل فريون وقبل الغرض في الاستدلال لا بد من تقرير
محل النزاع فنقول النزاع في ان الالفاظ المتداولة على لسان اهل
الشرع المستعملة في خلاف معانيها الدعوية وقد صارت حقائق
تلك المعاني كالاستعمال الصلوة في الانعزال المخصوصة بعبادتها
في اللغة للدعاء واستعمال الزكاة في القدر المخرج من المال بعبادتها
في اللغة للزكاة واستعمال الحج في اداء المناسك المخصوصة بعد تنقية
في اللغة لمطلق القصد وانما النزاع في ان صيرورتها كذلك على
بوضع الشارع وتعيينها بانها بان دلالتها المعاني بحيث تدل على
قربة لكونها حقائق شرعية فيها وبواسطة نظير هذه الالفاظ **المسألة**
المذكورة في لسان اهل الشرع وانما استعمالها الشارع فيها طريق
الجاز بمعنى القران فيكون حقائق شرعية خاصة بالشرعية وتظهر
في الخلاف فيها اذا هتت بخروج القران في كلام الشارع فانها
تعمل على المعاني المذكورة بتأويل الاول وعلى اللغوية نسبة على الثاني

اذا اختلف

اذا استعملت في كلام اهل الشرع فانها تعمل على الشرع فيخرجها
فما حجب المشتبه بانها تقطع بانها لصاحبه اسم للذات المخصوصة
بما فيها من لفظ او الحقائق وان الزكاة لا اداء المخصوص
والعتيا الماسا المخصوص وانما قصد المخصوص ونقطع ايضا
بسبق هذه المعاني منها الى العلم عند اطلاقها وذلك علامة
الحقيقة ثم ان هذا لم يحصل الا بغير من الشارع ونقله لها اليها
وتحقيق الحقيقة الشرعية وان وجد عليها انه لا يلزم من استعمالها
في غير ذلك ان يكون حقائق شرعية بل يجوز كونها مجازات وذلك
احد ما اعدان ان لا يجوز بينهما ان الشارع استعمالها معانيها
اللفظية للغيري وليس كذلك صواب من اهل اللغة ثم اشهرها ما
يظهر قربة ذلك مع الحقيقة الشرعية وقد ثبت الدعوى وان
انزل بالحيان بان اهل اللغة استعمالها في هذه المعاني والشارع
يهمم فيه فهو خلاف الظاهر لانها معان حديثه وليس اهل اللغة
يعرفونها استعمال اللفظ في المعنى في غير قربة وانما ان صير
المعاني منهم من الالفاظ عند الاطلاق بغير قربة ولو كانت مجازا
لغيري لما اهتمت لاي القربة وفي كلا الوجهين مع استعمال المجاز
اما في الوجه فلان دعوى كونها اسما للمعاني الشرعية ليست لها
الى انهم عند اطلاقها ان كانت بالنسبة الى اطلاق الشارع هي
مستعرة وان كانت بالنظر الى اطلاق اهل الشرع فالذي يلزم من
هو كونها حقائق شرعية لا حقائق شرعية وانما في الوجه الاول

الحق
المراد

قره فذلك معنى الحقيقة الشرعية مما إذا استتارها والحداد
قريب لما هو من هذا النوع لا في إطلاق الشارع حقيقة
لم لا شرعية وما في الوجه الثاني فلما اذناه على الوجه من
الانهم بغير قرينة انما هو بالنسبة الى المشرعة لا الى الشارع
الناظر وبيان الاول انه لو ثبت في الشارع هذه الاعمال
بغير ما فيها للقرينة انهم في الحقيقة على ما يشاء انهم يتكلمون بها
فثبتت ولا ريب ان انهم شرط التكليف في كونهم باها العقل
ذلك انما المشا ركشاهم في التكليف ولو نقل قاما بالواتر
بالاحاد والاول لم يوجد طعنا ولا ما رفع الخلاف فيه والثاني
لا يثبت العلم بالعادة معني في مثله بالواتر الوجه الثاني
اذا لو كانت حقا في شرعية كما في غير عربية واللازم بطلان
مثله بيان الملازمة ان اختصاص الالفاظ بالغات اعا
دلائلها بالوضع فيها والعرب لم يضعوها لانه المفروض فلا يكون
عربية واما بطلان اللازم فلانه يلزم ان لا يكون القرآن عربيا
لاستقامه عليها واما بطلان حاشية عربى لا يكون عربيا كما وقد
قال الله سبحانه انا انزلناه قرآنا عربيا لعلهم يعقلون
لهم لنا باعتبار الترتيب بالقرآن كما لا يخفى في الالفاظ
من غير ان يصح لم يوضع اللفظ للمعنى اذ هو مشع بالنسبة الى
من لا يعلم شيئا من الالفاظ وهذا طريق قطعي لا يتصور ان منيقم
بالفهم بالنقل ما يتناول هذا منعنا بطلان اللازم وان

الشرع

به التصريح بوضع اللفظ للمعنى متفقا الملازمة وعن الثاني
بالمعنى من كونها غير عربية كيف وقد جعلها الشارع حقايق
شرعية في تلك المعاني بجات لغوية في المعنى المتقوى فان
المجازات المحاذية عربية وان لم يصح العرب بقاء هذا اللفظ
الاستعارة على نحو من هم نوعا ما التزل فتع كون القرآن كلاما
والصحيح انا انزلناه للقرآن لا للقرآن وقد يطلق القرآن على
الشورى وعلى الآية فان قيل يصديق على كل سورة واية انما بعض
القرآن وبعض الشيء لا يصدق عليه انه نفس ذلك الشيء فلهذا
انما يكون فيما لم يشار كما لبعض الكل في مفهوم الاسم كالفقر فانه
اسم لجميع الاحاد المخصوصة فلا يصدق على البعض بغير ان يكون
الماء فان اسم للجميع يتعدا الى راد الرب بالطبع فيصدق على الكل
وعلى بعض فغير منه فيق هذا الجملة ويراد بالماء مفهومه
الكل ويقال انه بعض الماء ويراد بجميع المياه الذي هو واحد
حيث ان ذلك المفهوم والقرآن من هذا القبيل فيصدق على السور
الفا قرآن ويصنف من القرآن باعتبارين على ما نقول القرآن قد وضع
بالاشارة الى المجموع المخصوص ومنه اخر فيصح بهذا الاعتبار ان في
الشورى بعض القرآن اذ لو ثبت هذا لكان ذلك ضعف للتحسين
الصحيح ان في الاثر في وضع هذا اللفظ للمعاني اللغوية
وكونها حقايق فيها الغم ولم يعلم من حال الشارع الا ان استعمالها
في المعاني المذكورة واما كون ذلك الاستعمال بطريق النقل او
في زمانه فانه حقايق فاد بغير قرينة فليس معلوم مجازا لاشياء
فيهم المراد منها الى القرآن الحالية او المتأينة فاد بطلان

ومن فخر من ارادة لها كسبل البدلية الاكتفاء بكل واحد ما
 وكونها مراد من على الاقتراد ومن ارادة الجبر مع عدم الاكتفاء بعد
 وكونها مراد من على الاجتماع وهو ما ذكرناه من الاراد والبرهان
 مناقشة القضية اذا المراد نفس المرادولين معا لا بقاوه لكل احد
 نفرد او غايه ما يمكن ان يقال ان معنى المشترك ما سفر من
 فاذا استعمل في الجميع لم يكن مستعلا في مفهومه فربما جمع البعث
 تسمية ذلك استعمالا في مفهومه لا الابطال اصل الاستعمال
 واذ لك قليل الجدي واخرج من فصل المنع بالمراد بان القضية
 والجمع متعديان في التعدد بخلاف تعدد عدولها بخلاف المفرد
 واجيب عنه بان القضية والجمع انما يتبدلان تعدد المفرد
 من المفرد ما يتاخر فان افاذا المفرد المتعددا فاداه ولا انلا وفي نظر
 يعلم ما قلناه في حجة ما اخترناه والحق ان يقال ان هذا الدليل انما
 يقتضي كون الاستعمال المذكور بالنسبة الى المفرد حقيقة ولا شك
 صحته بما اذا حيث توجد العلاقة الجوزة فلا يخرج من خبر الحان
 بالغير ان التعريف العام متعديا لان الاثبات وجوبه ان
 انما هو المعنى المستفاد عند الاثبات واذا لم يكن متعددا فانه
 يخفى التعدد في الحقيقة بجوزية حقيقة ان ما وضع لها للفظ
 فيه هو كل من المعين لا يشترط ان يكون قد عرفه ولا يشترط ان
 على ما هو شأن المهنة لا يشترط شي وهو متحقق في حال الاقتراد
 عن اخصر والاجتماع مع عدم كون حقيقة في كل منهما والبرهان الجبر
 بناد ومن المفرد عند الملاحظة وذلك اية الحقيقة وحسب ما للشيء

هذا هو المعنى المستفاد عند الاثبات
 وهو كل من المعين لا يشترط ان يكون قد عرفه
 ولا يشترط ان يكون قد عرفه ولا يشترط ان يكون قد عرفه

له حيث ليس هو المهنة لا يشترط شي وانما عند الملاحظة
 من كذا السقناه وحجة من عدمه ظاهر في الجميع عند التعدد
 عن القرائن ثم انه تعالى المراد الله سبحانه من في السموات ومن
 الارض والسموات هم من الجن والانس والحيوان والنبات والجمادات
 من الناس فان الجود من الناس وضع اليه على الارض ومن غير
 اسرها لعلنا للقطعة وقوله تعالى ان الله يريد ان يريكه يسلمون
 على النبي فان اصدق من هذا المقصود من الاستغفار وما يتعلق
 والبرهان من وجوبه ان معنى الجود في الكل واحد وهو غاية
 الضموم وكذا في الصانع وهو الاحتناء باظهار الشرح ولو كان
 واثباته لا يلائم الا في تقدير فعل كانه قيل ويجعل له كغيره من الناس
 والثانية بتقدير جبر كانه فعل الله به على ما جاز هذا المقدم
 لان قوله سبحانه من في السموات وقوله تعالى ان الله يريد ان يريكه يسلمون
 له وهو مثل الجود فكذلك في الاصلية مثل قوله تعالى يا صناديق
 وات يا صناديق يا صناديق فالدراى متعلق اي نحن يا صناديق يا صناديق
 وعلى هذا فيكون قد علمنا للفظ مراد به كل شيء ومعنى لان المقدم
 من كذا المالك واذ لا يتصور اتفاق وانما انه ان ثبت الاستعمال فلا
 يبين كونه حقيقة بل بقول هو مجاز باقائه من الدليل وان كان المجاز
 على خلاف الأصل ولو سلم كونه حقيقة فالتعريف على ارادة الجميع
 ظاهرا من فخره على اللادة على ظهوره في ذلك مع تعدد التعريف كما
 هو المسمى والتعريف في استعمال اللفظ في الحقيقة والجمادات

هذا هو المعنى المستفاد عند الاثبات
 وهو كل من المعين لا يشترط ان يكون قد عرفه
 ولا يشترط ان يكون قد عرفه ولا يشترط ان يكون قد عرفه

وقال المحدث الذي رآه انما مشترك بين الوجوب والتدب مشترك
 لفظيا في اللغة واما في المعنى فليس مشتركين في الحقيقة في الوجوب فقط
 وتوقفت قروفي ذلك على تقدير الوجوب على التدب وقيل
 هو مشترك بينهما شيئا فليكن الوجوب والتدب والاباحة
 وقيل لا قدر المشترك بين الثلاثة وهو الاذن وزعموا انما
 مشترك بين اربعة امور وهي الثلاثة السابقة والتهديد
 فيها شيئا اخر كلفها شديدا الشدة وبنيّة الرمن فلا جسد
 في التقرن لفظيا التاويجه الاولى اننا نقطع بان السيد اذا قال احد
 اضل كذا فلم يفعل بعد ما جيبا وزعموا العقل سلبا من حسن فقه
 يخرج ترك الامتناع وهو معنى الوجوب لا يقال انما في الامة
 الوجوب في مثله موجودة ما لها فاعلم انما يشهد منها من تحت
 الامر لاننا نقول للمفروض فيها ذكرناه انشاء العاين فليقتد ذلك
 لو كانت في الواقع موجودة فالوجوب ان يشهد به بقاء الدم عرفا
 ونهية واصالة عند النقل الى ذلك يتم المبدأ الثاني قوله تعالى
 مما اطبا لا يلتزم ما يستدل ان لا يتجمل اذا امرت بالمراد بالامر
 اجمدا في قوله ثم واذا قلنا للمالكين اجمدا في قوله ثم اجمدا
 الجبس فان هذا الاستفهام ليس على حقيقة لعله سبحانه بالمانع
 انما هو في معنى الاكثار والاختلاف ولو كان جوهرا اجمدا الذي
 لما كان متوجها الثالث قوله ثم فليجهد الذي يتجهد في امره
 لا تشبهه فتنة او يضييهم عذابا ليرحيث هدد سبحانه مخالف
 الامر القوي دليل الوجوب فان قيل الآية انما تدل على ان

فما

الامر بما امر به المحدث والادالة في ذلك على وجوب ما لا يتعدى
 الامر للوجوب وهو غير المتنازع فيه قلنا هذا الامر للمالكين
 ولا للام قطعا اذ لا معنى لترك الوجوب من العذابا واباحته
 ومع التفرع فلا أقل من ذلك على حسن المخرج والاصح
 ولا ريب انما بما يحسن من القيام المنقضي للعذابا اذ لو لم يكن
 المنقضي لكانت تظهر كان الحد عند سماعه وعينها وذلك على
 الله ثم ولما ثبت وجوب المنقضي ثبت ان الامر للوجوب لان المنقضي
 للعذابا من مخالفة التواجب لا المنع فان قيل هذا الاستدلال
 صريح على ان المراد بمخالفة الامر ترك الامور بغيرها كذا في سلب
 المراد بما جعله على ما يجادلهم ان يكون الوجوب والتدب فيعمل
 على غير ذلك المتبادر من المعنى من مخالفة امره لامتثال قوله
 بالامور وما لم يخالف في تركه فبعيد من فهم غير متبادر
 منها مطلقا لفظا فلا يصح واليهما لا دليل وكان في الآية اجتمعت
 مستغنية عن الاخرى فعدت بعض فان قيل قوله لا يرضون
 مطلق فلا يتم والمحدثي قاده الوجوب في جميع الامور قلنا اصالة
 المقصد عند عدم الجهد للمعصوم مثل ضرب زيد واكل عروضة
 ذلك لا يجوز والاستثناء منه فانه يقاين في الآية فليجهد في ذلك
 بما لا يكون من الامور الثلاثة على ان الاطلاق كاف في المقام
 اذ لو كان حقيقة في غير الوجوب لزم الجس في القدم والتجديد
 التهديد على مخالفة سلطان الامر الرابع قوله ثم واذا قيل للمالكين
 لا يكون فانما يجاهد في نفسه على مخالفتهم للامر ولو لا انه للوجوب

قوله

قوله

فاستعمال الحقيقة الأمر في الإيجاب والتدب معاً واللغة واللفظ
 والتعريف والسنة وظاهر الاستعمال يقتضي الحقيقة معاً بما جعل
 منها دليل قال واستعمال اللفظة الواحدة في الشيئين تدل على
 أنها استعمالها في اللفظ الواحد في الدلالة على الحقيقة وأجمع على
 كونها حقيقة في الوجوب بالنسبة إلى تعريف الشرع جعل الحقيقة
 كلاماً ورد في القرآن والسنة على الوجوب فكان ظاهر مقتضى
 بعضنا في مسائل متعلقة بوقوع واحد من علم صاحب الأمر عليه
 السلام أنه أمر به قوله لم يقل صلياً هذا الأمر يقتضي التدب أو
 بين الوجوب والتدب بل التقوا في الزعم والوجوب باللفظ وهذا
 معلوم ضروري من ما دأبهم وتعلوم الله أن ذلك من شأن التابعين
 لهم تأييداً من فطرية الاستقلال وظهوراً فيهم من جوامع اللغة
 الذي ذكرناه وهذا يدل على قيام الحقيقة عليهم بذلك جرحاً لا
 وجوباً عما يقتضيه مجرد وضع اللغة في هذا الباب قال في
 الله عنه وأما احتجاجنا بمثل إمامية فلا يفتنهم في هذا
 الحكم الذي ذكرناه ولنا اختلافنا في أحكام هذه الألفاظ في موضوع
 اللغة ولزمها وظاهر من الألفاظ الأصل ما يتناهى ولا يتغير
 على الدلالة وقد بينا في مواضع من كتبنا أن الجمع احتجاجاً بحقيقة وكبراً
 احتجاجاً بالاولاد قد بينا أن الوجوب هو المتبادر من لفظ الحق
 الأمر عفاً ثم جرحاً استعمالها في التدب لا يقتضي كون حقيقة الله
 بل يكون مجازاً للوجود ما رآته وكوثر خبرنا من الاستدلال وقوله إن
 استعمال اللفظ الواحد في الشيئين والأشياء كما استعمالها في الشيء

أمر

لأنه

على الدلالة على الحقيقة لأنها صارت ذاتاً وتسمية اللفظ إلى
 الشيئين والأشياء في الاستعمال معاً والتفاوت بالبادر وعدم
 أوها الشيء هذا من ملامات الحقيقة والحدود فلا بد من
 ثبوت التفاوت وأما احتجاجنا على أنه في تعريف الشرع وجوب
 يقتضي ما أريدناه إذا لفظان ملهم له على الوجوب أي ما هو كونه
 له لغة ولا يقتضي ذلك بمرتب يستلزم تغيير اللفظ عن موضوع
 التعريف وهو مخالفة للأصل هذا لا يذهب عليك إلا دعاء
 في أولنا بحجة استعمال الحقيقة للوجوب والتدب في القرآن والسنة
 من أن ما ذكر من جعل الحقيقة كل أمر ورد في القرآن والسنة
 الوجوب فتأمل إلى أن ما جرحنا به من أن ما ثبت كونه في
 السنة من المعاني ثبت بدليل واللفظ مستفاد لأن الدليل إنما النقل
 ولا يقتضي ما نقل وهو ما لا خلاف في العلم أو النقل
 والعادة تقتضي استعانة عدم الاطلاع على الشواهد من حيث هو
 في الطلب فكان الواجب أن لا يفتنهم في هذا الجواب مع الحصر في هذا
 قسم الخبر وهو شوبه بالادلة التي قد مضاهها ومرجعها إلى تتبع
 استعمال اللفظ والامارات الدالة على المقصود به عند الاطلاق
 من قال بالاستدلال بين الثلاثة الأشياء استعماله فيها على حد ما
 سبق في احتجاج السيد على الاستدلال بين شمس والجواب الجواب
 بحجة القائل بأنه لا بد من اشتراك بين الثلاثة وهو الأذن
 كحجة من قال بملامات الطلب وهو التداخل بين الوجوب
 والتدب وجوابها الجوابها وأجمع من زعم أنها مشتركة بين كل

من

لأنه

من السكون قبل الاداء اخرج من قال بالمرء يا زيدا قال السيد
 بعد ما دخل الدار فدخل مرة عند متلا عن فلو كان للتكرار
 عند المروايات انما صار منسلا لان الماورى به وهو الحقيقة حصل
 بالمرء لان الامر ظاهر في المورى بخصوصها ان لو كان كذلك لم
 يصدر عن المتنازعا بعدها ولا بغير شهادة العون بانه لائق
 بالفضل مرة ثانية في الشك بعد متلا فاما بالامر بالمرء فاما ذلك
 الاكوتة موصوفة بالقدرة الشبهة بين الوحدة والتكرار وهو طلب
 ايجاه الحقيقة وذلك يحصل بانها وقع واجه التوضيح بثلث مرات
 انه لو ثبت بطلان العقل لانه قد لا احد لا يعيد القول
 يمنع التوازن والجواب على من سبق يمنع جمل التليل بما ذكرنا
 سبق المعطى الى انهم من اللغطة اماره وقعه له وتقدم دليل على
 عدمه وقد بينا انه لا يتبادر من الامر لا طلب الجاهد بالفعل
 كان في ايات مثله اصل ذهب التبع به وجماعة الان لا امر
 المطلق يقتضي التور والقبيل فلو لم يكن الكلف حتى وقال السيد
 المرتضى ثم هو مستقر بين التور والقرين في وقت في تعيين
 المراد منه على دالة يدل على ذلك وقد صرحوا عنهم الحق
 القاسم بن سعيد والعلامة رحم الله ان لا يدل على التور والاصل
 بل على المطلق بالفعل لا بما حصل كان غير ما هو الاوى لنا
 نظير ما تقدم في التكرار من مدلول الصيغة طلب حقيقة الفعل
 والتور في الخارج عنها وان التور في من صفات الفعل
 دلالة له عليها بحيث القول بالتور موصوفة الاولى كان السيد

هذا هو
 القول

او قال لعبد ما يقتضيه من فخر العبد الحق من غير عذر عند
 وذلك معلوم من العون ولو لا افاذتها لتور بعد في المعصاة
 والحيث عده بان ذلك انما يقتضيه بالقرينة لان العادة فاضمة
 بان طلبا الحق انما يكون عند الحاجة اليه على لا وعلى النزاع ان يكون
 الصيغة في مجردة الشاخص انه قد دم اليه على تركه الجور
 عه بقوله شيئا ما منعك لا تجد اذا امرتك ولو لم يكن الامر للفوق
 لم يوجب عليه الذم وكان لكان يقول انك لم تأسرني بالبدار ورس
 الحمد والمروايات ان الذم باعتبار كون الامر عقيدا بوقت معين و
 لم يأت بالفعل فيه والعلامة على التقييد قوله ثم فاذا سوسه
 فيه من رضى تفعله ساجد من انك انما لو شجع الناشئ
 يكون الى وقت معين والامر متفعة الى الدائمة فلازم
 كانا لا اخر منة الاسكان انما قد لا يستقيم لانه يوجب العلم
 به يستلزم تكليف الحال ان يجب على المكلف ان لا يخرج عن دفع
 مع انه لا يعلم ذلك الوقت الذي يكلف المنع عن التكرار واما انشاء
 اللزوم فلا يلزم في الامر اشعار بشي من الوقت ولا عليه دليل من
 ويجوز ان يكون احدهما التقدير بالمرجع يجوز التامير اذا لا يترك
 في اسكانه وتبينها انما يلزم تكليف الحال لكانا التامير شيئا ان
 يستلزم تعريف الوقت الذي يوجب اليه اما اذا كان جائزا فلا يمكن
 من الاشتغال بالبادرة فلا يلزم التكليف بالمر الرابع قوله تعالى
 وبارك على من غفر فان المراد بالغفر سببها هو فعل الماورى
 لاحقيتها لا بما فعل الله تعالى فيسجل مسارعة العبد اليها

الفعل

منه كبر

وح في المسارعة الى فعل المأمورية وقوله ثم فاستيقظوا
 فان فعل المأمورية من الخيرات فيجب الاستيقاظ اليه وانما يتحقق
 المسارعة والاستيقاظ بان يفعل بالفور واجيب بان ذلك يحمل
 على فضيلة المسارعة والاستيقاظ لاهل رصده وجوبها والاوجب
 الفور فلا يتحقق المسارعة والاستيقاظ لانها انما يتحققان
 في الموضع دون المضي ولا ترى انه لا يقر بان قبل له صم فذاضا
 انه سابع اليه واستيقظ والحاصل ان العرف قاض بان الانسان
 بالمأمورية في الوقت الذي لا يجوز تأخير عنه لاي شيء سارعة
 واستيقاظا فلا بد من حمل الامر في الاثنين على الذي لا كان
 مفاد الصيغة فيهما ما فيها من التقصير في المادة وذلك ليجوز
 قتال الناس ان كل حجر كالقنابل زيد قاعه وعصره على كل
 من شئ كالقنابل على طائر وان شئ ما يقصد الزمان لا الحاضر
 فكذلك الامر لما قاله بالامر بالكل وجوبها ما افاد ان يقاس
 في اللغة لانك تستل الامر في افادتها لفور على غيره من الخيرات
 الانتشاء وبطلان خصوصه ظاهر لما تأييدا في الفرق بينهما
 بان الامر لا يمكن توجيهه الى الحال اذ الحاصل يطلب بالكل
 اما مطلقا واما الاقرب الى الحال الذي هو عبارة عن الفور
 كلاهما يحمل فلا يصار الى الحمل على الثاني لا الدليل السادس ان
 النهي يفيد الفور وفيه دليل على انه لا يطلب مثله وانه امر بالكل
 نهى عن صدم وهو يقتضي الفور وهو امر في التكرار انما هو عليه
 يعلم من الجواب السابق فلا يحتاج الى التغير ولا يحتاج الى التغير

فان

فان

بان الامر قد ورد في القرآن واستعمل في اللغة ويراد به الفور
 وقد ورد ويراد به التراجيح وظاهر استعمال اللفظ في شئ
 يقتضي الحقيقة فيهما ويشترط فيهما ما وافق فانه يحسن
 شيهما ان يستقيم المأمور مع فقل العادات والامارات حمل
 اريد منها التحميل والتميز والاستفهام لا يحصل الا مع احتمال
 في اللفظ والجواب ان الذي يتبادر من إطلاق الامر ليس الا
 الفعل ولما الفور والتراجيح فانما يفهمان من لفظه بالضرورة
 ويكتفي في حسن الاستفهام كونه موضوعا للمعنى الاصح اذ قد
 يستفهم عن اقرار المشايخ لشيوع القول به عن اقرارها فيحصل
 بالاستفهام رفع الاحتمال ولهذا يحسن فيما نحن فيه ان يجلب
 التحسين في الامر من حيث يراد منه من حيث هو من دون ان
 يكون فيه خروج عن مدلول اللفظ ولو كان موضوعا لكل واحد منهما
 بخصوصه كان في ارادة التغيير بينهما منه خروج عن ظاهر اللفظ
 وارتكاب ما يتوهم من خلافه **فان** اذا قلنا بان الامر للفور ولم
 تأت المكلف بالمأمورية في اوقات الامكان فهل يجب ان يتأخر
 في الثاني ام لا فهما الى كل فريق **اجاب** الاول بان الامر يقتضي كون
 المأمور قاضيا على الامكان وذلك بوجوب استعجال الامر ولما كان
 قوله افضل بغير مجرى قوله افضل فيما اذا الثاني من الامر ولو صح
 بطلت لما وجب الايمان به فيما سئل هكذا نقل المحقق والعلامة لا
 ولم يوجب اشتراط العمل بالامكان في قول القائل افضل حمل
 افضل في الوقت الثاني كان تعصيفا في الثاني فكذلك او مستجاب

حجاج

في الوقت الثاني فان عصبته في الثالث وهكذا او معناه افضل في الزمان
 الثاني من غير بيان حال الزمان الثالث وثانيه فان قلنا بالاول
 اقتضى الامر الفعل في جميع الزمان وان قلنا بالثاني لم يقتضه فان
 لقوة وقد سبق الى مثل هذا الكلام بعض العامة وهو ان كان
 الامر قابلا للحدوث في الاصل كانا هو في مدركنا للوجوه للذين
 عليها الحكم لا ينها فكان الحبيب ان يثبت عنده والقياس في ذلك ان
 الادلة التي استدلوا بها على ان الامر للغير ليس ما دها على تعقيد
 حتى قابل ما يدل على ان الصيغة بنفسها تقتضيه وهو اكثرها وضوحا
 مما لا بد له في هذا زمانا في وجوب الياد في انشا الامر
 وهو لا يتاخر في الامر عنها بالمتساوية ولا يتاخر في انشا الامر
 على الاطلاق ليس له من القول بسقوط الوجوب بحيث يضيء في وقت
 الامكان من ان ارادة الوقت الاول على ان لا يتقدم في بعض الاول
 حقيقة الامر وكان يتقدم ان يقول وجبت عليه الامر الفلاني في اول
 او قاطع الامكان وتيسر من قبيل الوقت ولا يوجب في قوة يقولت
 وقته ومن عده على الاجزاء قلنا ان يقول بوجوب الايمان بالضرر في
 الثاني لان الامر اقتضى للملازمة وجوبه لا يمان بالضرورة في وقت كان
 واجبا بالضرورة ولا يتاخر في وجوبه موقفا او بما اقتضى وجوبه
 فيجب بعض الحكم في مقتضىه يبقى هذا الامر لا يزل يحاله هذا
 والذي يظهر من مساق كلامهم ارادوا الحذف الاول فينبغي القول
 بالوجوب **اسل** الاكثر من على ان الامر الشئ مطلقا يقتضي الجواب
 يتم اليه شرطه كان اوسيا او غيرهما مع كونه مقدورا وقابل منهم

الامر

فواضح في الشئ في غير زمانه في غير زمانه في غير زمانه
 هذا القول من المرتضى رحمه الله في قوله في انشا في غير
 مطابقا للثانية ولكنه يومه ذلك في يادى لارى حيث حكى ما
 من بعض العامة اخلاق القول بان الامر الشئ امر في الاصل لا في
 قال اننا نخصم في ذلك التفصيل بان كانا الذي لا يتم الشئ
 الا به سببا فالامر لم يوجب ان يكون امره بل كان غير سبب
 مطلقا هو مقتضى الفعل بشرط فيه لوجب ان يقول من غير ذلك
 انما امره لم يوجب في الاحتياج لما صار اليه وقال في جعله ان
 الامر ورد في الشرعية على من احدهما يقتضي الجواب لفعل في
 مقدما منه كالكوة والحج فانه لا يجب علينا ان نكتب الامر فيحصل
 النصاب او يمكن من الزاد والاحلة والضرر لا يجب فيه
 مطلقا لفعل كما يجب هو في نفسه وكما اقتضى وجوبه امرها
 بالنسبة الى الوقت فاذا انقضى الامر في الشرع التسعين فكيف
 قضاها وعلاوة في ذلك من السبب وغيره بانه محال ان يوجبنا
 السبب بشرط اتفاق وجود السبب اذ مع وجود السبب لا بد من وجوب
 السبب لان يتبع ما عدا ان يكفينا الفعل بشرط وجود الفعل فلا
 مقتضيات الافعال فانه يجوز ان يكفينا الضلع بشرط ان يكون كلفنا
 بالظهور كما في الكوة والحج وحيث على هذا في الثاني تقتضي لال
 لوجوب نكتب الامر على الوجبة بان اقامة الحدود واجبة ولا يتم
 الا به وهذا كما راه بنا في الغاية للمعق المعروف في كتب الأصول
 المشهورة بهذا الاصل وما اختاره السيد فيه محل تأمل ليس

الامر

الامر

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

فصل فی

١٢

مشاورین

[illegible]

لأن القصة في قوله في موضع الدلالة
وأيضا أن الدلالة لا تكون إلا في
خارج المسمى والقرينة على ذلك

[illegible][illegible]

ذکر

This image shows a page from a manuscript, likely a historical text in Arabic or Persian. The text is written in a dense, cursive script, filling most of the page. There are several lines of text, with some words appearing to be in a different script or dialect. The ink is dark, and the paper shows signs of age and wear. On the left side, there is a vertical column of text, possibly a marginal note or a list. The overall appearance is that of a well-preserved but aged historical document.

لأنه من أنزل الواجب لا يتم إلا بفصل من لا يفعل لا يفكر في إيجابه
تخصيصه بالاعتقادي وهذا مع وجود القادرات عن العلم لا يتخلل
الذي لا يتصل من الأنفال وإنما من جوانبها والوجود حيث قيل
مقدم بقاها لا كون واجبها في العلم الموزون قلنا بالبقاء
الاستغناء جازعها المكلف من كل فعل لا يكون مع العلم إلا بالضرورة
مع انتهاء القادرات وتوقف الاستئصال على قبولها العلم بأنه لا يتصور
الزهد ولا يصلح لأمر فوله من يقول لا يجب بالانتماء إلى الإله لا
بالضرورة والوجوب في هذا العرف من غير أنه كما أشار إليه بعضهم من
لا يقول به فهو في سعة من هذا غير أننا أتاهم هذا فاعلم أن أن كان
المواد يستلزم الفعل الخاص للشيء المأمور به أنه لا يفكر منه شيء
بها مادية ولا شأنا في علمه فقد عرفنا أن القول بغيره بالضرورة
مع العلم بالأمر لأوجه له وإن كان المراد أن علمه فيه يتوقف في نفسه
لما هو من مع العلم في الزمان المذكور كما هو في وجوب القادرات من
فعل المأمور به وعلمه بالاعتقادي لك يستخرج قول الأنفال
طائفة فلا يتصور صدورها من جميع شرائط المكلف مع انتفاء
القادرات لأصل سبل الإله والمكلف معه شاطو وهكذا القول
يتصور أن يراد بالإشراق التسلط كما في العلة فاعلم من يتصور
أننا أشارت إلى الذي هو العلة في الزمان ليس عليه الفعل الذي يتم هو
مع الإرادة الصمد من جهة عايشة نفس عليه يقول الصمد فإذا كان
واجباً كما تماماً لا يجب الواجب إلا إذا غلبت سابقاً عدم ووجوبه
السبب من مقدمة الواجب فلا حكم فيها بواسطة ما هو مقبولة

مجلسه اول

۱۰۰

134
135

له لكن المضارفة باعتبار افتقارها ترك المصروفية يكون شيئا
 قد عرفت فاذا انقضى به المكلف عقيب عليه من تلك الجهة وذلك
 لا ينافي التوصل بها الى الواجب فيحصل بغير الايمان بالواجب الذي
 هو احد الاضداد الخاصة ويكون الشيء متعلقا بشئ المقدمة
 ومعلوم ان الاضداد الخاصة لمصاحبها لا يكون راجع حاصل اليه
 هي هنا الاضداد على وجوب الايمان بالواجب به وعندها فلا راد
 المقصود المتعلق بما ينشأ عليه بعد تفرده بغيره من التوجه كان
 تولاها يمكن الضد منها عند تحقق فعله وان كان واجبا سوفا
 لكنه لا يتحقق في الواجب الموسع لان فعل الضد يتوقف على جبر
 عن الفعل المأمور به وهو غير متعلقا فارجح مع ذلك فعل الواجب
 كان هذا المضارفة واجبا بما هي كونه ما لا يتم الواجبية لا بغيره
 اجتماع الوجوب والتفريق في ذاته واجبا شخصيا ولا ينافي بطلان الافتقار
 وان حجة البناء على وجوب ما لا يتم الواجبية لا يفتقر الى اية الوجوب
 الاول من جهة فلا يحتاج الى هذا الوجه الطويل بل الى التوجه الذي
 يقتضيه التدقيق وجوب الايمان الواجبية لا بد مطافا على القول
 انه ليس على حجة من الواجبية بل ان كان لا يتم في حقها انما في
 الجمع على انما في قطع المسافة او حجة على وجهه من عندنا لا يحصل
 الاشتغال مع وجوب عليها فاما السمع بوجهه ما يقع لعدم جارية
 الفصل الذي منه الاشتغال كما سيأتي بانه مرجح لا يتوقف وجوب
 فتلحقه ان الواجب فيها انما هو التوصل بها الى الواجب والارادة
 جدا لا يمان بالفضل الذي عند حصول التوصل فيه فقط لا اشتغال

ولا ينافي ان كان في ذلك التوجه الذي هو الواجب

فانه اذا عرفت ذلك فتقول الواجب الموسع كاصالة مثلا
 يتوقف حصوله على تحقق به الاشتغال على ارادته وكيفية
 كما اذا قلنا بوجوب ما يتوقف عليه الواجب كانت تلك الارادة
 ومما يتأتى الكرامة واجبتين ولا يجوز تعلق الكرامة بالاضد
 الواجب لان كرامته محترمة فيقتض ح الوجوب والتفريق في نفسه
 واحد شخصي وهو ما لا يمكن ان يكون لكن قد عرفت ان الواجب في
 مثله انما هو التوصل الى ما لا يتم الواجبية لا به فاذا فرضنا ان
 حصل وكثر مثلا واجبا حصل له التوصل الى المطر فيسقط ذلك
 الوجوب لغزوات الغرض منه كما علم من مثالي الجمع ومن هنا يتجلى
 ان يبق بعدم اقتضاء الامر للمضي من الخاص وان قلنا بوجوب
 ما لا يتم الواجبية الا به ان يكون وجوبه للتوصل فيقتضى اقتضا
 بخلافه امكانه ولا ريب انه مع وجوب المضارفة من الفعل الوا
 وتقدم الدلالة على ان التوصل فلا معنى لوجوب المقدمة مع
 قد علمت ان وجوب المضارفة وعدم التفرقة من معاد
 الخاصة وايضا فحجة القول بوجوب المقدمة على تقدير تسليمها
 انما هي من دليل على الوجوب في حال كون المكلف يريد بالفعل
 المتوقف عليها كما لا يخفى على من عطاها حق النظر فاللام مد
 وجوب ترك الضد الخاص في حال عدم ارادته الفعل المتوقف عليه
 من حيث كونه مقدمة له فلا يتم الاستناد في الحكم بالاقتضاء الذي
 تليق بانعام النظر في ذلك المبحث فافى لا اعلم اصطلاحا
المثل المشهور بين اصحابنا ان الامر بالشئ من اوله شيئا على

في الواجب

ولا ينافي ان كان في ذلك التوجه الذي هو الواجب

ولا ينافي ان كان في ذلك التوجه الذي هو الواجب

وجب التحيز فيجب على الجميع لكن تحيزا لا يحيط به لا يوجب التحيز
 ولا يجوز الاختلاف بالجميع فاما فعل كان واجبا بالاصالة
 اختيار جمهور المعتزلة وقالوا لا شاع الوجب ولا خلا
 بعينه وتعيين بفعل المكلف قالوا لعل الله به نعم ما قال الله
 انه لا خلاف بيننا وبينهم في المعنى لان المراد بوجوب التكليف
 انه لا يجوز للمكلف الاختلاف بالجميع ولا يوجب بالجميع
 في تعيين افعالهم والفايولون يوجب واحدا بعينه وهو هذا
 ولا خلاف معنوي بينهم نعم هذا ذهب تيرى كل واحد من المعتزلة
 ولا شاع منه وليس كل منهم الى صاحبه وانفقا على مثله
 وهذا لا يلزم باحد معين عند الله نعم غير معين عندنا الا ان
 الله نعم يعلم ان ما يجزاه المكلف هو في الحقيقة عند نعم
 ثم انما لا الكلام في العزم عن هذا القول وتحيث كان هذا
 المناهية طارئة لنا مهمة في اطلاق القول في توجيهه وقد
 وقد احسن الحق ربح حيث قال بعد نقل الخلاف في هذه
 وليست المسئلة كثيرة فاما **الاصحاب** الفعل في وقت فعل
 عند خارج مقلا واقع على الاصح وايضا عند الواجب للجميع
 كماله الظاهر من ذلك قالوا اكثر الاصحاب كالمعتزلي والشيخ
 والمحقق والعلامة وجمهور المحققين من العامة وانكر ذلك
 ثم العلامة انه يؤيد الجواز في الواجب ثم انهم اقرروا على ثلاثة
 مذهب احدها ان الواجب فيها ورد من الامور التي لها هذا ذلك
 فيتمتع بالوقت وهو النظم من كلام الشهيد على ما ذكره المعتزلة

وحيث

وكان انما مقتضى اجل الوقت ويكون لو فعل في اقله كان جازما
 تقديم الزكوة فيكون نقلا يقطر به الغرض ومثلها انه يقتض
 بالاحقر واذا فعل في الاول وقع مرغبا في الكلفة على صفات المكلفين
 يتبين ان ما ان كان واجبا وان خرج من صفات المكلفين كان
 فقلنا هذا القول لا يوجب اليها احدا من طائفتنا وانما
 ما لبعض العامة والحق تساوي جميع اجزائه الوقت في الوجوب
 يتبين للمكلف الايمان به في قول الوقت ووسطه والآخر
 فلي جزم انفق بقاءه كان واجبا بالاصالة من غير فرق بين
 بقائه على صفات المكلفين وعدمه فهو الحقيقة يكون واجبا الى
 الواجب للغير وهل يجب كبديل هو العزم على فعل في ثاني
 الحال والآخر من اول الوقت ووسطه قال السيد المرتضى بقول
 لقاره الشيخ من على ما يستلزم الحق من رتبته السيد ابو الفوارس
 زهير والفاشي سعد الدين بن البرلاج وجمهور المعتزلة والاكابر
 على عدم الوجوب ومنهم الحق والعلامة وجمهورهم الله وهو الامور فيجوز
 ما يقتضاه في المقام دعويان لتأنيلا لا يمتنع ان الواجب مستقار
 مقلا من وقته بجميع الوقت لانا الكلام فيما هو كذلك وليس المراد
 تطبيق اجزائه الفعل على اجزائه الوقت بان يكون للوقت الاول من الفعل
 على الجزء الاول من الوقت ولا يخرجه على الاخر بان ذلك بطلانها ولا يتخلل
 في اجزائه بان يات في الفعل في كل حين بعبء من اجزائه الوقت وليس
 الامر بغيره بل هو في الحقيقة الواجب ولا يخرجه من اجزائه العينة قطعا
 بل ظاهره ينفي التحيز من ضرورة دلالة على تساوي نسبة الفعل الى

الاصحاب

الحمد لله

من ان افرم على صلب
كروايب شاميه ابن
ابو حامد ابو حاتم
نقصه
نقصه

قوله روم في قوله نقصه
ثم نقضه في قوله نقصه
لأنه لم يتركه في قوله نقصه
لا يكون

والماء الذي في البحر هو ماء الحار
والذي في البر هو ماء البارد
والذي في الجبال هو ماء البارد
والذي في الوديان هو ماء البارد
والذي في السهول هو ماء البارد
والذي في الصحاري هو ماء البارد
والذي في الجبال هو ماء البارد
والذي في الوديان هو ماء البارد
والذي في السهول هو ماء البارد
والذي في الصحاري هو ماء البارد

في الاول وهو بطلان اجماعا فتعين ان يكون هو الاول والآخر
 اما عن استماع الفصل في الوقت فقد اتفقوا على حقيقته انما
 فلا تطلب ما عادت واما عن تخصيصه بالواجب بالاول فانه لو كان
 جاز تأخير عنه وهو بطلان ايضا كما تقدمت الاشارة اليه فخرج
 من علق الواجب بطل الوقت بانه لو كان واجبا في الاول لكان
 متأخرا لانه ترك الواجب وهو الفصل في الاول لكن الثاني بطل
 بالاجماع فكذلك المتقدم وجوبه منع الملائمة والاشارة اليها
 تقدمت فالمرقوم المدعى فاني ان لو كان الفصل في الاول لكان
 على التبيين وليس كذلك بل وجوبه على سبيل التبيين وذلك ان
 اقدم واجب عليه يقع الفعل في ذلك الوقت وسعد من انما
 عند وقوعه لا لا يتاخر في أي جزء من اجزائه فاختار الفصل في
 في اوله اوسطا واخره فقد فعل الواجب وكان جميع الحاصل
 الواجب الجزئي ينفصل بالواجب على هذه الالهيون لاحتلال الجزئي
 مجسدا لا يتاخر بالجميع بل للكافة اختيارا ما شاءت فكذلك هذا الواجب
 عليه ايقام الفعل في الجميع ولا يجوز له اخلا للجميع عنه والغير
 من غير اليه مادام الوقت مستقرا فاذا انقضى تعين على الفعل
 وينبغي ان يعلم ان بين التبيين الموضعين وقاين حيثما يتعلق
 في الحاصل الجزئي انما الفاعل المتقاربان وفيما نحن في الجزئيات
 الحقيقة الحقيقة فان الصلاة المؤداة مثلا في جزئ من اجزائه
 الوقت مثل المؤداة في كل جزء من الاجزاء الباقية والكلام غير
 بين هذه الاختصاصات الخاصة بتخصصها المعنوية الحقيقية

هذا هو الوجه في ان الواجب الجزئي ينفصل بالواجب على هذه الالهيون لاحتلال الجزئي مجسدا لا يتاخر بالجميع بل للكافة اختيارا ما شاءت فكذلك هذا الواجب عليه ايقام الفعل في الجميع ولا يجوز له اخلا للجميع عنه والغير من غير اليه مادام الوقت مستقرا فاذا انقضى تعين على الفعل وينبغي ان يعلم ان بين التبيين الموضعين وقاين حيثما يتعلق في الحاصل الجزئي انما الفاعل المتقاربان وفيما نحن في الجزئيات الحقيقة الحقيقة فان الصلاة المؤداة مثلا في جزئ من اجزائه الوقت مثل المؤداة في كل جزء من الاجزاء الباقية والكلام غير بين هذه الاختصاصات الخاصة بتخصصها المعنوية الحقيقية

في الاول وهو بطلان اجماعا فتعين ان يكون هو الاول والآخر
 اما عن استماع الفصل في الوقت فقد اتفقوا على حقيقته انما
 فلا تطلب ما عادت واما عن تخصيصه بالواجب بالاول فانه لو كان
 جاز تأخير عنه وهو بطلان ايضا كما تقدمت الاشارة اليه فخرج
 من علق الواجب بطل الوقت بانه لو كان واجبا في الاول لكان
 متأخرا لانه ترك الواجب وهو الفصل في الاول لكن الثاني بطل
 بالاجماع فكذلك المتقدم وجوبه منع الملائمة والاشارة اليها
 تقدمت فالمرقوم المدعى فاني ان لو كان الفصل في الاول لكان
 على التبيين وليس كذلك بل وجوبه على سبيل التبيين وذلك ان
 اقدم واجب عليه يقع الفعل في ذلك الوقت وسعد من انما
 عند وقوعه لا لا يتاخر في أي جزء من اجزائه فاختار الفصل في
 في اوله اوسطا واخره فقد فعل الواجب وكان جميع الحاصل
 الواجب الجزئي ينفصل بالواجب على هذه الالهيون لاحتلال الجزئي
 مجسدا لا يتاخر بالجميع بل للكافة اختيارا ما شاءت فكذلك هذا الواجب
 عليه ايقام الفعل في الجميع ولا يجوز له اخلا للجميع عنه والغير
 من غير اليه مادام الوقت مستقرا فاذا انقضى تعين على الفعل
 وينبغي ان يعلم ان بين التبيين الموضعين وقاين حيثما يتعلق
 في الحاصل الجزئي انما الفاعل المتقاربان وفيما نحن في الجزئيات
 الحقيقة الحقيقة فان الصلاة المؤداة مثلا في جزئ من اجزائه
 الوقت مثل المؤداة في كل جزء من الاجزاء الباقية والكلام غير
 بين هذه الاختصاصات الخاصة بتخصصها المعنوية الحقيقية

هذا هو الوجه في ان الواجب الجزئي ينفصل بالواجب على هذه الالهيون لاحتلال الجزئي مجسدا لا يتاخر بالجميع بل للكافة اختيارا ما شاءت فكذلك هذا الواجب عليه ايقام الفعل في الجميع ولا يجوز له اخلا للجميع عنه والغير من غير اليه مادام الوقت مستقرا فاذا انقضى تعين على الفعل وينبغي ان يعلم ان بين التبيين الموضعين وقاين حيثما يتعلق في الحاصل الجزئي انما الفاعل المتقاربان وفيما نحن في الجزئيات الحقيقة الحقيقة فان الصلاة المؤداة مثلا في جزئ من اجزائه الوقت مثل المؤداة في كل جزء من الاجزاء الباقية والكلام غير بين هذه الاختصاصات الخاصة بتخصصها المعنوية الحقيقية

اذا علم وجود ما يقوم مقامه كما في المثال الذي ذكره المحقق
 ذلك الشرط وجعل شرطاً بل الشرط احد ما يقتضيه انتفاء
 الشرط على انتفاء ما لا يمكن ان يكون احدهما لا يتقدم الا بعد
 وان لم يعلم له بطلان كما هو من فرض البحث كان الحكم مقتضاه ولو لم
 من عدمه عدم الشرط للدليل الذي ذكرناه وعن الثاني
 بوجوه احدها ان ظاهر الية يقتضي عدم تحريم الاكراه اذا لم يرد
 تحضاً لكن لا يلزم من عدم الجريمة ثبوت الية اذا انتفاء
 الجريمة فكيف يكون الطريق للمل وقد يكون لا يتناع وجود مقتضاه
 عقلاً لان السالبة صديق بانتفاء الجواز تارة وعدم المخرج
 اخرى والموضوع هنا شق لا نه ان اذا لم يرد القصص فقد
 اردت الية ومع ارادتها انتفاء يمنع اكراه من عليه فان
 الاكراه هو محل الية بل ما يكرهه بحيث لا يكون كما هو مقتضى
 تحقير الاكراه فلا يتحقق به الجريمة وثانها ان العاقبة بالشرط
 انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفاءه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى
 ويجوز ان يكون فائدة في الية السالبة في النهي عن الاكراه يقتضاه
 اذا اردت العفة فالاولى حق بارادتها او ان الية تترتب عين
 يرد القسطن ويكره من المولى على الزنا وتلقاها انما سلبت ان الية
 تدل على انتفاء حرمة الاكراه فالتحريم نظر الى الشرط لكن لا يخلع
 القاطع عارضه ولا يشيظ لظرفه نعم بالقاطع **استدل** واخذ المحقق
 انتفاء العلق على الصفة على الحكم عند انتفاءها فاقبته وتم
 وهو الظاهر كلام الشيخ وحججه اليه الشهيد في الذكرى وفتاها



في قوله لا يكون احدهما لا يتقدم الا بعد
 في قوله فاقبته وتم
 في قوله وهو الظاهر

قوله
 في قوله
 في قوله

السيد الحق والعلامة وكثير من المتأخرين وجعل الاقرب لنا انما هو
 كما نشأ حديثاً ثالثاً وهو ما استنتجناه من الملازمة فيجوز
 انتفاء الملازمة فظاهر بالنسبة الى الملازمة انتفاء الحكم عن
 محل الوصف لغيره من اثباته فيه ولا حيزه ولا نه لولا ان ذلك
 كما نشأ الدلالة بالمنطوق لا بالمعهوم والمقتضى مقتضى بطلان
 بالنسبة الى الملازمة فظاهر لا ملازمة في الزمن ولا في العدم من
 بطلان الحكم عند صفة كوجوب الزكوة في السائمة مثلاً ولا ملازمة
 عند اخرى كعدم وجوبها في العاقبة استجواباً بان لو ثبت الحكم
 مع انتفاء الصفة لغيره فليقتضيه عليها عن القاطع وجري مجرى
 قولنا الانسان لا يبيض لا يعلو الغيوب والاسود اذا نام لا يسمو
 والمجرب المنع من الملازمة فانها القاطعة غير مختصة فيما ذكرتم
 بل هي كبرية منها شقة الا مقام بيان حكم محل الوصف اما لا يتحقق
 السامع الى بيانه كما لا يكون ما لك السالبة متلازمين غيرها ولا يقع
 او هو عدم ثبوت الحكم في قوله نعم ولا نقولوا ولا ذكره خشية
 اطلاق فاقبته ولا التصريح بالخشية لكن ان يجرى جواز الفصل
 معها فذلك يذكروا على ثبوت الية عند ايضاً ومنها ان يكون
 الصلة مقتضية لاعتداد حكم الصفة بالنقص واعتدادها بالحيث
 والنقص ومنها وقوع السؤال عن محل الوصف دون غيره فيجاء على
 طبعه او تقدم بيان حكم الية لغير هذا من قبل واخيراً ان الحكم
 انما يقتضيه انتفاء الصفة مقتضى مقتضى الحكم عن غير محله اذا لم يظهر
 فائدة سوى حيث يقتضي ما ذكرتم من العوائد لا يقتضي من محال الية

[illegible]

التسليم المبدئ يكون انهم لا يدرسونهم في الليل بل في النهار هناك
 كما علمت وبما ان عبد السيد في التسوية بينهم الاربع طرقات الحقيقة
 وذكر بعض الامام من انما في ذلك من التطبيق الشرط لهذا
 القول لا يخلو من انهم لا يدرسونهم في الليل بل في النهار هناك
 اكثر مما ينبغي ان الامر بالاعتناء بالشرط جائز وان علموا انهم يتعلمون
 وربما تعلم بعض متاخرين حاجته وان علم الما من بعض مع فصل
 منهم لا شاق على من تعلمه من الحوائج في جوارحه مع اشتغالهم في ذلك
 حيا لا بالاشتغال في ذلك بل بالاشتغال في ذلك بل بالاشتغال في ذلك
 قبله فان الامر بجائز باعتبار عدم العلم بالاشتغال ويكون من
 يتقوا العلم في الوقت الحاضر وما علموا انهم يتعلمون في ذلك
 عند وجوب علمه من غير اشتغال في ذلك بل بالاشتغال في ذلك
 من الجهد بما يرى وان كثيرا من ارباب في كتب القوم ويستعملون
 ما علمه وانما المراد منها انهم يتعلمون في ذلك بل بالاشتغال في ذلك
 به على حث جملته في الوجه الذي يحكيه وانما جاد على ذلك
 وفي حيث ينبغي من هذا المبدأ واحسن لنا ان من اصل الكتاب
 وفي اعتقاده وانما يكون من غير اشتغال في ذلك بل بالاشتغال في ذلك
 من العمل او بشرط ان يكون من غير اشتغال في ذلك بل بالاشتغال في ذلك
 وهذا علم ان الشرط ما حسن في ذلك بل بالاشتغال في ذلك
 لما علمنا انما العلم ان الشرط ما حسن في ذلك بل بالاشتغال في ذلك
 بشرط قال والذي بين ذلك ان الرسول علموا انهم يتعلمون في ذلك
 لواله انما لا يمكن من العمل في ذلك بل بالاشتغال في ذلك



 ...
 ...
 ...
 ...
 ...

بل لك لاحاله وانما حسن دخول الشرط فيمن ناسه فقد علمنا
 بضعفنا في المستقبل لا يتقانه لا يجوز الشرط فيها يصح فيه العلم
 ولما اليه طريق نحو حسن الفعل لا يزعم ان شرطه ان يكون العلم
 متكاملا ليعلم ان يعلم عقلا فانما يقع العلم بالشرط لا بد
 ان يكون احدا فاقس يحصل في الكلام ان يكون ناسه بالعلم
 ويكون العلم في ذلك ما يحاط به العلم وقد يتساوى العلم في مقام
 العلم اذا تعدى العلم فاما مع حصوله فلا يقوم مقامه وانما كان العلم
 شاملا لما يمكن من يتكلم في جملته لا من غيره دون من يعلم ان لا يمكن
 فالورود على العقلية في ذلك حاله كذا اذا علمنا الله سبحانه ان
 ناسه ففقد ذلك ناسه لا شرط قلت هذه الجملية التي افادها
 السيد قدس كافي في تحرير المقام وايضا بآيات المدعي المختار
 فلا ضرر وان نقلنا ما يطولها والتمسنا ما من عادة الاجتهاد على
 صرا اليه اجماع الجوزون بوجوه اول اول لم يقع التكليف بما لم يرد
 شرط لم يرد لانه لا لازم بطالب الصلوة بين الذين وبين الملائكة
 ان كل ما يقع فقد اشترط من شرطه واقبلها اذ لا الكلف
 فلا تكليف به فلا محضية الثاني لو لم يصح لم يعلم احدا ان التكليف
 واللازم بطا الملائكة فلا لازم مع الفعل بعد انقطع التكليف
 قبل لا يلزم الجواز لا يوجد شرطه شرطه فلا يكون تكلفا لا يقال
 قد يحصل العلم قبل الفعل ان كان الوقت مستقرا واجتهد الشرائط
 منذ دخول الوقت وذلك كان في تحقق التكليف لانه لا يتغير
 الوقت المستمع زمانا ويزداد في كل حين فانه مع الفعل غير يرد

في قوله
 لا بد
 ان يكون

في قوله

ينقطع وتقبل الفعل بعد ان لا يكون صفة التكليف في الخبر الاخر فلا
 يصح حصول الشرط الذي هو بقاءه بالصفة فيه فلا يعلم التكليف
 بطلان الامر فيها الصلوة الثالثة لو لم يقع لم يعلم ان لا بد
 التمس بوجوب تيقن وانه لا يتقاه شرطه عند فقه وموعد العلم
 وقد علمه ولا لم يقدم على وجوبه ولم يوجب اليه ذلك الذي لا يقع
 الا بالامر بوجوب الصلوة تنشاء من المأمور به كذا لم يوجب الصلوة تنشاء
 من غيره الامر وموضع النزاع من هذا القول فانما التكليف بوجوب
 معه علمه لا متعلق بفعل المأمور به بل باليؤمن نفسه على الاستكمال
 له بذلك لفط في الاخر وفي الدنيا لا تزجوا من التيقن الاخر
 ان السيد قد يستعمل بعض جهين بالامر بوجوب الصلوة مع غيره على
 تنفيها استخانة باله والامان قد يقول غيره وكنت في مع عيسى
 مع علمه به سبحانه له انما كان في هذه استعماله الوكيل واستخانة في امر
 العبد والمجرب من الاول فظاهر ما حققه السيد انه لا ليس له الصلوة
 في سلطان شرطه الوجوب وانما هو في الشرط الذي هو في علمه فمكن
 التكليف شرعا وتكون في امتثال الامر وليست الادلة منطلقا
 واللازمة انما يتم بتقدير كونها منه مع فوجبه المنع علمه اجلي
 الثاني المنع من علمه باللازم ولا تعلم الصلوة فيه كذا من وبنها
 وقد ذكر السيد المرفعي في تنقيح المقام ما ينفع به سند هذا
 المنع فقال لو لم يكن له العلم بالامر بوجوب الصلوة لانه لا يعلم
 الوقت ويحرمه فليعلم ان كان ما يؤمر به وليس يجب اذا لم يعلم
 قطعا انه ما يؤمر ان يسقط عنه ويصح بالخير لانه اذا جاء وقت الفعل

في قوله

في قوله

وهو صحيح سليم وهذه المادة يطالبها الظن بفعله فوجب ان يتبين
 من ترك الفعل والتقصير فيه ولا يخفى من ذلك لا بالشع في الفعل
 ولا بالثبوت بل ذلك مثال في الفعل وهو انما شاهد السمع من
 مع تميزه ان يختص السمع قبل ان يصل اليه بذكره لا في زمانه
 ذكره ولا في مكانه الا ان يتبين ان يكون عالما بقاء السمع وتكثيره
 الاصل فيه وهذا كلام جديد فاعلم في توجيه المنع من مزيد
 ينطق الجواب عن سئل انما يحصل العلم بالتكليف قبل الفعل
 بانقضاء الاجل على وجوب الشرع فيه ببقاء الفعل ان يكون في
 كونه الفرض في الظن البقاء والتمسك حيث لا يسهل الى الفعل فلا
 دالة له على حصول العلم من الثالث بالمنع من تكليفه غير
 بالذبح الذي هو فرك الاوداج على كل من يقتل ما كان لا يباح وتساو
 المذبة وما جرى مجرى ذلك على ما قيل على هذا قوله تعالى واديناها
 ابراهيم عند صدقته الرقبا واما ما جرحه العلم فلا شفاة من ان
 يؤمر بعد تقدمه الذبح بنفسه ليجوز العادة بذلك فاما الغداه
 فيجوز ان يكون هذا انما يستلزم من الذبح او من مقتضات الذبح
 زيادة على ما ضله لربك قد امرنا ان لا نجذب في الغداه ولا يكون
 المحدث ومن الواجب ان لو لم يكن الطلب هذا لفعل لما قد علم من ان
 على المعز على الفعل والانتباه اليه وانتقال وليس التبع فيه بل في
 نفس الفعل واما ما ذكر من المثال فما يحسن كما ان التوصل الى حصول
 العلم بحال الصيد والتركيل وذلك متبع في حقه **اصلا** او ترك
 ان ينسخ تدلوا الامر وهو الوجوب كما يبين هذا الدلالة على الجواز بل ترك

في
 قوله
 لا نجذب

الله

في

الى الحكم الذي كان تدلوا امره قال العلامة في النهاية وبعض
 المحققين من العامة وقالوا كذا بموافقا وهو مختاره في التذنب
 لما اذا الامر ما يتلوا الجواز للفعل الجواز في الاذن في الفعل فقط
 وهو قد يشترط من الوجوب والندب والاباحة والكرهية ولا
 يتقوم الا بايها من العتود ولا يدخل بدون شيء منها ليدل على الجواز
 فادلة بقاء نفسه بعد ان يقع الوجوب غير مقول ولا القول بانفسه
 الا ان التذكير اليه باختياره من دفع المنع الذي انقضاء التبع
 على كون المنع متعلقا بالمنع من التذكير الذي هو جزء مفهوم الوجوب
 دون الجميع وذلك في علمهم لاذ التبع في المنع الواقع بلفظ تحت
 الوجوب وتحتوه وهو كما يحصل لتعلق الجزاء الذي هو المنع من التذكير
 ككون رضاء كافي في مفهوم الكل كذلك يحصل لتعلق الجميع بالجزء
 الآخر الذي هو رفع الحرج القليل كما ذكره البعض وان كان قبل الجواز
 كونه راجعا في الحقيقة الى التعلق بالجميع لا ان يقتضي الجواز من جز
 الواقع منه مقتود فوجب الفرضية اما الاول فلان الجواز جز
 من الوجوب والتقصير للركب مقتضى الاجابة والامتناع فلا يلزم
 كما ما مقتضى حكم الاصل لا فرض سوى نسخ الوجوب وهو لا يصح
 لاذ الوجوب به بغير تركه والركب في نفسه لا يقتضي احد الجزاءين في
 رفع الوجوب دفع المنع من التذكير الذي هو جزوه وح فلا يلزم نفعه
 على ارتفاع الجواز فان قيل لا يتم عدم ما يقتضى نسخ الوجوب لبيان
 ان التوصل الى الوجوب والمقتضى للمنع من الجواز كما انصر على جميع
 المحققين فاجوز ان الذي هو من الوجوب وغيره لا يدل لوجبه في

به في دفع
 المنع على كونه
 مقتضى

من عمله على الفصل له وذلك هو المنع من الترتيب في قوله منقضى لزوال
 الجواز لولا العمل بيزول عنه فثبت ما عتبة الترتيب لبقاء
 الجواز قلنا هذا مردود من وجهين أحدهما أن الخلاف لا يقع في كون
 الفصل على الجواز فقد انكسر بعضهم وقالوا ما قلنا لأن العمل واحد
 وتحقيق ذلك طلب من طوعنا وناهنا أن نأول سلما كون قوله في خلاف
 أن العمل مطلقا فيضحي بتمام الجواز بل إنما يرتفع بارتقاء ذلك العمل
 آخر ذلك لأن الجواز إنما يقتضي الفصل ما هو من الميزان إذا ارتفع إلى
 من الترتيب منقضى لثبوت أن فيه وهو فصل آخر الجواز الذي هو
 الجواز والحاصل أن الجواز يثبت من عدم المنع من الترتيب والآخر
 فيه فافادنا الأول خلفه الثاني ومن هنا ظهر أن العمل في الترتيب
 الجواز يجرى الأمر به وبالناظر فيه بالأول وحصله بالناظر
 ولا يأتى هذا الخلاف القول بما عدا ذلك الجواز في الجوازين
 ظاهر ما استللا الأمر به فإن ذلك توضع في العيان كذا في حركته
 بالقلنا فإن قيل لما كان رفع المركب يحصل تارة برفع جميع أجزائه
 وتارة برفع بعضها لم يلزم بقوله الجواز بعد رفع الجواز بل لا بد
 رفع البعض الذي يحقق معه البقاء ورفع الباقي الذي يزول مع
 الظاهر يقتضي البقاء لتحقيق منقضية أو لا الأصل استلزم فلا
 بد من الإحتمال فيكون ذلك الترتيب إذا ترجع إلى الجواز في
 الجواز على أنه يثبت ما ينافيه ويحيل ذلك رفع الجواز
 يحقق برفع أحد جزئيه لمرسقا لتسهيل إلى القطع بيبوت الثاني
 فيستقر الجواز على ما هو من العمل به ونفاية الجواب المنع من

العمل على منقضى
 ما يقع في الجواز
 الكلام عليه منقضى

فإن
 قالوا
 فلو

المنع

المنقضى فإن الجواز الذي هو من منقضى الجواز وقد شرحت
 بينها وبين الحكم الثالث في الآخر لا تحقق له بدو وانقضاء
 أحد قودهما إليه قطعا لأن الترتيب عليه ما فصل الجواز لأن
 انقضاء الحكم في الجواز يثبت في العمل في وقت واحد فثبت في
 الترتيب بوجوب الترتيب في وجود المنقضى وقد علمنا أن الجواز
 يثبت انقضاء بالانقضاء قطعا حتى المنع من الترتيب فيمنع من
 منقضى آخر ذلك جعل المنع بالبحر فلا يمتنع بعد الانقضاء ما
 الترتيب منقضى لا يثبت لا يحقق معه وجود المنقضى ولو ثبت
 ترجيح الأمر الأول بأصل العمل عائق المنع بالجميع كما أنه ما
 عدم وجود الترتيب في تعلقان بهذا يظهر ضرورة في الجواز
 الظاهر يقتضي البقاء ليقض منقضية الأصل استلزم ما إذا انقضاء
 ما يثبت عليه وجود المنقضى ولم يثبت إذا انقضاء في الترتيب
 المنع لو لم يكن في الأصل بقاؤه الأصل في الجواز فقط كما هو المشهور
 المستلزم بوجوبه في اللاحقة ولا أهم منه من الاستحباب كما هو
 في كلام جماعة ولا منها من المكره كما ذهب إليه بعض مؤلفيهم
 يقولوا القول ببقاء الاستحباب بخصوصه لا على ما ذكرنا من
 يقتضي الترتيب مع ما دللنا على البقاء كما رأيت في الترتيب في الجواز
 وترجيحه أن الجواز يثبت كما كان من لازم فعله وكذا في الجواز
 منوع كما نرى في كون رفع المنع من الترتيب في واقع حقيقة الجواز
 جريه كما نلاحظ من منعه وهو الذي في الفصل مع رجائه فافادنا الترتيب
 الذي في الترتيب في انقضاء المنع من الترتيب والتدريب على

الباب الثاني في انما هي اختلف الناس في قولهم حقيقة التي
على نحو اختلافهم في الامر والحق انها حقيقة في الحقيقة
لأن المتبادر منها في الموضع العام عند الاطلاق وهذا يدوم الصدق
ضارفاً به المولى عند قوله لا تفعله والاصل عدم الفعل بقوله نعم وبك
نعم عند قائلها وصحة ما انتهى اليها عن الرسول على الله تعالى
ثبت في الامر حقيقة في الوجوب وما وجبه لانها حجة قد حرم
فعله وما قال من ان هذا محقق بنهاى الرسول ويؤمن التمتع
الامر فيكون الجواب على ما قال الفصل من بعد هذا ما استدلوا به
في الكراهة شايخ في اختيارنا المروية عن الامية عليهم السلام في قولنا
في الامر **فصل** واختلفوا في المطلوب بانهم يصرحون بالاكتمال
انه هو الكف عن الفعل المنهي عنه ومنها في العلامة ان في هذا
في النهاية المطالب بالامتناع من الفعل وحمل في قوله جماعة كثيرة وهذا هو
الاقرب لثباته تأويله من عندنا اننا لا نعلم شيئاً من هذه الاقوال
على انه لا يفصل بين دون نظري تحقيق الكف عن العمل لا يخلو الكف
بما لا كونه وذلك دليل على ان معان التكليف ليس هو الكف بل الامتناع
سداً لا امتناعاً لا يحسن المدح على محذور المذنب اذا جاز ان التمسك
ولا تكليف لا يمتنع ولا تكليف ونحو الفعل ينبغي ان يكون مقدوراً
لكنه عند امتناعه وعدم الاستطاعة على ما بين على القدر في حصوله فيلزم
الحاصل مع العلم بان المنع من ان يخرجه مقدور لان نسبة القدر في
الوجود والعدم متساوية فلم يكن في الفعل مقتبوعاً لم يكن الجلاء
قدوراً وان تأثير صفة القدر في الوجود فقط وجوب لا قدوراً

في الحقيقة
في الحقيقة
في الحقيقة

فيلزم القدر من ان عقله والعدم لا يخلو ان لا ينفك عن حقيقة
فلا يزل لا بد ان يشهد بالقرينة ويحدد عدمه بالعدم فيستمر في
ان القدر والمشاورة قلنا عدمه انما يجعل اثر العقل بالاعتقاد
بعد الصلابة بهذا الاعتبار في حين المنع وذلك لان القدر يمكنه
ان لا يفعل شيئاً من ان يفعل فلا يستمر فان القدر انما هو لا يستمر
المقارن لها وموتها اليها ويحدد بها **فصل** اقال السيد المرتضى
وجامعة هذه العلامة في حد قوله ان التمسك لا ينفك عن عدم الدلالة على
بأن مقتضى له والمرة وقال في رواية فان عدمه والتكثير في قوله لا
العلامة في انحصار في النهاية لا كثر ولا في انحصار في ان التمسك
منع الكف من ادخاله في الفعل حقيقة في الوجود وهو ما
يقع في الامتناع من ادخاله في كل فرد من افرادها في ادخاله في
يصدق ادخال تلك الماهية في الوجوب بصدقها به ولهذا انما هي لا
من فعل ما تنهى عن عمله يمكنه ان يقع الفعل في فعله في الموضع على ما
السيد وحسن منه عقابه وكان عندنا في قوله نعم وبك حيث لو اقتدر
بها في الحق ان يمكنه الفعل فيها وهو انما هو ليس هو السيد بشاوي
بغيرها لا يزيل ذلك عنه ويقر ان عدمه في هذا ما يشهد به الوجه
اجمعاً بانهم لو كان في اللزوم لما انفك عنه وقد انقضت فانما لا يضر
نهي عن فعله في الصور ولا دوام فانه في ذلك لا يكون له نعم ولا
نعم بل انما هو في الحقيقة لا في الحقيقة بل في الحقيقة ولا اكل العمل في
والجواز في الامر لا يكون حقيقة في القدر لا في الحقيقة بل في
بالذات او بتقصه من غير تكرار ولا انقضاء فيكون له في كل

على انك لا تمنع كونه بطريقا وطالما هذه ودعوى حصولها قطع على ان
حوز المانع حيث لا يملك ارادة الممانعة كغيرها انتقلت من انما في ان
الاضطراب كان مقدار الحقيقة المصنوعة لا ان الكون الذي هو جزؤها
بعض جزئها انما هو ما يخصه فاذا وجد الكلف المضطرب لم يكن
مما هو حلقا مشروعا ان الحكم انما يتعلق بالكليات باختيار وجودها
فالجزء الذي يتحقق به الكلي هو الذي يتعلق به الحكم حقيقة وقهلا
يق في جهة الحقيقة فان الكون للموجود فيه لم يكن كان كليا لكنه انما
يراد اختيارا بالوجود فتعلق الامر في الحقيقة انما هو لغيره الذي يوجب
ولوا اختيار الحصة التي في حقيقة الحقيقة الكلية على ايدى الامور
وجوه الكلي الطبيعي وانما الصلوة الكلية تتضمن كونها كليا فكلما
لغيره تتضمن كونها جزئيا فاذا اخذت الكليات بما ذكر على الصلوة بالامر
المعين منها فقد انتار لغيره على الكون بالجزء والغير منه المصلح في
الصلوة العينية وذلك من غير تعلق الامر به حقيقة في الامر وانما
شيء واحد قطعه قوله وذلك لا يخرجهم من حقيقة ما لمع ان اذا راد جزئها
من الوصف بالصلوة والاضطراب ولا يبعد مما ذكر لا تفرق في اجتماع الجزئين
وتعقد الاعيان من فلان اذ لا بد انهما ياقبان على المفارقة والتعقد
الواقع والحقيقة هو غلط ظاهر مكارم حصة لا يراى غلط ومسكة
وبالحجة فلكم هذا واضح لا يكاد يثبت على من راجع ويجدا في علمه في
سبل الدلائل والعينية مما ذكره اختلاف في دلالة الامر على
فما الذي قد علم انما انما يلد في العبادات لاني المعلقان وهو
تجترار جهات منهم المحسن والعلامة ولتختلف الفاعلون بالدلالة تعالى

في قوله تعالى
ولا يفرق في اجتماع
الجزئين وتعقد الاعيان
من فلان اذ لا بد انهما
ياقبان على المفارقة
والتعقد الواقع والحقيقة
هو غلط ظاهر مكارم
حصة لا يراى غلط
ومسكة وبالحجة فلكم
هذا واضح لا يكاد
يثبت على من راجع
ويجدا في علمه في
سبل الدلائل
والعينية مما ذكره
اختلاف في دلالة
الامر على فما الذي
قد علم انما انما
يلد في العبادات
لاني المعلقان
وهو تجترار جهات
منهم المحسن
والعلامة ولتختلف
الفاعلون بالدلالة
تعالى

عليها
في قوله تعالى
ولا يفرق في اجتماع
الجزئين وتعقد الاعيان
من فلان اذ لا بد انهما
ياقبان على المفارقة
والتعقد الواقع والحقيقة
هو غلط ظاهر مكارم
حصة لا يراى غلط
ومسكة وبالحجة فلكم
هذا واضح لا يكاد
يثبت على من راجع
ويجدا في علمه في
سبل الدلائل
والعينية مما ذكره
اختلاف في دلالة
الامر على فما الذي
قد علم انما انما
يلد في العبادات
لاني المعلقان
وهو تجترار جهات
منهم المحسن
والعلامة ولتختلف
الفاعلون بالدلالة
تعالى

جميع منهم المرتضى ان ذلك بالشرح لا بالحقه وقال الآخرون بدلالة اللغة
عليها يتم والاخرى حيد كانه يدل في الصياغة وانما حيد اللغة والشر
دون من ساطعها انما هو ان لا يملك ان الذي يوصي كون
خلق به من خلق قد مراد الحكيم لا الذي يوصي كونه حقيقة مرادها
شخصا ان لا يملك الذي عنه لا يكون انما بالباختيارية ولا ان لا
عدم حصول الحقيقة الملتزم من المبدء لا ينفى الفساد لا هذا
ولما على انما التمايز لكونه كذا نشأ عن كذا كذا مستتب
انما الاول في الحقيقة فكلما الامور تلامسها من غير الضرر
او يعرف كما هو معلوم وكلاما مستقو يدل على ذلك انه يجوز عند
العقل في العرف ان يصح بالامر منها انما لا تضل في الحقيقة من دون
حصول تناقض بين الكلامين وذلك دليل على عدم التزعم بين
الفاصلين بالدلالة مطلقا بحسب المبدأ لا اللغة ان علماء الاصطلاح
جميعا لا يحصرون لغيره الواسع لكون على الفساد الذي في امور الكليات
والابوجه وقدرها وانما لو يفسد من من غير حكمة بل على
الامر من غير حكمة بل على عليها الصحة واللام بطلان كل من
ان كانا متساويين تعارضا وتساطفا وكانا متصلين عند مفسا
يتمنع الامر عند الخلق من الحكمة وان كانت كلمة الامر بوجه فهو على
بالامتناع لانه مغترب للزاد من مصلحة الصحة ومصلحة الصحة
اذ لا مفسا من مفسا من مفسا الفساد كما مر من وجوه وان كانت الحجة
فالصحة مستترة فكل ما من المصلحة بالموافاة قد الرضا من مفسا
الامر وهو مصلحة على ايدى ايدى من مفسا الصحة واما انما

في قوله تعالى
ولا يفرق في اجتماع
الجزئين وتعقد الاعيان
من فلان اذ لا بد انهما
ياقبان على المفارقة
والتعقد الواقع والحقيقة
هو غلط ظاهر مكارم
حصة لا يراى غلط
ومسكة وبالحجة فلكم
هذا واضح لا يكاد
يثبت على من راجع
ويجدا في علمه في
سبل الدلائل
والعينية مما ذكره
اختلاف في دلالة
الامر على فما الذي
قد علم انما انما
يلد في العبادات
لاني المعلقان
وهو تجترار جهات
منهم المحسن
والعلامة ولتختلف
الفاعلون بالدلالة
تعالى

في قوله تعالى
ولا يفرق في اجتماع
الجزئين وتعقد الاعيان
من فلان اذ لا بد انهما
ياقبان على المفارقة
والتعقد الواقع والحقيقة
هو غلط ظاهر مكارم
حصة لا يراى غلط
ومسكة وبالحجة فلكم
هذا واضح لا يكاد
يثبت على من راجع
ويجدا في علمه في
سبل الدلائل
والعينية مما ذكره
اختلاف في دلالة
الامر على فما الذي
قد علم انما انما
يلد في العبادات
لاني المعلقان
وهو تجترار جهات
منهم المحسن
والعلامة ولتختلف
الفاعلون بالدلالة
تعالى

وذهبوا الى ان جميع الصنيع التي يمكن وضعها للعدم حقيقة
 المفصوص وانما يستعمل في العدم بجانها ان السيد اذا قال في
 لا شيء بعد انهم من اللفظ العدم هو فاقول من غير وجود احد
 مخالفا وابتداءه دليل الحقيقة فيكون كذلك لغيره ايضا
 عدم الفعل كما هو مرادنا فان كان في سائر اللفظ العدم لا حقيقة
 وهو المطور ايضا لكان غير ممكن واجتماعه من اللفظ العدم
 محتمل مشترك بين العدم والمفصوص كما في التاميل لا يتناول
 كل واحد منهما موقفا لا شيئا وذلك بطريق بيان الملائمة ان
 لا شيء من تلك التكرير فيلزم ان يكون الالباس ساكنا عند
 التكرير وانما يطلق الالباس فلا تضره وان مفصلا اصل
 اللفظ في ذلك التكرير لا يصلح وانما لا الاشياء **ابح** انما يكون
 بالاشارة بوجهين الاول ان اللفظ الذي تدعى ضمنها العدم
 لا يعمل فيه تارة في المفصوص لغير بل استعملها في المفصوص اكثر
 وظاهر استعمال اللفظ في شيئين انهما وقد سبق مثل الشافعي
 انما التكرار في العدم لغيره لعلها العقل وموجب اذ لا مجال للعقل
 يجرده في الوضع ولما باللفظ الواحد سنة لا يجد اليقين في ذلك
 سائر انما سائر الكل فيه والواجب ان لا يكون مطلق الاستعمال
 ان من الحقيقة وانما في العدم هو المبدأ وبعدها لا خلاف ذلك
 ان الحقيقة فيكون في المفصوص وانما انما من الاشياء
 حيث لا دليل عليه ومن الثاني منع الحقيقة بكونه اوجه فان
 المعنى من اللفظ عندنا لا دليل على كونه موضوعا له وقد بينا

حقيقة

الاسماء

ان التبادر على العدم حقيقة من ذهب الى ان جميع الصنيع حقيقة
 المفصوص في المفصوص يتبين لانها ان كانت له شراد وان كان
 للعدم قد اختلف في المراد وعلى التقديرين يلزم بوجهين خلاف
 العدم فانه مشترك فيهما اذ لا يكون المفصوص فلا يكون العدم
 بمرادنا ولا خلاف في حقيقة في المفصوص من حيث يتبين اول
 من جعله العدم مشترك فيهما ايضا انتهى في السن حق ما لا
 انه من عام الاول قد خص منه وهو ان لا يعمل اليانفة
 والمخالف لا يلزم بالعدم والظاهر فيكون حقيقة في الاشياء
 وانما لا قبله لا لبيان العدم اما من الوجه الاول فانه اشياء
 اللفظ بالترجيح وهو غير جائز على ما مضى وان العدم هو
 من العمل ان يكون هو مقصود التكلم بل هو اللفظ على المفصوص
 لضعف فيه ما يدخل في العدم وهذا الوجه من نظري ما عرفت
 بان احتياج حرجيب الى مفصلا الى تخصيصه في خصوص ظاهره
 انما للعدم على ان ظهوره كونه حقيقة في الاشياء يكون عند
 الدليل على انها حقيقة في الاشياء قد بينا قوام الدليل على هذا
 في التمسك بشئ هذه الشهرة من الوجه **الجميع** المعروف بالاشياء
 بينا للعدم حيث لا عهد ولا عريف في ذلك فالاشياء من اصحاب
 محققوا انما ليسا على هذا الوجه وربما خالف في ذلك بعض من
 لا يثبت به منهم وهو انما ضعيف لا انقضاء اليه واما المفرد
 العرف فلهب جميع من التامير الى انه بينا العدم ومنه الحق
 الى الشيخ وقال في قوله بعد ان اذاته واختصاص الحق والعلامة

قوله

قوله

حسن

الاقرب الى عدم تبادوا العموم منه الى انهم وانه لو لم يكن الاستثنا
 منه مطلقا او هو منقطع قطعاً او جزئياً او جزئياً او جزئياً او جزئياً
 الجميع فيما استقام اليه من قديم اهلنا لتاسس القدم اليه في
 الصغر الثاني صحة الاستثنا منه كما في قولنا ان الانسان الحيوان
 استثنوا وحيث ان الاول بالمنع من دلالة على العموم وذلك انه لو لم
 العلم كل فرد قد علم الجميع مجموع الارادة ومنه ما يرون بطلان
 بانه مماز لعدم الاملا في الجواب عن كلامهم من ان الاستثنا لا ينافي
 معنى على ان العموم للجميع ليس كعموم الفرد ومنه اننا نستقيم كما في
 موضعنا وما لا ينافي فلا خلاف ان الاستثنا لا ينافي انما هو في
 العموم في بعض الامور حقيقة كيف دلالة اداة التعميم على
 حقيقة وكونه احد ما بينهما لا يظهر فيه خلاف بينهم فالكلام على انما
 في ذلك على العموم مطلقاً بحيث لو استعمل في غيره كان محالاً على
 العموم في هذا شأنه من الذين ان هذا المحل لا يشخص بانه لا يلائم
 يستلزم الاول الذي لا يمتنع فيه **فانه** منه حيث علم في الفرد
 من غيره لا لا للمفرد في الفرد على العموم كونه ليس على احد الصيغ الخمس
 لذلك لعدم اعادة اياه مطلقاً فاعلم ان التعميم في الحقيقة قائم في
 الشرعية على اطلاق اداة العموم حيث لا مخرجاً من كما في قولنا
 واصل هذا البيع وحتم الربوا او قوله على السلم اذا كان الماء قد ذكر
 لم يخفى شئ وتطايروا ووجه قيام التعميم على ذلك استماع اداة
 المهمة والحقيقة ان الاحكام الشرعية انما يفرى على الكلمات الخمس
 وجودها كاعلم انما مع فاما ان يراد الوجود الحاصل للجميع لا يراد

لعموم

المحقق من معنى كذا اداة البعض بنافي الحقيقة اذا استعمل
 بيع من البيع ويخرج من رضى الرضى او عدم تقييد مقدار الكسر
 من بعض الامور الى غيره ذلك من موارد استعماله في اكتاب التفسير
 فتعين في هذا كله ارادة الجميع وهو معنى العموم في امر واحد
 لذلك من منقذ الاحجاب سوى المحقق قس فانه قال في
 هذا المعنى ولو قيل انما يمكن تسميته بعموم وصدور من يمكن
 قرينة حاله تدل على الاستغراق لم يشك ذلك **فانه** انما هو العلم
 على ان الجميع المتكامل لا يفيد العموم بل يعمل على ان يراد به وحيث
 الى اننا ذلك وسكانا المحققين في التعميم والتعميم الى الحقيقة والاصح الاول
 انما المقنع بان رجالا استلوا من مجموع في صلوحه لكل عدد بذكر
 بين الامور في صلوحه لكل واحد كما ان رجلين طيس للعموم فيهما
 يشاء وله من الامور كذلك رجالا ليس للعموم فيهما ينساقان في
 وتعميم المراتب والدرجة المداخل قطعاً نعم كما في المراتب وبين ما سواها
 على حكم الشك بجهة التعميم فان اللفظة اذا دللت على الحقيقة والامثلة
 وصدور من حكم قولنا اذا قلنا لبيتها وحيث لا قرينة وحسب
 على الكل ولا فرق وان قد من العامة انه ثبت اطلاق اللفظة على كل
 مرتبة من مراتب الجميع فاما حملنا على الجميع فقد حملنا على جميع
 شقايه فكانا زاولا والى الجواب عن استبعاد الشخا ما اولىها احاطة
 بانه لو دللنا على بقاءه ايضاً كما اننا قلنا انهم عدم القرينة ان
 يكون فيها كذا اقل المراتب والادخلها وحيث نظرنا الحقيقة ان اللفظة
 لما كان موضوعاً للجميع مستلزمين للعموم والمقصود من كان غير ذلك

لعموم

لعموم

لعموم

محققا لا يرين كسائر الاغلاط الموضوعة للعا في المشرك الا ان اهل
 سرائر الخصوص باستدار القطع بآداة جبرية يتيقنا وتبين ما يراه
 مشكوكا في الايمان بقوله دليل على رادته ولا يخفى هذا ما فاهة
 برهانه بهذا يظهر الجواب عن الكلام الجدير فاما منع كون اللفظ
 حقيقة في كل مرتبة وانما هو للقدرة المشتركة بينهما فلا بد ان
 لمصلحة خصوص احداهما وليس من ان يكون حقيقة في كل منهما فكان
 مع الترتيب على ما هو المتحقق من المشترك لا يحصل على شيء من مرتبة
 الا بالترتيب وان استعمل في جميعها لا يكون الا بعد الاحتياج للعلانية
 الدليل **قال** اقل مراتب حقيقة الموضع الثلاثة على الاصح شيلا اقلها
 اثنان لثلاثة يسببه الى انهم عند اطلاق هذه الصيغة بلا مرتبة
 الزيادة على الاثنين وذلك ليل على ان حقيقة في المراتب دون الموضع
 معلوم فلو ان علمه اجماعا بادر فيه اجماعا فاعلم بوجوه الاول
 قوله ثم فان كان لا محذور بالمراد به ما يتبين ان الاخرين اقلها
 في الاطلاق الحقيقة الثاني قوله انما حكم مستعملون خطابا للمؤمنين
 وفروا فاطين من الموضع الخطابين على الاثنين الثالث قوله
 السلام الاثنان فمرة تاجعة والجواب عن الاول ان الاتفاق انما
 وقع على ثبوت المحسوس الاخرين لاهل استفاضة من الآية فلا بد ان
 ومن الثاني المنع من ارادتها فقط بل هو عموم مرادها ما سلمنا
 لكن لو انما استعمالا فاعيد على الحقيقة حيث لا يبرهن دليل الجاهل
 ضد ذلك على كونه محاذيا واما لثلاثة وهو المشكوك فيكون على
 الترتيب في معنى اذ الخلاف في حقيقة الموضع لا في مع **فصل** ما وضع

على
 سري

فطير

لخطاب المشافهة نحو انما الناس لا ايمان الذين امنوا لا
 يعم بصيغة من آمن من زمن الخطاب وانما ثبت حكمهم بدليل
 اخر وهو قول اصحابنا واكثر اهل المعتزلة وذهب قوم منهم الى
 ثبوت له بصيغة من آمن منهم لنا انه لا يثبت للعدوين الا ايمان
 الناس وحق واستكراه متجاوز وايضا فان الجنب والمجنون اقر
 الخطاب من عدم وجودهما واقضاهما بالاثنائية في الخطا
 بخلاف ذلك من منع قطعها ما لعدم اجماع منع جبرية
 احدهما ان لو لم يكن الرسول صلى الله عليه واله معاهدين لم يكن
 يكون برسالة اليه واللام مشقة بيان الملازمة ان لا يصفى لادله
 الا ان يرد له بلغ الحكم ولا يتلخ الا بوق العورات وقد فرغ
 اشعارهم بالنسبة الى مقام انتفاء اللانتم فبالاجماع **البيان**
 ان العالم لم ير الا ما يحقون على هذا الاصدار بعد الصحابة في
 المسائل الشرعية والآيات والاحاديث المتقولة من الحديث وذلك
 اجماع منهم على عدم لهم والجواب عما من الوجه الاول بان المنع من
 لا يتلخ الا بوق العورات انما هو خطاب المشافهة اذا يتلخ لا
 يتبين فيه المشافهة بل يمكن حصول البعض شفاها والباقيين بحسب
 الدلائل والامارات على ان حكمهم حكم الذين شافهم واما من الثاني
 فبان لا اثنين ان يكون اجماعهم الخطاب بصيغة ثم يكون ان يكون
 ذلك عليهم بانه حكمه ثابت عليهم بدليل اخر وهذا ما اترجم فيه اذ
 تكلفين بما كلفوا به معلوم بالضرورة من الدين **فصل** في
 جملة من يبلدوا الخصمين اختلاف العقوبة في تنهي الخصم الى

لناوله

فطير

كمن

كقولهم الجوز حتى يقع واحد وهو لفظ الجوز المشع
 رحمه الله والى هذا ما لم يرد من رتبة وتبيل حتى يبقى للثلاثة وتبيل
 الشان وفيه ما لا يرد من رتبة تحقيق الابدان من بقا جمع يجمع
 مدلول العام الى ان يستعمل في حق الواحد على سبيل التعظيم وهو لا
 لنا القطع بجمع قولهم اكلوا من ثمر الجنة في الجنة وفيه لان قد
 اكل واحد او ثلاثة في قوله اكلت كل في الصدوق من الذهب في
 الف وقد اكل دينا الى ثلاثة وكذا قوله اكل من دخل ماوى من
 اوكل من جاءه فاكهه ومنه يولدوا ثلاثة نساء الاوتى زيد
 او هو مع عمرو بكره ولا كذلك لو اريد من اللفظ في جمع اكثر من
 من مدلول الجمع فهو رتبة الى الواحد ووجه الاول ان استعمال العام
 في الاستعارة يكون بطريق الجواز على ما هو الغالب وليس بعض
 افراد اولى من البعض فيجوز استعماله في جميع الاقسام التي يمتد
 الى الواحد الثاني انه لو اشيع ذلك لكان تخصيصه وإخراج اللفظ من
 موضوعه في غيره وهذا يشق استنتاج كل تخصيص لثالث في قوله
 لعلنا نطون وهو تعالى والاربع قوله تعالى انهم الناس انما الله
 والمراد بجمع من سمعوا باصناف الصبر فيهم من اهل اللسان مستجيبا
 لوجه القرينة فوجه جواز التخصيص الى الواحد هو واحد القرينة
 وهو المدلول المتصور من علم بالصبر في من اللغة صفة فردا اكلت
 وشرب الماء ويؤاخذ به اقل الدليل ما بيننا والماء والمخبر والماء
 الاول المنع من عدم الاثنية فاما الاكثر اقر الخالص من الاقل
 لجواز العلامة في النهاية وفيه نظر لان اقرية الاكثر الى الجمع يقتضي

الجمع

اختصاصه اذ لا يرد على اذلة الاقل لا اشباع اذلة الاقل كما مر في
 فالتحقق في الجوز بان من لما كان من الدليل على ان استعمال العام
 في التخصيص مجاز كما هو الحق ويستعمل في قوله ففجوان شله من ج
 العلاقة المعينة للفقير لا جرم كانا لفظا مخصصا استعماله في الاكثر
 لا اشباع العلاقة في غيره فان قلنا لعل واحد من الافراد بعض
 العام من جزمه وعلاقة الكل والجزء حيث يكون الاستعمال للفظ
 الموصوف للكل في الجوز في رتبة رتبة كانه من مدلوله المحقق وانما
 التبريد في تلكه ما يقتضي استعمال اللفظ الموصوف للجزء في الكل على
 ما من حقيقة ومع فاما وجه تخصيصه فيجوز العلاقة بالاكثرة قلت
 لا ريب في ان لفظ واحد من افراد العام بعض مدلوله لكنها ليست
 لكيفية وقد عرفت ان مدلول العام كل فرد لا يجمع الا افراد
 انما تصور وقد يولد تحقيق لكل والجزء لو كانا لفظا لكانت ليس
 كذلك فظهر ان لفظ الجمع للجزء علاقة بكل والجزء كانه من مدلوله
 في علاقة المشابهة اعني ان لفظ صفة ومن ههنا اكثر في ذلك
 في استعمال اللفظ العام في التخصيص من تحقق كثره فرب من مدلول
 العام لتحقيق المشابهة المعينة لتطويع الاستعمال وذلك هو
 بهو لعل لا بد من بقا جمع يجمع يجمع يجمع وفي الثاني المنع من كون
 الاستماع للتخصيص مطلما الى تخصيص خاصين ومما يقتضي
 اللغة لعلنا نطون وكما مر فاقول اننا لا نستطيع جعل التبريد في التبريد
 وليس من التعظيم والتخصيص في شيء وذلك لغير العادة
 من ان العظماء يتكلمون عنهم وعزائهم فيقابلون بالتكلم فضا

حسن

اطلاق

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

[illegible]

عن محل التزم اذ هو غير عري عنها والذى يقوى في خصوص ان اللفظ
 محتمل لكل من الامرين لا يتعين لاحدهما الا بالقرينة وليس ذلك
 العلم بما هو حقيقة فيه كدهيا لوفته لا يكون مستلزما بهما مطلقا
 كما يقول المفسر في يدوان كان الحقة وانما هو في لول لا صريحه ولفظ
 الاستثناء في اثناء الاحتياج لرب كانه المحل على ما استمره فانه
 والذي اذهبا اليها ان لا يشأ اذا تقرر جملته حتى يجمع الكل في
 منها لو اقررت فالوجه يجوز رجوعه الى جميع الجمل كما قال الشافعي
 ويجوز رجوعه الى اولى به على ان لا يوصف به وان لا يقطع على ذلك
 الجمل منفصل اعادة اماراة وفي الجملة لا يجوز القطع على ذلك
 يرجع الى اللفظ هذا لما فيه من انه لا يغير ما عرفت في ذهني
 ولا استمره من المرافقة بحسب القول بخصر الاخرى فكونها
 مستثناة التخصيص على كل تقدير بما هنا ان لا يملك انما مرادة
 خصوصها في جملة الراجح هذا لا تملك الحكم باللفظ هو شرط الاحتياج
 الى القرينة في الحقيقة اما هو تخصيص مسوفا وانما هو على توجيه
 يسهل تدويرها كلف الخطاب من وجه المرام من داد يتركها بصير
 تحق المقام وتلك الوضوح لا بد من تصور المصطفى الوضوح فان تصور
 جزئيا ومن يازا لفظا مخصوصا او افعال مخصوصة خصوص
 الوجه الا ان الوضوح خاصا لتصور المعنى في تصور المصطفى
 له خاصا ايضا وهو لا يبرح فيه وان تصور معنى تاما يتلوه في
 اضافة او حقيقة فذلك من غير لفظا معارفا او افعالا معارفا
 الاجمال اذ ذلك المعنى العام يكون الوضوح عاما للعلوم التي هي في

الوضوح

والوضوح لما يشأ ان يكون للفظ او اللفظ اذ انما هو مخصوص
 بالقرينة التي هي تحتها لا بما هو مطلقا لا اذا توجب العقل بذلك
 المعلوم العلم عنهما والجماع الى ان كان في الوضوح فيكون الوضوح عاما
 للعلوم التي هي تحتها من غير الوضوح لخصا من العلم وان
 من غير التفتت ان كان الوضوح وضع حقيقة فاعلم ان كل مفسر
 قام به تدويره وصيغة فعله مستلزما في علمه وضع الوضوح وضع
 لفظ ذلك من ومن التفسير انما في المبدأ ان كان سيم للاشارة فقط هذا
 مثلا موضع تخصيص كل من ما يشار به اليه لكن باعتبار وصوله
 للقرينة العلم وهو كل يشار اليه مفردة كرو الوضوح للفظ لهذا المعنى
 الكلي في خصوصيات تلك الخلف ثبات المندرجة تحتها وانما هو كذا
 هذا لاطلاق اللفظ المخصوصيات فلا فرق هذا وذاك واحد ما يشار
 اليه في اللفظ اطلاقه من التفسير الى خصوصية معينة فلو كان مطلقا
 المعنى العام كرو الى توجيه ذلك وهذا الكلام في الباقي ومن هذا
 التفسير الوضوح المعروف فانها موصوفة باعتبار معنى عام وهو
 من اللفظ اطلاقا واحدة من خصوصيات الوضوح والى وعلى مثلا موصوفة
 باعتبار اللفظ والى ولا تنها ولا استثناء لكل استدلال وانها لا تستلزم
 من غير خصوصية وفي حقاها افعال التخصصة والامانة فلما
 وضعها من العلم بما علم ومن لا يرى خاصا العلم بالعلم من العلم بها
 من النسب للقرينة فانها في حكم المعاني للقرينة كما ان اللفظ من موصوفة
 وضعها عاما لكل اتيه معن مخصوصه كذلك لفظه من موصوفة
 وضعها عاما لكل نسبة للقرينة الذي دلت عليه في افعال مخصوصها

بذلك

اللفظ

عبدالله

20

۱۰۰

ان العالم

على تصحيحها بالجملة التي تليها دون ما تقدمها فيجب عدم ^{الخط}
كل واحد من الأمرين أن نقتطع منها ولا نقطع على تنقيتها ^{الخط}
الرابع أن العاقل إذا قال ضربت فلانا وأكرمت جيل فلان ^{الخط}
فكأنما قال أصابها وساء ما وفي مكان كذا أصله ^{الخط}
بذكر من حاله وظرف زمانه وظرف المكان أن يكون العاقل
والمعاني جميع ما عد من الأفعال كما يعتدل أن يكون المعاني
ما هو أقرب إليه وليس لسمع ذلك أن يقطع بأن العاقل إنما
عقب بذكره الكلي لليعقوب لا بدليل غير هذا فذلك يجب الاستشهاد
بالمعاني بوجه الأمرين أن كل واحد من الاستثناء والمحال وانطوت
الزمانية والمكانية ففصل في الكلام أني بعد تمامه واستفادته
قال وليس لاحاطة بتركيبها الواجب فيها ذكرها انقطع على أنها
في جميع الأفعال المتقدمة إلا أن بدلة دليل على خلاف ذلك لأن
هنا من مركبة كارتود في التعاريف والافرق بين من جعل
نفسه عليه من قال بل الواجب انقطع على أن الفعل الذي يعقبه
الحال الفرق هو العامل دون ما تقدمه فلما جيل في يعقوب
أن الكلي عامل بدليل واليعقوب العامل الأول في المنع من خصائص
الاستثناء بالاشتراك بل المقصود منه هو الاحتياط في قوله
كان بواسطة الاشتراك ولو كانت موضوعا بالوضع العام ^{الخط}
ما هو حقيقة فيه كما يقول أهل الوقت وغير ذلك من أئمة
المنصية له فلما عرفت الثاني فبانه على تقدير تسليمه أن
يقال على كون اللفظ حقيقة في الأمرين لا على الاشتراك ^{الخط}

على أن

كونه

كونه موضع واحد كانه لا بد في الاشتراك من وضعين ^{الخط}
عن الثالث ما أن عدم الدليل المعبر على عدمه إلى الجميع ^{الخط}
بالأخيرة لا ينبغي التصريح بالاشتراك بل تردد الأمرين ^{الخط}
ما قلناه في غير الوقتين من الواجب فبانه قياس في اللغة
مع أنه لا بد في الاشتراك بل على الأهم منه وما قلناه بحجة
التقوى بالوجه إلى الجميع أو رتبة بعدها أن الشرط للتعقب ^{الخط}
مورد في الجميع قلنا الاستثناء جامع عدم استفادته لكل منهما ^{الخط}
القاء معنيين ما أن قوله نعم في الآية لفظة الأمرين ^{الخط}
قوله أنما هو بوجهين أن حرف العطف يبيِّن القيل المتقدمة في
حكم الواقعة إذ الفرق بين قولنا ليت زيد ليت زيد ^{الخط}
زيد من ضروريين قولنا ليت زيد ليت زيد ^{الخط}
عقب الجملة الواقعة لاجلها لا لاجل ذلك ما هو حكمها في الواجب
إذا الاستثناء بمشية الله نعم إذا تعقب جملة لا يورد الجميعها
بلا خلاف فذلك الاستثناء بغير الجامع بينهما أن كلاهما استثناء
في مستقلا وهذا إذا كان الاستثناء صالحا للوجهين إلى كل واحدة من
العمل والعدم بالوجهين المعقودين في عوده إلى الجميع كما أن العاقل
العدم لما لم يكن تبا ولما يعقود في آخره والجميع وقاسم
إن طريقة العرب في الاستثناء وحذف فصول الكلام ما استطاعوا
فلا بد لهم حيث تعاقب أداة الاستثناء بالوجهين المتقدمة بين
ذكره بعد ما شرب من به الجميع حتى كان في ذكره عقيب كل ^{الخط}
أذكره بعد كل جملة لاستمضاه كان في ذكره من طريقهم لا

على أن

نرجح ان لو قيل في ان القذف مثلاً ولا نغيبوا لهم شهداء كما لا
 الذين تأويله انهم انما سقوا لا الذين تأويله انهم سقوا
 مستحبنا فاقم فيها مقام ذلك ذكر التوبة سرقة واحدة في الجليلين
 وسادسها ان لو امكن الكلام وتلا بعد من طرا واستناحب ان
 طهارة ما دارا في الخارج منه لم يقع فيما دام متصلاً به يقطع فاللحق
 لاحقة به وتكون فيه الاستثناء المتعلق بالجليل المتعلق
 بعضها على بعض يجب ان يترتب جميعها للفرع في قولنا المستحب في التوبة
 الحكم فالاصل في المستحب انما في الاستثناء ولو سلم فقياس في القصة
 ومن افادته في سائر الاول وعزنا الاستثناء ذكر الاستثناء في الجليل
 ليس استثناء ولا شرط لو كان كما استثناء كان فيه بعض جرمه كان
 شرطاً على الحقيقة لما صح زواله على الماضي وقد ذكرنا المشية في الكلام
 فيقول انما لا يجوز ان يشاء الله وانما ادخلنا المشية في كل هذه
 المواضع ليقض الكلام عن التوقير والحق لا يغير ذلك فان قيل كيف
 نقول استثناء اكثر من جملة وتكون حكم الجرم ولو قيل المستعمل في
 فقط قلنا انما في الكلام لا يجوز ان يكون ان القول باحتماله ممكن الكلام
 ثانياً اجماع الامة على ان حكم الجميع يقع من الرابع ان الاستثناء للجميع لا
 يوجب ظهوره فيه وانما يقع في الغير وذلك في الاستثناء في قايين
 يجرى موده اليه وبين ما يصح من اول الفاظ الحكم ليس باعتبار استثناء
 لذلك لانها موصوفة بالشمول والاستغراق وهو لا يلا وجهه
 للتشبيه بما في هذا المقام وانما يلحق ان يشبه الجميع المذكور في
 الجميع ويقع ذلك ليس بظاهر فيه ولا في حتى مما يصلح له من التبع

الا ترى انما انما قيل ان قال ثابت رجاء الا كان كلامه صالحاً الا ان
 البين والسود والظلال والقصور ولا يظهر منه مع ذلك انما
 كل من طرأ هذا اللفظ له ومن الخاسر انهم كما يريدون الاستثناء
 من كل جملة متفهمون يدرك ما يقابل من ادم في طرأ الجليل
 صريحا من الظهور بل ذكره عقيب كل جملة كالكلمة يريدون الاستثناء
 من الجملة لا من غير فقط فلا بد من الصيغة في الاختصار فيكون
 السادس ان اعتبار الاستثناء في الكلام وعده في الخارج من نسبة الى
 المسمى كالشرط في الاستثناء المشية انما هو حقيقة الحق والثابتين
 ليقع حكم ما يقع في قوله الكلام ما لا يحل الصيغة وانما احاطت في التفريق
 بجميعه وان كان بعضه مفصلاً كوصف الجرم من الجرم والحق من
 بالاختصاص بوجه الاول ان الاستثناء خلافاً لاصل الاستثناء في الجملة
 الحكم الاول فالدليل يقتضي عدم تركه العمل في الجملة ولو سلم
 ليدفع حقه والحدود فيبقى الدليل في في الجمل من المعاصر
 حقيقة الاختصاص لكونه اقرباً لا سيما في الجمل من المعاصر
 الثاني ان المتضمن لجميع الاستثناء الى ما تقدم عدم استعماله
 لو استعمل لما علق بغيره حتى يلقاه بما يليه يستعمل في اذ قد لا يقتضي
 بما يقتضيه اذ لو جامع افادته واستقلاله ان يعاقب بغيره ولو جاز
 لو كان مستقلاً بنفسه ان يعاقب بغيره انما ان من قول العمور
 المطلق ان الجمل على صوره وظاهره لا ضرورة فحققت خلاف ذلك
 ولا حقتنا الجملة التي يلزمها الاستثناء بالضرورة لم يجرى تخصيص
 ولا ضرورة الرابع انه لو رجع الاستثناء الى الجميع فان اخرج جملة

في الجمل

في الجمل

استثناء من جملة الأصل فإن لم يضر كانا هاهنا فيما بعد الاستثناء
 أكثر من واحد لا يجوز تعدد العامل على معول واحد في الجملة بل
 نصيبه بطله وقوله جمة وليلا جمة المؤثران المستفادان على
 الأثر الواحد الخاسر لا خلاف في ذلك الاستثناء مع الواجب
 ما تقدمه فإذا قالوا لا يضر بطله فلا لاثنين لا واحد كان
 الواحد المستثنى واجبا في الجملة التي تليده دون ما تقدمه أعني
 فيها دفعا للاستثناء السادس وإن الظاهر حال المتكلم لم يفعل
 من الجملة الأولى إلى الثانية لا بعد استيفاء غرضه بها كما لو كنت
 فأن يكون دليله على استحالة العزم من الكلام وكان التكون عيول
 من الكلام وبين الركنين من قطعها به فكذلك الجملة الثانية
 كما تارة من الاستثناء بين الأولى فيكون ما شدة من قطعها بها
 والواجب من الأول والثاني كان المراد جملة الاستثناء للأصل
 موجب للصور في لفظ العام والأصل الحقيقة فلا جمة صحيحة
 لكن عليها جملة الحكم الأول فاسدا لا جملة في الحكم حال
 على القول بالاستثناء لخرج من المقطع بعد اذارة تمام معناه
 وفي الكلام سادسا كما هو رأي محقق المتأخرين فخط وكذا على القول
 بأن الجملة من المستثنى منه والمستثنى مع الأداة عبارة عن
 الباقي فلا يسمان مفردا وركبا ولما على القول بأن المراد
 منه ما يبقى بعد الاستثناء كان الاستثناء قرينة وهو محتمل
 أكثر من اثنين فلا يلزم لم يتعلق بالأصل إلا بالباقي فلا
 جملة الحقيقة المحسنة وقولان تركها العمل الدليل على صحة الأصل في الجملة

من الاستثناء

قال
 أهل
 اللغة

الوجه

الوجه الذي يحلله المحذرة ههنا فإن الخروج عن الأصل الحقيقة
 والمصير إليها عند قيام القرينة مما لا ينافي شرعا بالرب ولا
 يضره شبهة التثنية وتعلق الاستثناء بالجملة وتعلق
 به فتدليل ترك العمل بالأصل جديع عند والمحدثة فتدليل
 غلط فلهذا صرح لأن دفع المقدرة لوجه محذور بسبب الخروج
 عن الأصل لمقتضى الاستثناء وإن انفصل في الظاهر عن الأصل
 من المستثنى منه حاصل وغيره من التوليد واليدية تبادر
 بسببه وإن كان المراد أن الظاهر استحالة اللفظ العام إرادة
 العموم والاستثناء مخالف لهذا الأصل بغيره فمادة الاستثناء
 هذه الإرادة فتجوزها المنع البطلان لانفاق لا تقع لأن الحكم
 متعلق بالأحكام التي تليق به ما شاء من التوليد وهذا يقتضي
 وجوب توقف السامع عن الحكم بإرادة المتكلم أصل المقطع
 يتحقق التوليد ويتحقق إرادة الإرادة غيره ولو كان صدور اللفظ
 مجردة مقتضاها العمل على الحقيقة كما في التصريح بخلافه قبل
 عزاء وفهده منافية له ويجب أن لا يتشبه بالشك في
 إيمانه ولا يخلو معه دفع محذور والمحدثة لما عرفت فضلا عن المحذور
 لخصه التواضع وتوجه السامع الاتصال بالما هو من الواضع على أن
 المعدل عن الظاهر يأتي بدليله في حال شاعره بالكلام حيث
 منه ما يقع الغرائب لا يجده السامع الحكم بإرادة الحقيقة
 لبقاء جملة الاحتمال نعم لما كانا في من قد يتعارف بمقتضى
 فقط كما يتعارف بتخصيص المصير بطريق الاختصاص واللفظ صالح

الوجه

يجب وضعه كمن الامرين لم يحصل الجزير بالعود الى الكل باللفظ
 وكان تعلقه بالاختيار متحققا للزمه على كلا التقديرين مع
 التمسك في اشياء التعان بالباقي بالاصل الذي يعلم ان كل عنه
 وليس هذا من القول بالاختصاص بالاختيار في شيء وان قد يضر
 اشتباه في حقيقته فاستوفى بالتدبر في حقيقة الامر فانها
 على القول بالاشراك بالواجب والندب اذا وردت بحرفين
 الغرض من كل على الندب وذلك لان اقتضاهما كون الفعل
 واجبا امر متيقن وما زاد عليه مشكوك فيه فيمتنع في نفسه
 بالاصل لكونه زيادة في التأكيد فلو انما ما مشكوك فيه على انه
 كانا سماعا للفظ فيه وانما في محله غير متشابه في غير المحل كما
 يقوله من ذهب الى كون حقيقة في الندب فخطره وهذا ما يعرف في
 القولين حيث لا لا يحتاج الى التمييز بين الحقيقة على المتشابهة
 انما هو في المحل على الوجوب وهذا المحل الذي يقول بانها حقيقة في
 الندب وقد يضر الاصوليين كما ذكر في فرقان في قولنا
 بالنظر الى نفس اللفظ حيث لا يقطعون على اعادة الندب في خصوص
 منه وذلك لاننا في الكلمة لا اعتبارا الذي ذكرنا وجعلنا فيها
 نحن فيه هكذا فاننا لا نفهم اقتضاه المتكامل بالاختيار وحده
 كما نعلم ان الاختيار مقصود على كل حال فانما التمسك في خصوص
 لو فرض ان المتكلم نصب قرينة على ارادة الكل لم يكن خاصا بحد
 عن موضوع اللفظ ولا احوالا من حقيقة بل كان مستلزما
 منها هو موضوع له وهو ما يترتب من قال باختصاص الاختيار ان

يكون

يكون المتكلم اياها تبايع الباقي بمقتضى ما عمن موضوع اللفظ
 الاختيار وهذا بعيد جدا بعد ما علمت من عموم الوضع في اللفظ
 واشياء الدليل على خلافه وفي الواقع على كونها لهية بالتركيبية
 موضوعه التعان بالاختيار فخطه على انه لو ثبت ذلك لا يتكامل
 الاختيار بان الجميع لشرطه على وجود العلاقة ولو فحتم النظر
 من غيرهما ان علامة التمسك باللفظ بالنسبة الى سماع اللفظ الموضوع
 الغرض في الكل ليست على ملاقة بل على اشكال في نفسها مقصورة
 والموضوع في الثاني ان حصول الاستقلال بتعلق الاختيار انما يقتضي
 انقطع التعان بغير ما ونحن نقول به ان العود الى الجميع عندنا
 وحده السيد المرتضى رحمه الله في جواب ما في جواب ما في اعادة
 واستقلال اللفظ فلا يطل ان لا يستقل بنفسه ولا تعامل
 بغيره وهو ان لا يجوز ان لا يجوز ان يعاقب بغيره فلهذا اختلاف ما
 نحن فيه فانه من الجائز مع حصول الاستقلال بالاختيار ان يتعاقب
 بالجميع وان لم يكن لازما قال المحدث رحمه الله في هذا الوجه
 في جملة جوابه وهذا الحقيقة تتوجب على المستند لها ان لا
 يتعاقب الظاهر من غير دليل على ان الاشياء ما تعلق بما تقدم
 ويقفون يتوقف في ذلك كما قد عرفت عليه لانه في ذلك
 على ان الاستقلال لا لا يجب حقيقته بغيره وهذا صحيح وانما
 في خصوص ما نحن فيه قطع على ان هذا الذي ليس بواجب اريد
 وليس فيها اقتصر عليه دلالة على ذلك وعن الثاني ان في القولين
 الثاني فانما يتبادر على ما لا يجوز ان يقطع على تخصيص

ومنه في اللفظ
 واللفظ

قال
 المحدث

عمن

يجوز للفظ ونحن نقول به لكن مع ذلك يحتمل ولا يسيل الى جهة
 الرابع انما قلنا عدم الاختلاف في المراتب يكون العامل فيها اعتبارا
 اكثر من واحد فليتام وانما يلزم ذلك لو كان العامل في المستحق
 العامل في المستحق وهو في موضوع النعم ايضاً يصدق دليله
 ومنه جواز من العادة ان العامل في المستحق الا ان يام بعينه لا يشا
 بها والعامل به يقوم بنفسه المستحق ولو كانا من جنس
 كما ان في المبدأ انما يلزم ادى وهو المخرج سلكا لكن فمع عدم جواز
 اجتماع العاملين على العمل الواحد فانهم لم يتناولوا العجزة بعد
 وانما ذكرنا الآية لانهما لم يوجها على المراتب المستقيمة فضعف
 ظاهراً فلهذا جواز في العمل الشريعي لا اجتماع لكن ما عرفنا ان العمل
 الامور التي كانت قاطعة علامان وما نقل من سيرة من النقص
 لاجتهاد مع ان قد عرفت من نص الكتاب في عمل الجواز وقول القراء
 في بارئتنا مع مشهور وقد حكم فيه بالشرايين العاملين في العمل
 اذا كان مقتضاهما العمل فكانا عطفاً على كل من الامور اعطيت واكر
 الامر بالاعتقاد في امثالين مشتركين في دفع القتل والمقتول
 من غير تميزان وواقعه على ذلك بعض محقق المتأخرين سيما
 عليه الصلاة والسلام في المانع سوى تهم توارى الموت من
 اثر واحد وهو نوع بان العامل عند حكم العلامة يجوز تعدد
 العلامات قال ويدل على جواز من جيش اللعبة انهم يجرون
 على الشرايين من مقتضى هذا الجواز من مقتضى ولا يجوز جواز
 على اعتبار اتفاق المراتب في كل واحد منها بخصوصه وفي احدهما

بجمله

بعينه وذلك لاختلافها فيها فغير واحد بالاشارة والاولى لا لانه
 كون كل واحد منهما محكوماً به على المتبادر وهو جميع من الضمير
 والاشارة يستلزم انتفاء الحقيقة عن الثاني من الضمير واستقلال
 ما فيها من الضمير وهو خلاف المقروض الثالث هو المطلق ما بين
 بين من سيرة وقام زيد وذو هجره والظاهر ان العامل في
 الصفة هو العامل في الموصوف والابن هجره ان هذا الحكم
 المستعمل من سيرة هذا خلاف ما نقل عنه من ان الضمير
 عدم الجواز في نقل هذا الحكم اليه نعم لا يميز عن الخليل وسيرة
 ونقل من سيرة القول بان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف
 وان قصده الجواز عن الثاني من الاشياء من الاستثناء اما ان
 سيرة ما يليه دون ما نقل عنه لان تعليقه بالامر من مقتضى
 في شمله فافترقا فانما انما انما ذلك عند عشرة دراهم لا بد
 كان المذهب من اللفظ لا في التسمية فانما قال في مقتضى ذلك
 دراهم اربع الا ان را الى تسعة كونه محظراً من الدرهمين للدين
 وقيل استثناء وانما من عشرة فلو عاد الدرهم المستثنى مع ذلك
 الى عشرة لكان وجوبه كعدمه لا يخرج منها مثلاً او دخل ولا
 غيره الاستغناء به بوجه على عشرة الدراهمين ويحكم قرار انما
 من غير زيادة عليها او نقصان بخلاف ما هو جليها راجعاً
 الى ما يليه فقط فانه يرد الا ان را الى التسعة فيفيد ذلك
 وعن السادس النعم من ان لا يميز عن الاول ولا لاجل استيفاء
 عن منه سيرة وهل هو الامرين التميز عنه بغيرها لافعال

عن

فصل في

الجملة الثانية من الاستثناء بين لا وفيها مصادره أذا
 ذلك كله فاعلم ان حكم غير الاستثناء بين المحققين بالثبوت
 للتقدم بحيث يصلح لكل واحد من حكم الاستثناء خلافاً
 وحجة وجوباً فإذن بعض من قال بوجوب الاستثناء الى الآخر
 حكم بوجوب المشرط الى الجميع بخلافه فاسد ولا مزية من ذلك
 اذا انظر الى النظر في الحجج السابقة لم يشهد عليك طريق
 سورتها الى هنا فبيننا الاختيار بين المذهبين **الاول** ذهب جميع
 من السابق الى ان العام اذا تضمنه مرجع الى بعض ما يتناول
 كان ذلك تخصيصاً له واختاره العلامة في النهاية وهو الحق
 وهو من الشيخ انما ذلك وهو قول جماعة من العامة واختاره
 التوفيق ووافقه العلامة في التذييل وهو مذهب بعض
 من اهل العلم والمثله منها قوله تعالى والمطلقات يتوبن الى الله
 ثم قال ويحولن الى حق بربهن والضمير في بربهن للرجعيات
 الاول لا يخص الحكم بالترتيب من على الثاني لا يخص بل يبقى على
 عموم الرجعيات والباقيات وعلى الثالث يتوقف وهذا
 هو الاقرب عندى لما ان في كل من احتمل الى التخصيص بعد
 للجائز اما اولاً فلان اللفظ العام حقيقة في انعم فاستعمل
 التخصيص بما ذكره وهو ظاهر وبما الثاني فلان تخصيص
 الضمير مع بقاء المرجع على عموم يجعله مجازاً اذا وضع على المطلق
 المرجع فاذا اختلف لم يكن جائزاً على مقتضى الوضع وكان
 مسلوكة به سبل الاختلاف فان من انواعه ان يضاف باللفظ

المتن

عنه

المتن ويضمير معناه مجازي وما نحن فيه منه اذ قد
 ارادة العموم من المطلقات وهو الحق المتقوله واريد من
 ضميره المعنى المجازي اعني الرجعيات واذا ظهر هذا فلا
 في الحكم بترجيح احد المجازين على الآخر من ترجيح والظاهر
 فيجب ان يثبت فان قلت تخصيص العام على المظهر وضمير
 مجازاً يستلزم تخصيص الضمير وضمير مثله ولا كذلك الضمير
 فان تخصيص الضمير لا يتعدى الى العام ولا يقتضي مجازاً فيما
 ان المجاز لا يلزم من عدم التخصيص ترجيح ما يستلزمه تخصيص
 كذا الاول واخيراً والثاني متعلقات هذا معنى على ان
 وضع الضمير لما كان المرجع ظاهر فيه حقيقة له لا لما اريد
 بالمرجع وان كان معنى مجازياً له فانرجح تحقيق المجاز في
 ايضاً على تقدير تخصيص العام لكون مراداً به خلافاً لظاهر
 حقيقة وذلك خلافاً للحقوقي ولا يظهر ان وضعه لما
 يراد بالمرجع فاذا اريد بالعام الخصوص لم يكن الضمير بالبيان
 تخصيصه وضمير وانه مجازاً فليس هناك المجاز واحد
 على التقديرين وما قيل من ان اللزوم لعدم التخصيص هو
 الامتناع لان التقدير في الايجاج وهو لا يقتضي حق ولا
 في ظاهرها ومع التخصيص فهو اللزوم وقد تقر بان التخصيص
 من الامتناع بضعفه ظ بعد ثبوتناه اذ لا حاجة الى امتناع
 البعض بل يجوز ان الضمير عنه في التعارض اما هو بترجيح
 والمجاز والظاهر تساويهما وان ذهب بعضهم الى امتناع التخصيص

في قوله تعالى
 والمطلقات يتوبن الى الله
 ثم قال ويحولن الى حق بربهن

احتج الاول بان تخصيص القوم مع بقا عموم ما له يقتضي
 مخالفة القوم للرجوع وانما ربط وجوبه منع بطلان المخالفة
 مطلقا كقربان الجواز واسع وحكم الاستخدام تابع مجزئ الشيخ
 وسابغيه ان اللفظ عام في الجواز وعلى خصوصه مالم يملك على
 تخصيصه دليل ومخرج اختصاص القوم المأيد في الظاهر اليه
 لا يصلح لذلك لان كلاهما لفظ مستقل براسه فلا يلزم من
 خروج احدهما عن جوامع وصيرورته جواز خروج الاخر
 كذلك والمجرب المنع من عدم الصلاحية فان لمجره القوم على
 ان في الاصل من المطابقة للرجوع يستلزم تخصيص الرجوع
 لكن لما كان ذلك مفوضا للفقهاء في اللفظ العام فلا يجدى
 القرائن جواز تباين القوم بتقدير اختصاص القوم به وبما
 المرجع على ما في العموم ولا يمكن منه وجه ترجيح لاحد
 الجازين على الاخر لاجرم وجب التوقف لادب في جواز
 تخصيص العام بمضمون الموافقة وفي جوازه بما هو جاز من مضمون
 المخالفة خلاف ذلك لا يكون على جوازه وهو لا يقرى لنا انه
 شرعي عارض مثله وفي العمل يجمع بين الدليلين فيخصي
 المخالف بالخاص اما يقدم على العام ليكون دلالة على ما
 تحتد قري من دلالة العام على خصوص الخاص ولا يجدى في
 ظاهريه وليس لامر بهنا كذلك فان انطوى القوي دلالة
 من القوم وان كان المضمون خاصا فلا يصلح معارضة وجه
 يجب حمله عليه والمجرب منع كون دلالة العام بالنسبة الى خصوص

للمس

الخاص اقوى من دلالة مفهوم المخالفة مطلقا بل يقتضي
 اغلب صور القوم التي هي جازية او كلها لا يقتضي في القوم من
 العام على خصوصيات الافراد سيما بدنيي تخصيص القوم
 في الاختلاف في جواز تخصيص الكتاب بالجزء المشرى ووجه
 خلافه ان تخصيصه بالجزء المشرى على تقدير العمل به فالقوة جواز
 مطلقا وبه قال العلامة وجميع من لهامه وحكي المحقق وعون
 وجماعة منهم ان كان مطلقا وهو يدعي السيد المرتضى رضي الله عنه
 قال في اشارة كلامه قوله ان العمل قد لا يشرع به ولكن في
 ذلك لا دلالة على جواز تخصيصه بها ومن الناس من فصل في جوازه
 ان كان العام خاص من قبل بدليل قطعي متصلا كان او منفصلا
 قبل ان كانا عام قد خص بدليل متصل سواء كان قطعيا ام ظاهريا
 ولو تضمن بعض الظاهر من قبل المحقق لكنه بناء على منع كون جواز العمل
 بدلالة في الإطلاق لا دلالة على العمل به الا بجماع على استعماله
 لا يوجد عليه دلالة فاذا وجدت الدلالة القرائنية سقط وجوب
 العمل بها انها دليلان متعارضان فالعام والمومن وجبا وفي ولا
 ان ذلك لا يصلح الا العمل الخاص اذ لو عمل العام بطل الخاص وفي
 بالمرء كما يجب المنع بوجهين احدهما ان الكتاب قطعي خبر لا يحد
 والظن لا يعارض القطع لعدم تعاديهما في الثاني ان الظن
 جازا تخصيصه به لجاز التخصيص والتالي بطلان اتفاقا فالظن
 الملازم بما ان المنع منع من التخصيص فيجوز تخصيصه فلا زمان للتخصيص
 المطلق نعم منه فلو جاز التخصيص بغير الواضح كما تنبأ العلامة ولو

في قوله
 في قوله

ان قوله من غير ما عارض من القوم
 المحققين سواء كانا عامين
 القرائنية سواء كانا عامين

تخصيص العام على الخاص هو ما فر في النسخ والمجوز
 الاول ان الخصيص وقع في الدلالة لا في وضع الدلالة في بعض
 الموارد وهي غلبة وتغير بغيره وهو ان علم الكتاب ان كان
 قطعي لنقل الدلالة من الخاص الى العام كان قطعي لنقل الدلالة
 قطعي لدلالة خاص كل فرع من وجه قسما واما اقسامه
 الجمع بينهما ومن الثاني ان لا يطلع الدلالة حقيقة هو العاقل
 بين النسخ والخصيص على ان الخصيص هو من النسخ ولا يورث
 من تأثير النسخ في الضعيف في القوي فليست صحة الفصلان
 الخاص على العام قطعي فلا تارض ان يخصص العام في ذلك
 الا ان كان يدل على قطعي على تخصيصه فيصير مجازا وعلا لفرقة
 الثانية ان يخصص متصل اذا لم يخصص متصل مجازا وهذا هو
 المتصل والقطعي من ان يخصص اذا لم يخصص المجاز لا يخصص قطعا
 لان نسبة ما الى جميع مراتب المجوز الجواز قوله وان كان ظاهريا في
 الباقي فان رفع مانع القطع والجمع باب من ان يخصص فانما يخصص
 في الدلالة وهي غلبة فلا ينافي في حقيقة المتن فيجوز التوقف ان لا
 كلامهما قطعي من وجهين من ان كانا كونا فوقع التعارض في
 الوقت والمجوز يرجح للبرهان في اعتباره جمعا بين الدليلين
 واعتبارا لكلا بطلان الغير الكلية والجمع او من لا يطلع او دفع
 قال الحق هنا يعلم ما ذكره في محله من بحث الخبايا ان شاء الله تعالى
 في بناء العام على الخاص اذ اورد عام وخاص متساويا الظاهر
 فاما ان يعلم تأنيها ما اول اول ما مقرر من ان لا يطلع في المقدم

وان كان قد انقطع
 القطع على ان يكون
 في النسخ

في النسخ
 في النسخ

العام

العام او الخاص من ان اقسام اربعة الاول ان يعلم الاثران وغيره
 ح بناء العام على الخاص بلا خلاف يؤيده بالتأثير ان يقدم
 العام فان كان ورود الخاص بعد حضور وقتها لعل العام كان
 نسخا له وان كان قبله على ما جازي ان العام من جوزه جعله
 تخصيصا وتيا ماله كالاول وهو الحق وقيل المجوز من قابل بان يكون
 النسخا من غير ان يشرط في جواز النسخ حضور وقت العمل من ان
 له وهم المانع من النسخ قبل حضور الوقت للمحل وساق يخصص
 في الثاني ان يقدم المتأخر والآخر ان العام يخصص على الخاص
 النسخ والعلامة اكثر المجوز وقال قوامه يكون نسخا الخاص
 اقتضى الى النسخ وهو اقل من كلام علم الحق وقيل في ذلك ان
 زمره لانا انما يدل ان تارضنا العمل العام يخصص قبل الخاص
 كان ورود قبل حضور وقت العمل بدو نسخ ما كان من غير ولا
 كذلك العمل الخاص فانه ما يخصص في دلالته العام على حضور
 ويجعله مجازا في بناء العام وهو من عند ذلك التحدوي في
 اوله بالشيخ وما يق من ان العمل العام على تقدير النسخ من
 العمل الخاص يخصص في النسخ والخصيص في الاثران فليس
 في امسار العام اولى من الخصيص في زمان الخاص فخصصه
 لان مرجعية النسخ بالنسبة الى الخصيص المعنى المعروف به
 لا سماع لا تكاد ما يجرى في اشهر الحق في سماع الخصيص نظر الى
 المعنى لا يقتضي المسافة كيف وقد بلغ الخصيص في الشروع
 والكثرة الى حد قيل معه ما من عام لا يقدم خص كما مرجحة القول
 بالنسخ رجحا لعدمها ان القابل اذا قال اقتل زيد لم يسمع قال لا تقتل

جواز

في

في النسخ

المشركين خصوصاً بان يقولوا لا نقل قولنا ولا نصراً الا انما بقا
على الاقراء وحدها بعد واحد وهذا التصار لذلك المطلوب
لذلك النقل ولا شأنه لوقال لا نقل قولنا كاننا نحن
لقولنا نقل قولنا فكلها من غيرنا والشافعي انما يخص العام
بيان له فكيف يكون مقدم عليه والفرق بينه وبين المانع عن
التساوي فان تعدد الجزئيات وذكرها بالصيغة يمنع
من تخصيص بعضها لما فيه من المناقضة بخلاف ما اذا كانت
مذكورة باللفظ العام فان التخصيص ممكن فلا يصح الى الشئ
لما بينا من اولوية التخصيص بالنسبة اليه ولا ان التخصيص
التخصيص لا يقع فيه وانما هو دفع والدفع امور من ارفع
جزئ الثاني بانها استبعاد بعض الالتماع ان يرد كلام يكون
بيانا للمراد بكلام اخر يرد بعد وتحقيقه انه يتقدم فانه
يتاخر وضح كونه بياناً واخيراً فيه اذا عرفت فاعلم ان المشور
عند نقلها القول بالشيخ هنا عن الشيخ عليه بانه لا يغير تأخير
البيان كما يريه بديه عدم جواز استبعاد العام عند ارادة التخصيص
من دليل عليه وقارن له وان كان قد تقدم عليه بما جعل للبيان
فلا معنى لجعل صورة التخصيص من تأخير البيان والمبادىء هنا
التعليل ولا انما لا يعدم جواز تأخير البيان وبياناً ان على تقدير
سبق الخاص لا يكون البيان استأخر اوله بغيره من السبل هذا لا يخفى
على من اصابه وطوله مثل احتجاج الشيخ فانهما يشترطان
الاقتراح في التخصيص القسم الرابع ان جعل التاخير عند
ان يجعل بالخاص ايضا لانه لا يخفى في الواقع عن احد الاستقام

فما لا
يحل

وتد

وتد بينا ان الحكم في جميع العمل الخاص وما قيل من ان الخاص
المتاخر ان ورد قبل حضور وقت العمل بالعام كان مخصصاً
وان ورد بعد كان ناخراً وان كان ناخراً فانه ناظراً وتبين
او العام نظراً والخاص قطعياً يجب ترجيح الخاص على العام
بين ان يكون ناخراً ومقتضى ان كان العام قطعياً والخاص
فاما ان يكون الخاص مخصصاً او ناخراً وعلى الاول جعل التاخير
ايضاً واما على الثاني فلا يجوز بل يكون مردوداً فيقد ترتب
مع جعل التاخير بين ان يكون مخصصاً وبين ان يكون ناخراً
وبين ان يكون ناخراً مردوداً كيف تقدمت الحال هذه على العام
فما اذا كانت التخصيص معاً على ذلك سلك حضور وقت العمل
واحتما لا التخصيص يطلق في جعل الحال لا يعلم حصوله الا شرطاً
يقضى منه ان يدل على وجوده دليل والمشرط عدمه عند
عدم شرطه فلا يصح احتمال التخصيص لما رضى احتمال التخصيص
مشرطاً بورد الخاص قبل حضور وقت العمل وذلك غير ممكن
حيث جعل الحال فيتمسك في نفيه بالاصل ويكره مسدده
المشرط الذي هو التخصيص لانا نقول قد علم ما قدناه
التخصيص على التاخير واذا اردنا ان يكون التخصيص هو
المقدم ولا يصح اننا لا حيث يمنع التخصيص كما في صورة
تأخير الخاص عن وقت العمل فاما التخصيص فيمنع لا يشترطه
تأخير البيان من وقت الحادثة هو شرطه فانه مقتضى التخصيص
الى التخصيص حيث لا يدل على خلافه دليل فالا شرط انما هو في
العدم منه لا اليه ومن البيان ان جعل الحال لا يعلم حصوله

الخاص
العام
الخاص
العام

الخاص
العام

الخاص
العام

في الحكم بالخصيصتين لئلا نشأوا في الاختصاصين بالاشكال
 مختص بها اذا كان الحكم قطعا والمخصص ظاهريا فليقتضى التوقف
 اذ اعداه من الصور خاص من هذا النوع من قلة القبول
 التوقف في تقديم الخاص بقول مطلق لئلا يرد بين ما ذكر
 الامور بل يستثنى هذه الصور من البين ويبقى الحكم بتقديم
 على حاله في الباقي ولعل هذا المعنى مقصودا لئلا يقتصر
 عبارة عن نادير الا ان سور كلامه يراه هذا وينبغي ان يعلم
 اننا في هذا الاشكال على تقدير ثبوت صحتها سهل هذا الظان
 جعل التاريخ لا يكون الا في الاختيار والحقا انما يتصور في
 النوى منها وهو الجليل عندكم كما لا يخفى قال الرضا عليه السلام
 جعل التاريخ والقرآن العلم بتقديم احداهما او ثانيه وهذا
 لا يلق بعموم الكتاب وان تاريخ تزوليات القرآن منسبط
 محصور لاختلافه فيه وانما وجه تقديمه في اخبار الاحاديث
 التي ربما عرض فيها هذا من كلامه في العلم باخبار الاحاد
 سقطت كلمة هذه المسئلة فان حكمها فعلى سبيل التفرقة
 التقدير والذي يقوى في قوسنا اذا قصدنا ذلك للتوقف عن
 البناء والرجوع الى ما يدل على الجليل من العلم لاحدهما انتهى كلامه
 وما ذهب اليه من التوقف ههنا هو الذي ذهب الى التوقف في
 السابق وجهه بعد ما لاحظنا البناء على من فهمه من انما للمدعي
 الخاص بان يكون محض او مشوخا ولا يرجح لاحدهما فيقول
المطلب الرابع في المطلق والمقتضى والجمل والمبين
 اصل المطلق هو ما دل على ما يعي في جنسه بمحضه

قولا
 الخ

انما يكون الحكم بالخصيصتين
 انما يكون الحكم بالخصيصتين

عند تعلق الخصصتين بما يندرج تحتها من مشقوك والمقتضى
 فهو ما يدل على ما يعي في جنسه وقد يطلق المقتضى على معنى آخر
 وهو ما يخرج من شايع مثل رتبة موصنة فانها لو كانت شايعة
 بين الرقبان الموصنات لكانت اخرجه من الشايع بوجه ما مش
 كانت شايعة بين الموصنة وغير الموصنة فان ذلك لا ينافي مع
 قيد الموصنة فهو مطلق من وجه مقيده من وجه مطلق ولا يخلو
 الشايع في المقتضى هو الاطلاق انما في اذا خرجت هذا فاعلم انما
 ورد مطلق ومقيد فاما ان يختلف حكمها كحكمها في شايعها
 العامة لا يخلو احداهما على الآخر فوجه من الوجوه انما كان
 للفظا ان المقتضى انهما من جنس واحد وان كانا امرين او نهيين
 او لا يكون احدهما امرا والاخر نهيا وسواء اتحد وجههما او اختلف
 الا في مثل ان يقول ان ظاهرت فاعتق رتبة ويقول انما حكم
 كافر فانه مقتضى المطلق بغير الكفر وان كانا امرا والمالك حكمين
 مختلفين لتوقف الاختصاص على الملك واما ان لا يختلف حكم
 هاشيا او هاشيا عارفا وج فاما ان يحد وجهها او يقتضي
 وان اخذ فاما ان يكونا مثبتين او منفيين فهذا اقله ولا
 الا ان يحد وجهها مثبتين مثل ان ظاهرت فاعتق رتبة
 وان ظاهرت فاعتق رتبة موصنة فيجعل المطلق على المقتضى
 اجماعا نقله في النهاية ويكون المقتضى سببا للمطلق لا انما
 له تقدم عليه وتخرق قبل تنسخ لئلا يخلو المقتضى منها فاما ان
 حمل المطلق على المقتضى فلا يرجع بين الدليلين لان العمل تا

فان مقتضى المطلق مقيد
 فليقتضى سببا فيقتضى

مقتضى المقتضى
 مقتضى المقتضى

عن حسن

يلزم منه العمل المطلق والعمل المطلق لا يلزم منه العمل المتبدل
 لصدقه مع غيره ذلك المتبدل بهذا استدلالا لعدم وجود
 حيث لا يتصور في المتبدل اعادة التبدل في غير اقل
 الافراد او اعادة الرجوع في التغيير وكذا لو لم يكن احتمال
 التغير بما ذكرناه متغيا ولكنه كان مرجوحا بالنسبة الى التغير
 في لفظ المطلق اعادة التبدل منه اذ مع تساوي الاحتمالين
 فيشكل الحكم بترجيح احدهما على الآخر فيلزم التفاضل المتغير
 التفاضل لا يتوقف وتبقى المطلق سليما من المعاصر وتبقى
 البعض هذا الاستدلال في النهاية وجواب عنه ما يرجع الى
 عمله على المتبدل يقتضي تغيير البراءة والمخرج من البراءة
 فبذلك يبقا على طلاقه فانه لا يحصل معه ذلك التغير وقد
 اخذ بعضهم دليلا على الحكم بتبدل مع الدليل الاخر من غير
 تعرض للاشكال وهو كما ترى ولما انه سبحانه لا ينفصل لا يخرج
 من القصص في المعنى فان المراد من المطلق كقوله تعالى
 كان من افراد المهيمنة فيصير عاما لا اشارة على المبدل في تخصيصه
 بجمل المهيمنة فيخصصها واخرها لبعض المتغيرات من ان يسلط
 بها لا في التقييد يرجع الى نوع ومن التخصيص يسمى تقييد
 هكذا حكم التخصيص كما ان الخاص المشاهير بان للعام المتقدم
 وليس بانحاله فكذلك المتبدل لا يخرج الى كونها متغايرة
 مع التغيرية لو كان بيانها للمطابق كما ان المراد بالمطلق
 هو المتبدل فيكون بيانها في غير ذلك الدلالة وانها متغيرة

في العمل المطلق
 في العمل المتبدل
 في العمل المتغير
 في العمل المتبدل
 في العمل المتغير

ان المطلق لا دلالة له على مقيد خاص فالجواب ان الحق انما
 اما يفهم من اللفظ بواسطة القرينة وهي منها المقتضية
 حصول اللفظ واللفظ بعد لا قبله وما ذكرتموه انما يكون
 حصولا قبل وليس لا مركبا كذلك في هذه من غير تقييد
 قريبا للثاني ان يحدد وجهها من غير تقييد فيعمل بها معا اضافة
 مثل ان يقول في كفارة الظهار لا تفق الكفاية الكفاية
 لا يفصل الاستغراق كما في استغراق اللفظ فلا يجوز اتفاق الكفاية
 الثالث ان يختلف وجهها كما كان في اللفظ في كفارة الظهار
 ونفسه ما في كفارة القتل فلهذا انه لا يعمل على التغير في
 المتغير له وجهه كونه من هذا لغيره الى انه يعمل عليه قياسا
 مع وجهه شرطا وفيما نقل عن بعضهم العمل عليه مطلقا
 وكلاهما بط لا سيما الاخير **مسألة** العمل هو ما لا يشترط
 ويكون فضلا لفظا من ركبها اما العمل تحت الاقتران
 به ما يدل على وجهه وقوله اما اللفظ المعرف فلهذا لا يرد
 بين معانيها ما لا يتصله كالعين والقرن وما لا يخلو كالحنا
 المنزود بين الفاعل والمفعول اذ لولا الاعمال لكان العمل
 كالماء للفاعل والشيء للمفعول فينبغي الاحوال ولما اللفظ
 كقوله نعم او ايضا الذي بين عقدة التكليف لزمده بين
 الزوج والولي وكما في مرجع التغير حيث يتقدم امره في
 لكل واحد منها فخره بزملي محرم او قصره بزملي لزمده بين زيد
 ومحمد وكما في خصوص مجهول فخره بزملي محرم او قصره بزملي لزمده بين زيد

في العمل المطلق
 في العمل المتبدل
 في العمل المتغير
 في العمل المتبدل
 في العمل المتغير

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
 في كل وقت وفي كل مكان
 وهو الحق الذي لا يمتنع عليه
 في كل وقت وفي كل مكان

ينبغي ان يكونوا منكم محققين فان تقييد الحلال الاحصان للمحل
 هو واجب الاحمال فيها اجل وقوله نعم احلت لكم بهيمة الانعام
 الا نكحتموهن الا اذا عرفت هذا من غير ان يكون ذلك في الشريعة
 المرعوفة رضى الله عنه وجماعة من العامة الى ان يتركوا الشريعة
 ويقتلوا من المارق والسارق فاعطوا ايديهم بجملة باعتبار
 الذي قبلوا باعتبار القطع ايدهم ولا يكون على خلاف ذلك وهو
 الاكل لئلا ينال المتبادر من لفظ اليد عند الاطلاق وهو جملته
 الى المتكسب فيكون حقيقة فيروى ظاهر من حال الاستعمال فلا
 اجمال ويتبادر ايضا من لفظ القطع بانما الشئ مما كان مستملا
 به وهو ظاهر فيه فابن الاحمال احب السيد بان اليد تقع على
 العضو كماله وعلى اعضائه وان كان لها اسما مختصا فيقولون
 غرقت يدي في الماء الى الاشجع والى الزند والى المرقع والى
 المتكسب واعطيت كفا يدي وانما اعطى انامله وكذلك كسبت
 بيدي وانما كسبت باصابعه وليس يجري قولنا يدي مجرى قولنا
 انسان كانه قد روى لانا الانسان يقع على جملة فيقتض كل عضو
 باسم من غير ان يقع انسان على اجهته كما يقتضى اسم يدي
 كل عضو من هذا العضو واحتمل بعضهم ان لا يقطع ايدهم مع ذلك
 بان لا يقطع يدهم على الاية وعلى الوجه يقال ان جرح يدي
 بالسكين يقطع يدهم فحصل الاجمال في الجوارح من الاول الى الاخير
 يوجد مع الحقيقة والجماع في لفظ اليد وان كان مستملا في الكل
 في البعض لان فهم باعد الجملة منه متوقفة على حقيقة البنية

وذكر

عبد

في الثانية يكون زاميه والفرق الدخا راء بين لفظ اليد
 الانسان فيه يتناول بل هو امتشتر كان في تبادر الحقيقة عند الا
 وتوقف ما سواها على الحقيقة والذكان استعلا اليد في الجملة
 متعارفان في الانسان فان ذلك يجره لا يقتضي اجمال بل لا
 من كون خبر ظاهر في الكل حيث لا يستحق احد انما يوجد الى
 التهم والواقع خلافه وعرفنا خبره قبله فاننا قد بينا ان القطع
 خلاصتنا لا ياتر الثانية عند جماعه في الجمل متوقفة على الله
 عليه والاصالة لا يطمور والاصالة لا يفتحة الكتاب لا
 حيا لم يفتحة بيت الصيام من المليل لانما جرح اليد في ما يمتنع
 الفعل ظاهر مطلقا وقيل ان كان الفعل المنقوض في كافي الا
 المذكورة او غير ذلك حكم واحد فلا اجمال وان كان لغويا لم يمتنع
 من حكمه جمل والمقارنة لا اجمال مطلقا وانما لا يكون لنا انما
 ثبت كونه حقيقة شرعية في التفسير من هذه الاصل كان ضاه
 لاصلاح حقيقة ولا صياح مجاز في المصحح يمكن اعتبار
 قولنا الشرع والشرع وقد اخبرنا عن به فتبين للارادة فلا
 وان لم يستعمل حقيقة شرعية كما هو لفظ وقدس فان ثبت
 حقيقة شرعية وهو ان مثله يقتض منه نحو القايين واليحيى
 فهو لفظ الامانة مع ولا كلام الاما افاد ولا طاعة الامانة
 ايدهم ولا اجمال ولو فرض ان شقوا ايدهم فالظان يعمل على نفي
 الصحة دون الكمال لان ما لا يصح كعدم في عدم الجدي بخلاف
 ما لا يكل فكان اقرب الجان الى الحقيقة المتقدمة وكان ظاهرا

فيه فلا اجبال الا في هذا شيئا بالذمة بالترجيح فهو بطلان القول
 ليس منه وإنما هو ترجيح لحد المجازات بكثرة التعارض
 ولذلك بين هناك لعدم ان كان بلاستقعة خفي لا يكون بان
 المعنى في مثله مختلف فيهم منه في الحقيقة ان ترجيح الكلام
 اخرى فكان مترددا بينهما ولزم الاجمال والجواب ان اعتبار
 العرف والظهور ان كان فافا هو اختيار اختلافهم في انه ظاهر في
 الصحة وفي الكلام فكل صاحب مذهب يحمل على ما هو ظاهر
 منه عند لا انه متردد بينهما فهو ظاهر عند هذا الاجمال لا
 ظاهر عند كل شيء ولو ثبت لنا ان تسليم متردد بينهما فلو
 على السواء لم يكن في الصحة والرجحان ما ذكرنا من اقربها الى
 الفات حجة المقبول ان شاع الفعل الشرعي يمكن نبوت ظهر
 اوجه في غير الظاهر في ظاهره ولا يكون هذا الاجمال وكذلك
 انما الحكم القوي فانه يجب حصر النقل اليه وهو ظاهر
 اذا كان له مكان لا اقتضيه ولا اخر له فليس لحد ما اقول
 الاخر فيحصل الاجمال الجواب ظاهرا قد مناه فلا يصح اننا
 اكثر الناس على ان الاجمال في العرف والمصادف الى الاحيان في
 قوله نعم حوت عليكم انما هيكم ويخالف فيه البعض والمقال
 لنا ان من اشقر كلام العرب ان مرادهم في مثل بحيث يطلقون
 انما هو في الفعل المقصود من ذلك الاكل في المأكول والشرب
 في المشروب واللبس في الملابس والوطء في الموطوء فاذيل
 حرم عليكم لحم الخنزير والخنزير والحيوان والامهات فثم ذلك بقا

في قوله
 لا يكون

الى انهم عرفوا حقيقة الدلالة فلا اجبال الخ لا ان
 يترجم اليه من معقول فلا بد من اضااف فعل في متعلقه
 ولا ضااف اليه ولا يمكن اضااف الجميع لان ما يقتدر للشيء وان
 يقتدر بعد ما يقتدر من اضااف البعض ولا دليل على خصوصية
 شيء منها ومنه الاجمال والجواب ان لا شيء على البعض انما
 صفت من دلالة من على اداة المقصود من مثله
 يقتضيه المجمل فهو مقتضى الدلالة سواء كان بنفسه نحو والله
 يعلم من علمه الاغنى وسين في الاغنى وسين في العلم لا
 يكون قولنا موطوءا وسركا والى ما يكون ضلا على الاصح وبعضنا
 خلاف في الضل نصف لا يعيانه فاقول من الله سبحانه وتعالى
 الرسول هم وهو كقولهم نعم صفهم فاقولوا في الخبر الايات
 فانه بيان لقوله سبحانه ان الله امر ان يكون من يقر في الظاهر
 الرسول وكقولهم فيما سبقت الماء العشر فانه بيان لفقد
 الزكوة المأمورياتها والفعل من الرسول صلى الله عليه واله
 كصلوته فانها بيان لقوله هم واقبلوا الصلوة وكجبه فانه بيان
 لقوله هم والله على الناس حجة البينة نعم كون الفعل بياننا في
 بالاضرواح من قصور واخرى بنصه كقولهم صلوا كما رايتون
 اصله وضدوا عنى منكم وحيثما بالدليل العقلي كما لو ذكر
 مجبلا ولا وقت الحاجة الى العمل به ففعل ضلا يخط بياننا له ولم
 يصدق عليهم فانه يعلم ان ذلك الفعل هو البيان والالزام
 تاخير من وقت الحاجة اذا عرفت هذا فاعلم ان لا خلاف بين

فلا يكون
 على ما هو ظاهر

عنه

اعمال العدل في عدم جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة واما
 ما تضمنه من وقت الخطاب الى وقت الحاجة فلجانه فهو مطلقا
 ومنعه الخزون مطلقا وفصل المرتضى رحمه فقال الذي اذا
 اليه انما يحمل من الخطاب يجوز تأخير بيان ما في وقت الحاجة
 والعوم لو كان في قولنا اصل اللغة في ان الظاهر يحمل الجازم
 تأخير بيان ما في حكم الجمل اذا اتممت بعض الشرائع في وجوب
 الاستغفار بظاهرها فلا يجوز تأخير بيانها وحكي العلامة في التا
 عن بعض العامة بعد نقل الاثر الى ابن ذكوانا وغيره على ان لا يجوز
 جواز تأخير بيانها ليس له ظاهر كما يحمل في مامنا الظاهر وقد
 في غير ذلك العام والمطلق والمنسوخ فهو تأخير بيانها التفصيل لا
 الاجازة بان يقول وقت الخطاب هذا العام مخصوص وهذا
 المطلق مقيد وهذا الحكم سيخ وقال انه الحق ولا يكاد يظن
 بينه وبين قول السيد بعد ما كان الظاهر في الاخير من النسخ
 فان السيد لم يترجم له في اصل النسخ واما ذكر في سائر النسخ
 انما الاجماع من الكل الواقع على ان يبين من تأخير بيان مدة
 الفعل المأمور به والوقت الذي ينسخ فيه من وقت الخطاب بان
 كان مراد بالخطاب والجميل هذا من رغبة العلامة و
 عن قول السيد وموافقته لذلك انما لم يبين على ان يبين
 المنسوخ يربح ما فيه من البعد والخالفه هو المعروف فيهم
 من شرائع تأخير النسخ حقانه في بطلان النسخ من سطران
 غير توفيقه لا استكمال وجعله كغيره وجها للفرق بين الشخص

وجوبه

والنسخ

والنسخ واما ما توهمنا من عبارة السيد من تخصيصه المنع
 جواز التأخير للعام وعدم تعرضه للفراد من البيان اهو التفصيل
 او غير بحيث يبدان وجهين في الحاشية لعلنا القول اذ هم
 المنع ككل ما اظهروا من منته خلاصة ما كلف بالبيان الاجازة
 قد وقع بان كلام السيد في الاحتجاج بغيره عن الموافقة في كلا
 الوجهين يستلزم وكان العلامة قد مررنا بالحجرات النظر والامتناع
 له هذا والذي يقوى في نفس هو الاول لانا لا نشعر بانها
 من التأخير سوى ما تخيلنا من وضع الخطاب بعد على ما تضمنه
 وبين من منعه ولا يمنع من ذلك العقل وتبين حقيقة في حين
 لاجلها كذا القطع وتوطين نفسه على الفعل الى وقت الحاجة
 فان العزم والحقطة طاعة تترتب التوابع عليها وفيه مع ذلك
 تسهيل للفعل المأمور به حجة المباحين على مدح جواز تأخير الجمل
 لوجاز الجمل خطابا العربي بالترجيبة من غير ان يبين له في الحاشية
 والجامع كون السامع لا يدرك المراد منها والجواب منع الملازمة
 واما الفرق بان العربي لا يفهم من الترجيبة شيئا بخلاف الخطاب
 الجمل فانه يعلم ان المراد احد مدلولاته فيطوع ويتصبر على العمل
 والتمسك اذا بين له واما مجتهد على من تأخير بيان غير الجمل ايضا يعلم
 من حجة الفصل وكذا الجواب على المرفوع قوله الله عز وجل جاز انما
 بيان الجمل يجوز ان يكونا وهو لا يشع ان يفرض فيه على من
 يحسن لاجلها قال وليس لهم ان يتولوا همنا وجهه في وهو الخطا
 بما لا يفهم الخطاب معناه فان هذا الدعوى منهم في حجة لان

بيان

عبد

قال

علم ضرورة ان يحسن قول الملائكة يدعوا بعض ما له فيقول قد
 وليتكم بهذا العلاءي وعولت على كفايتكم فخرج اليه في فعل
 اوفى وقت بعينه وانا اكتب لك تذكره بتفصيل ما قلناه في
 قدره اسلم اليك عند توديعك او قدما اليك عند
 في ذلك وايضا فاجزا على تفصيل صفات الفعل ليس بالكثر
 من تأخير اقرار المكلف على الفعل ولا خلاف في انه لا يجب ان يكون
 في حال الخطأ بل في حال صحته والتمكن فكذلك العلم بصفة
 الفعل هذا لمصر كانه في الاحتياج للمنتقل الاول من هذه
 جيد فخرج لا يترتب فيه ولا يترتب على الثاني مع تأخير بيان العلم
 المقتضى بوجهه في الاول ان العلم بلفظ موضوع حقيقة ولا
 يجوز ان يثبت اليك بلفظ له حقيقة وهو لا يربطها من غير ان يثبت
 في حال الخطأ بل في صحته في اللفظ ولا اشكال في صحة ذلك والعلم
 بغيره في خطاب ان يثبت فيه ما وضع له من غير ان يثبت في ذلك والذين
 يدل على ذلك ان لا يجوز ان يقول الحكم بغيره ان الفعل كما في
 التمهيد بل في الوعيد ولا اقل في عبارته بغيره ان يثبت في الشك
 الذي يبرر العادة ان ليس بمتلا ببيان ان يقول رايته حال
 وهو يريد بغيره ببيان ان يثبت في ذلك في ذلك وفي هذا الموضع
 باننا الحقيقة من غير بيان الحقيقة تستعمل بالادليل والبيان لا يثبت
 من دليل وليس تأخير بيان الجمل خارجا هذا الجري لان الحكم
 بالجملة لا يربط بالادما هو حقيقة فيه ولا يدل به ما وضع له لا
 ترجمان قوله ثم خذ من العلم صدقة راو قد لا تضمنها

نعم

فلم يرد الا ما اللفظ بحقيقة موضوع له وكذلك اذا قال
 عندئذ شيء فاما استعمال اللفظ الموضوع في اللغة للاجمال
 فيها ومقصود له وليس كذلك استعمال اللفظ العموم وهو
 المخصوص لا يترادف اللفظ لما لم يوضع له ولم يبق عليه دليل
 ان هذا التأخير يقتضي ان يكون الخطاب قد دل على شيء في حال
 هو لان لفظ العموم مع تحريمه يقتضي الاستمرار في الاحتياط
 مطلقا لا يخفى من ان يكون دل به على المخصوص وذلك يقتضي كون
 الالبا لا لا لا يثبت ان يكون قد دل به على العموم قد دل على
 خلاف مراده لان مراد المخصوص فكيف يدل عليه بلفظ العموم
 فان قيل اما يستقر كونها لا يثبت الحاجة الى الفعل قلنا خصوص
 زمان الحاجة ليس يثبت في دلالة اللفظ فان دل اللفظ على
 العموم فيه فاما ان يثبت يرجع اليه وذلك قائم قبل وقت الخطأ
 على ان زمان الحاجة فاما يعتبر في القول الذي يتضمن تكليفا فاما
 ما لا يتعلق بالتكليف من الاخبار وصرف التكلام في بيان
 يجوز تأخير بيان الجاه فيه عن وقت الخطاب في غير من يستعمل
 الاوقات وهذا يوجب الى سقوط الاستفادة من الكلام انما ان
 ان الخطاب وضع للافادة ومن سعى لفظ العموم مع تعيين ان
 يكون مضمونا وبين له في المستقبل لا يستعمل في هذه الحالة
 شيئا ويكون وجوده كعدمه فان قيل فيقصد عمومه بشرط ان
 لا يفسد قلنا ما الفرق بين قولك وبين قوله من يقول بغيره
 يقتضيه خصوصه بغيره الا ان يدل في المستقبل على ذلك

عندئذ

اعتماد العموم مشروط وكذلك اعتقاده للخصوص ليس
 بهذا الا ان يبين ان مقتضاه على هذا الامر انما هو العموم
 الخصوص ويتطرق وقت الحاجة فما ان يتناول على حال يقتضيه
 العموم ويدل على الخصوص فيجوز عليه وهذا هو صريح الخطاب
 في العموم وقد صار اليه من يذهب الى ان لفظ العموم مستعمل
 بظاهره على اطلاقه وهذا جملة ما اجمع عليه في هذه المسألة
 مما لا يخفى في تقريره بطلانه بعين القاطعة بالاحتفاظ بالمراد من
 زيادة التعريف بالمراد بالمراد في القصر النسخ او لا يقتضيه
 ان من شرط المنسوخ كاختلافه ان لا يكون موقفا بغيره
 انما هو حق انه عند الموقوت ما يعلم فيه الغاية على وجه الخصوص
 في تفصيلها الى دليل سعي في قوله وهو ما على هذا الفعل ان
 عنكم وجه فلا بد من كون لفظ المنسوخ ظاهرا في المدلول وان
 وبعد من يفسد يعلم ان المراد خلاف ذلك لفظ فاعل استعمال لفظ
 الذي له حقيقة في غير تلك الحقيقة من غير دلالة في حال الخطاب
 على المراد ومن هذا الغرض ان بعض اصحاب هذا القول في طريق التبريد
 المنسوخ انما هو حكمه لا عين العلامة فاجبا لئلا يبين انما لا يخلو المنسوخ
 فرائد من هذا الحد ولكن الشك وادعى الاجماع خلاف ذلك لما
 كما مر في الكفاية وجعله وجه الرد على من منع من تأخير بيان
 الجمل فقال لا وجه على انه لا يمكن منه تأخير بيان ذلك الفعل
 به في الوقت الذي يخبر فيه عن وقت الخطاب وان كان مراد الخطاب
 لا انما قال صلوا واد بذلك غاية معنية فالاظهار بها من غير تأخير

قوله
 انما هو

المراد في حال الخطاب وهو من قولين قرأ في الخطاب بهذا
 وهو من مذهب القائلين بوجوب تأخير الجمل ولم يخرجوا ذلك من الجمل
 غير خطاب الله في الآية فانه قالوا ليس يجب ان يبين في
 الخطاب بكل مراد الخطاب فكلما اصبحت ما قبلوا في الخطاب الجمل
 مثل ذلك وان قالوا لا يلزم في بيان مدعى المنسوخ وقاية الجمل
 لان ذلك يبين لما لا يلزم في فعله وانما يحتاج في هذه الحالة الى
 صفة ما يجب ان يفعله قلنا هذا عدم لكل ما يقتضيه من فعله
 فيجبكم تأخير البيان لانكم توجبون البيان للشيء يرجع الى الخطاب
 لان مرجع الازالة تلك الكلف في الفعل فان كثر ما يقتضيه
 من تأخير البيان لان مرجع الازالة والتأخير من الفعل فاشم
 فيكون وان يكون الكلف في حال الخطاب بغير تأخير ولا تأخير
 بالاول وذلك بالغ في وقع التأخير من تقدم العلم بصحة الفعل
 كان مستانكم لان مرجع الى جميع حسن الخطاب والى ان الخطا
 لا بد ان يكون له طريق الى العلم بجميع قولين فهذا يقتضيه مدعى
 الفعل وغاية لانها من جملة المراد وقد اخرج في تأخير بيانها وقلم
 في تأخير قول من يبين تأخير بيان الجمل لانه يذهب الى انه يستفيد
 بالخطاب الجمل بغير قولين دون بعض وقد اخرج في تأخير بيانها
 الى ازالة العلامة تقتض منكم لفظا لفظا بغير عياره عينها
 واما قلنا انها معنا ونقصر استدلالة تقتضيه دليل خصم غير
 محتاجين الى شبهة التقدير فان مواضع الامتناع على ان يبينها
 كما دعي على المتأمل في غير ما وسوقه بحيث تنظم على

قوله
 انما هو

المتزاع وما نأينا في العمل وتحقيقه انه لا ريب في افتقار استعمال
 اللفظ في الحق الموضوع له في قرينة وان ذلك هو المأثور
 الحقيقة والحجج والقرينة من قوت الحاجة وما
 تأخيرها عن وقت التكلم الى وقت الحاجة فلم يتصل على الحقيقة
 من جهة الوضع دليل وما يتصل من سائر اقسامها ما يتصل
 يتصل احتمالا لا يجوز واستعاره فيما قبل وقت الحاجة هو
 ثبوت منع التفسير مطلقا وقوة فرضية عدمه وتوهم الاصل في الكلام
 الحقيقة مع هذا المقتضى من قرينة قرينة وقوة فرضية جعل على
 الحقيقة لا مطلقا بل على هذا التزاع في جواز تفسير الحقيقة
 وقت اللفظ بالمازح لا يخرج من الكلام كونه واحدا عرفا
 منه فمقتضى الجمل المتعددة المتطابقة بالاستثناء وخلافه اذا كان
 التكميل القرينة على ارادة القول لا كالكلام حقيقة ولو كان مجرد
 التلخيص باللفظ يقتضي من جهة الحقيقة لم يميز ذلك لاستلزامه
 الحدوث الذي يلزم في موضوع التلخيص لا في اللفظ بالليل انما كان
 انهم يتكلمون بما هو اسما على العالم المحصور به لا على العقل وان لم
 السامع ان العقل قد لا يملك تصديقه ولو يتفكروا في ذلك خلافا
 احد وجوز تحقيقه كالسبيل للحق والعلامة وغيرهم من
 العامة ما سأل العالم المحصور بالادليل المستعصى وزا سأل المحقق
 انما ذكر من الوجوب للسمع هنا لانه لا يقتضي المنع هنا ايضا
 لان السامع للعامة مجرد عن القرينة مع جملة على الحقيقة كالظن
 وليست مرادة يكون اعتزاه بالجهل فانما جاءوا بان لا يجوز العمل

في
 في
 في
 في

للمص

الحقيقة لا بعد التخصيص عن التخصيص الذي هو قرينة الحق
 ذكر من وجودها الايمان يثبت عليها فيكمج بمقتضاها فلتا في
 موضع التلخيص لا يجوز العمل على شيء حتى يحضر وقت الحاجة
 عند ذلك فوجبه القرينة فيطلع المكلف عليها ويعمل بما يقتضيه
 الحق السيد ربه انه يكلم على الماد من تأخير زمان العمل بل
 هذا ولو يتنبه لورود تطرعه على حيث قال وقت قوت بالحق
 ان يقرن العمل بالقرينة في الخطاب بالجهل ويكون بانه في الاصل
 ويكلف الخطاب بالرجوع الى الاصول ليعرف المراد مما الذي
 ان يقتضيه هذا الخطاب ان يتروى من الاصول المراد فاما
 يتوهم من اعتقاده التخصيص ويقتضيه في العمل انه يشل ما بين
 له قلنا اي فرق بين هذا القول وبين قول من جاز تأخير البيان
 فاذا قال الفرق بينهما انما في الخطب وفي الاصول بيان فهو ممكن
 من الرجوع اليها ومعرفة المراد لذلك ان التأخير البيان فانه لا يكون
 مستكنا قلنا اذا كان لبيان في الاصول فلا بد من زمان يرجع
 اليها ليعلم المراد وهو في هذا الزمان خيالا وطويلا مكلفا للتفكير
 وتامورا واعتقادي وتوجيه والتفكير على انه على طرقتا للعلم من ترك
 من معرفة المراد وانما يجب ان يعرف المراد بعد هذا الزمان مع
 الاصل الى الخطاب بما لا يمكن في الحال من معرفة المراد به وهذا
 هو قول من جاز تأخير البيان ولا فرق في هذا الحكم بين علم الزمان
 نصير فان قالوا هذا الذي شرع الله لا يمكن فيه معرفة المراد
 يجري زمان موله النظر الذي لا يمكن وقوع المعرفة فيه قلنا

الزمان

من
 من

ليس الامر كذلك لان زمان مسألة النظر لا يمتد منه ولا يمكن ان يقع
 المعرفة الكسبية في قصر منه وليس كذلك اذا كان لها بيان في
 الرجوع الى اصول لا ترفع قارون على ان يقرن اليها في الخطا
 فلا يحتاج الى زمان الرجوع الى تامل الاصول هذا كما تقدم
 يشعر كيف غفل عن ردود مثل ذلك عليه فيقال له اذا جرت
 اسماع العالم بخصوص من دون اسماع مخصوصه لكنه يكون متوقفا
 في الاصول والمخاطبة بالرجوع اليها فاما الذي يجلب من هذه المكلف
 من الصاير لان يقرن على المخصص في الاصول فان قلت يتوقف
 اعتقاد اصل الامر من بعينه ويتوقف ان يمثل العزم ان يظهر
 المخصص قلنا اما الفرق بين هذا وبين ما قلناه من جواز تأخير اليقظة
 فان قلنا الفرق بينهما وجود القرينة وتكثير من الرجوع اليها
 وان شاء الامرين في موضع التراجع قلنا القرينة وان كانت متوقفة
 لكن العلم بها موقوف على زمان يرجع اليها نفسه فكل زمان هو مخاطب
 بل فقط الحقيقة ليردها المخاطب به من غير دلالة على انه يجوز
 وهو الذي نفيت الاشكال عن فهمه فان قلت هذا الزمان ^{مستبعد}
 من البين وانما يستقبل الخلق من الدلالة فيها بعد قلنا فاقبل
 ذلك في موضع التراجع وتبعي الكلام على ما دعاه من دلالته ^{الفرق}
 على فهم تأخير القرينة عن حال الخطاب مطلقا مستهدا بما ذكره
 من الرجوع اليها فانه يقرن عليه لم دلالته العرف على التفرقة
 اكل نعم هي في محل النزاع موحدة ومجردة لا مشتركة في معنى
 الجوز لا يفتي في النسوية في جميع الاحكام واما الوجه الثاني

استهد

استهد بها فلا دلالة فيها لان وقت الحاجة في الوجه الاول
 وهي الانذار من الفعل المهدد عليه مقدار الخطاب قلنا ان
 انذاره البيان به وادبه حقيقة ما المهدد به عرفا اما الفصل عند
 مقارنته في بيته للفظ ما يقع الناس من تأخير القرينة عما
 هو باعتبار عدم تحقق معنى التهديد في المطالب عند حصوله
 بخبر كونه مفعولا والوجه الثاني ان في وقت الحاجة يستأخر
 منعنا من التأخير فيه وان فرضه مقدار الخطاب سلمناه ولا
 يجدي به والوجه الثالث ليس من محل النزاع في تأخير الامر
 فييل الامور وليس لها وقت حاجتها يتصور التأخير فيها لان
 القرينة فيها الخطاب وقضا العرف بذلك فيها خطا يصاحبه ان
 مجرد ما عمن القرينة المبينة للعلم بها حال العدول عن قول
 يصيرها كذا على ما هو المصنف في تفسيره من عدم المطابقة
 الخارج وتجهه معلوم ومن هذا التحقيق يظهر الجواب عن الثاني
 فان لا تأخر في التأخير يكون قد دل على الحقيقة بخلاف ما هو بقرينه
 لان لفظ العزم مع تأخره الخ قلنا مسلم ولكن لا بد من بيان
 التفرقة فان جعلتم وقت الخطاب منهم لانه هو الذي وان كان
 ما بينه ومن وقت الحاجة سلم ولا يتفهم قوله فاذا خاطب
 مطلقا لا يفلو من ان يكون دل على الخصوص الخ قلنا هو لم يدل
 به فقط على الخصوص بل مع القرينة التي يفهم على ذلك بحيث لا يستقل
 واحد منها بالدلالة عليه ولا يلزم من عدم صلاحية الدلالة لتأخير
 عدمها مع انضمام القرينة ولا لا تأخر الجواز اسنادا من المعلوم

عند حسن

اللفظ الادلة له بحجة على الحق المجازي قولوا جسد زمان للما
ليس يؤثر في دلالة اللفظ الحق قلنا ما المانع من تأويله
ينقطع باعتبار عروض الجوز فصل اللفظ على حقيقة ان يكون
قد جعلنا القرينة ولا على المجازي بعد في هذا التأويل
تقولون بطله في زمن الخطاب لانكم تجوزون الجوز ما حكمكم
منه ولا بطله لو اوضحنا لم ينقطع لا بغير المسامحة الحكم باللفظ
شئ من اللفظ وعندها شاهد بتبين الحال ما ينصب القرينة في الحال
وما بعدهما فالحقيقة تعلم ان الدلالة عندنا وعند القائلين
صحيحة وانها لا تفسد في القول والقول لا يجوز انكار اصل الدلالة
وهذا شئ ضار قوله وذلك قائم قبل وقت الحاجة لظهور وضع
قوله بعد ما علمت من جواز القول قبله وعدمه بعد كما يتلوه
عروق وقت الخطاب فيحق الاحتكام الى ما في اعيان الدلالة قبل
فصل الدلالة من بعد قوله على ان وقت الحاجة قائم في القرينة
التي تضمن تكليف الحق قلنا ونحن لا نجعل الاحتكام الى اعيان الكلام
اصلا لانه لانه الذي يقبل فيه وقت الحاجة ولما ما عدا من الاحتكام
فلا بد من اقرارنا ببيان المجاز في ما كان بيننا ولما الجواز في الاحتكام
لايجاد الاحتكام الى اعيان لان فرضنا القايمة في الخطاب الى الجوز
منه في العادة غاية ان يصير محلا في الغنيين وهو غير ضار ولا
من سيج عن القول بكونه موضوعا للعموم وما ذكره من الوجوه الى
القول في الوقت لانه قال الوقت فيما قبل وقت الحاجة
الوقت الى ان الخطاب ومن المعلوم ان ذلك لا يعد وقتا

والعموم

الوقت ما جازي في قوله جسد زمان

والقرينة فيها بعد الحاجة حالية لان المقصود عندنا الاحتكام
المالقرينة قبله وان يكون للعموم واصل الوقت يقولون ان
الاحتكام الى القرينة هو للعموم فان المقصود يتيقن الادلة على كل
حال والله اعلم **المطلب الثاني** في الاجماع **فصل** في
بيان لغة على معنى واحد ما الفهم وبه فسر قوله نعم فاجعلوا
اسمكم انما يريدون انهما الاعاق وقد نقل في اصطلاح الى
اتقان خاص وهو اتفاق من يفسر قوله من الامة في القضاة
الشريعة على امور الدين والدين والحق اسكان وقضية العلم
وحجته وللتاسر خلاف في الموضع الثلثة فرفعهم قوم منهم ان
حال ولما لا يكون العلم به مع تجويز وقوده ونفى الاحتكام
مستلزاما لاحتكام القرينة والعلم بالكل باطل والافاضة ليد شاذ
وكيف ذراعية منى بالاعراض من الجذر والافاضة عن حكمها
والجواب عنها الحق وقد وقع الاختلاف من ان من وافق في
الحجبة من حال الخلاف في مدتها فانهم افسوا ذلك وجها من
العقل والعقل لا يحد طرلا ومن شاذ ان يقف على ان لا يحد
سطاها وليس في القرينة لاشهادا كثير فاذن ونحو ما يتخذ
بالدلة العقابية والقبالية كما حققه مستقصى في كتب اصحابنا
الكلامية ان زان اكتسبت لانج من ايام معصوم حافظ للشرع
بجمل الجمع الى قوله في حق امة على قوله كان ذلك لعلنا
لانه سيدها والخطاء ما سئل على قوله يكون ذلك الاجماع في حقيقة
الاجماع في الحقيقة عندنا انما هي باعتبار كسرها عن الخبر التي هي

نور

ما جازي

قول المصنوع والى هذا المعنى اشار الحق وحيث قال بعد بيان
 وجه الحقيقة على طريقنا وعلى هذا فالاجماع كما تقدم من قولنا
 لا انما الاجماع حجة في نفسه من حيث هو اجماع انتهى ولا يخفى
 عليه ان قاعدة الاجماع تقدم عندنا اذا علمنا ان جميعهم
 يتفقون في دعوا حيث لا يعلم بعينه ولكن يعلم كونه حجة
 الجملة من ذلك من حيث لا يعلم اصله ونسبه فيم
 اذ مع علم الكل ونسبهم يقطع بوجه منهم ومن هنا يتبين ان
 انما المدار في الحقيقة على العلم بالجملة المصنوع في جملة العالمين من جهة
 الاشتراط اتفاق جميع المجتهدين وانما كونه لا يما يروى
 الاصل في الحقيقة في المصنوع ولما اجماع فعندنا هو حجة
 باضمار المصنوع فلو خلا الماد من غوايتها عن قوله لما كان حجة
 فكل ان من كان في الحقيقة لا يثبتها وانما ما بل اعتبار قوله
 فلا يقتل ان من يحكم فيه على الاجماع باتفاق الغلبة والضم من
 الاحكام مع حجة قول الباقي للاع العلم الظاهر في الاتفاق
 الجملة هذا كلامه ووجه في غاية الجورة والعجب فعندنا في حجة الاجماع
 عن هذا الاصل وسأعلم في دعوى الاجماع عند احتجاجهم بالسائل
 العقوبة كالحكامه حتى يجلو عبارة عن جواز اتفاق الجاهل
 الاحكام عند ارباب عن غناه الذي جرى عليه الاصطلاح من غير
 حجة ولا دليل على الحقيقة عند مدعيها عند ريب عنهم الشبهة
 في الذكر من شبهة المشهور لجملة او يعلم الظاهر من دعوى
 الاجماع بالتحالف او بتاويل الخلاف على وجه يمكن مجامعة دعوى

اجماع

الاجماع وان بعد ايرادهم الاجماع رواية يعقود وحيث
 في كونه منسوبة الى لا يثبتهم العلم لا يخفى عليه ما فيه فان
 شبهة المشهور اجماعا لا يثبت المناقشة للذكر كما هو في
 العدول من الحق المصطلح المقرر في علم الاصول من غير ما هو في
 قوله كونه منسوبة الى لا يثبت لا يثبت الا على وجه يمكن مجامعة
 قداما عدم الظاهر بالتحالف عند دعوى الاجماع فاضح في الاتفاق
 العناد من ان يبين وقرب منه تاويل الخلاف فاما ان في
 الجحاد وتساها لئلا يثبت الجحاد في الاتفاق بالخلاف فيكون
 الموضع احق من كتابه الاضمار ولعل هذا منها والله اعلم
 اذا عرفت هذا فمنا قولنا **الاولى** الحق استماع الاشارة
 على حصول الاجماع في زمانها واما ما هاهنا من جهة النقل
 اذ لا يثبت العلم بقوله الامام كيف وهو موقوف على وجوده
 الجوابين ليدخل في جملة من يكون قوله مستورا بين العلم وهذا
 مما يقطع بانها في كل الجملة من جملة كلام الاحكام ما يترتب من
 الشبهة الى زمانها هذا وليس مستندا الى نقل مشوارا واحدا حيث
 قد مر مع القول من الحقيقة للعلم نادر من ان يرد ذكره الشبهة
 من المشهور واما الزمان السابق على ما ذكرناه المقارن بغير
 الاية على علمهم وان كان العلم باقوله فيكون فيه حصول الاجماع على
 يد بطريق الشبهة والى مثل هذا نظر بعض علماء اهل الخلاف في
 الاضا والى ما لا يخفى في معرفة حصول الاجماع الا في زمانها
 كان الموقوف على دليلين يمكن معرفتهم من علم التفصيل في غير هذا

الاجماع

هذا القول لا يثبت على ما ذهب اليه
المتكلمين بل هو قول المعتزلة
والاشاعرة والشافعية والحنابلة
والنصارى واليهود والمجوس

والاول كسلفه اليك للاشغال على الفاعل لا على المفعول
فما اتكلم به من العيوب ثلاثة واقوى كل مسألة من هذه
التي قيل جيل على اصوله لانه في صورة المنع انما وقع بها عليه
يكون قد خالف الاجماع ولم يخرج في صورة المانع من اجابته
ولما منع سواء تبادر والحق على اصولنا المنع مطلقا لان الاداء
في احدى الطرفين فضا قطعاً فالمنع واحد منها والاخر
على خلافه ولا كان في الثانية فهو اصفه ثالثا لانه كذلك
يظهر في الاولى وهكذا القول فيما زاد **مسألة** اذا انفصل
الامة بين مسئلتين فان تنفس على المنع من الفصل فلا اشكال
عدها المصنفان كان بين المسئلتين علة بحيث يلزم من العمل
بالحكماء العلم الاخرى لم يضر الفصل كما في زوج وامرأة
واولادهم فمن قال ان الله تعالى في الموضعين وفي قال
ثلاثا لما في الموضعين لان سبب في ذاته فصل وان لم يكن
علته قال قوم يجوز الفصل بينهما والآخر على ما ذهبنا اليه
لغيره لان الامم مع احدها العلم بغيره قطعاً وان كان ذلك
متابعته في الجميع وهذا كلام واضح **مسألة** اذا اختلفت الاممية
على قولين فان كانت احدهما العلم بغيره معلومة النسب لم يكن
احدهم ثالث في الطائفة الاخرى وان لم تكن معلومة النفسان
كان مع احدهما العلم بغيره ولا لة قطعية توجه اليها وجب العمل
على قولها لان الامم معها قطعاً وان لم يكن مع احدها دليل فاطمنا
حكمنا بالحق من الشيخ الخبير في العلم بايماننا وعزى الى

انور العلي

هذا القول لا يثبت على ما ذهب اليه
المتكلمين بل هو قول المعتزلة
والاشاعرة والشافعية والحنابلة
والنصارى واليهود والمجوس

والقولين والتمس دليل من غيرهما ثم نقل عن الشيخ تنقيح
هذا القولين ثم انكر قول الامم قال وشيل هذا على ما ذكره ولا
الاممية اذا اختلفت على قولين فكل ما بقية توجيه العلم بها وقع
من العلم بقول الاخرى فلهذا لا يجنبنا ما حظره المصنفون قلت
كل من اتفقوا على ما جسدوا الذي يسهل الخطب علما بعدم
مشله كما قد مر في اشارة اليه **مسألة** قال بالحقوق اذا اختلفت
على قولين فهل يجوز انفاقهما بعد ذلك على احد القولين قال الشيخ
ان قلتما لا يغير ليرتفع اتفاقهما بعد ذلك لان ذلك يدل
على ان القول الاخر باطل وتقدمنا انهم يجهلون ولما قيل ان يقول
لم لا يجوز ان يكونا الخبيرين وشروطا بعد ما اتفقا فيها بعد
على هذا الاحتمال مع العلم بهذا الاستقلال وكلام الحق
كما لا سابق في غاية الحسن والوضوح **مسألة** اختلفنا الناس في توجيه
الاجماع في العلم بالامر على كل من جهة ضار اليه او نكره له
والاقرى الاول لما ان دليل حجية خبر الواحد كما سنعرف فيما
يخبره فيه ثبت بعد كاشيت خبره احتج بعضهم بان الاجماع اصل من
اشعور الذين فلا يثبت خبر الواحد وحجابه منع الكلية لثانية
السنة ام في كلام الرسول مع اصل من اصولنا وقد قبلت
الواحد كما يدان **مسألة** لا يثبت على الاجماع من ان يكون علمه
ياخذ في الطرق القصيدة للعلم واقفا المرفوع بالقرينة في العلم
العلم ولكن وسوله باخبار من يقبل اخباره ليكون وجه البيان
عدلا من ان لا يثبت لان ظاهر الحكاية لا يستند الى العلم والعرض

قوله

الدين

هذا القول لا يثبت على ما ذهب اليه
المتكلمين بل هو قول المعتزلة
والاشاعرة والشافعية والحنابلة
والنصارى واليهود والمجوس

ترجم الخيرة
سكنوا في ارضهم وكانوا من المخلصين
الذين لم ينجسوا قلوبهم
بما كان على اذهانهم
من افكارهم

فی الحال

سید محمد علی میرزا

١٢

حکایات

عمر بن عبد المنذر

—

من انشا وبقا ما عودنا لا يطر في اليه انك وهكذا
 في كل ما يوجد من الاشياء التي تختلف مثل هذه القرائن بل ما
 دونها وانما يجرى حجة منطقها بحيث لا يخالفنا في ذلك
 بل حتى نرى فيهم شك استحق اختلاف يرجع احداهما انه لو حصل
 العلم به كان عاديا اذ لا مزية ولا ترتبة لا يجرى الله تعالى في حق
 شئ من شئ ولو كان عاديا لا يطرده واستغناء لازم من الثاني كما
 العلم لا يترقى الى تنافير العلم من اذا حصل الاشياء على ذلك
 بالاسرار المتنافسين فان ذلك كما في الملازمة وهو ان العلم من
 وان كان في الواقع فلا كما في العلم لا يترتب على العلم في الشئ من
 التاكيد لو حصل العلم به لوجب التسليم بطلان من يحاظره لا
 وهو خلاف الاشياء والعلوم لا يطرده في العلم من اشياء الاولين
 كما انما في الاطراد في مثله فانه لا يخفى من العلم في الثاني فانه
 حصل في قضية اشع ان يحصل منه في نفسها فانه واما من
 الذاتية فالنوامير القطعية ولو وقع لم يخرجها عنه بل يثبتها
 في الواقع المدعى على جاز ذلك ظاهر الفسا **استدل** وما عرى من
 الواحد من القرائن المفيدة للعلم يجوز التسديد به عقلا ولا عرى
 ذلك من الاشياء خافا سوى تلكه المتيقن وعلى من يتوهم في
 الى علم من العلم الثاني فكيف كان فهو ما عرى من نفسه ومن
 واقم او لا عرى من الاشياء بخلافه من العلم من كاشف
 الموصى في الكا دم انزاعه وانما العلم وانما من ذلك
 يتوهم من العلم من الاول وهو لا قرب ولم يجرى من الاثر

الانما يقع في الاشياء

الاثر في علمه فانه لا يطر من كل مرة منهم طائفة ليقع هو اذ
 وانما يجرى من العلم اذا عرى العلم بغيره فذلك هو العلم
 على وجه العلم في العلم فانه لا يطر العلم بغيره هو علم
 على وجه من الطوائف واجد من العلم حيث استدلنا ان العلم
 للمعلم على الطوائف فكل علم باسم الجمع انما العلم من كنهها
 ان العلم من وجه ومن البين تحقيق هذا الخبر مع التوزيع بحيث
 يتحقق كل بعض من العلم بعض من الطوائف لا العلم ولو كان
 الثابت شرط لا يثبت ولا يثبت على كل واحد من قومه او يستدل
 الذي يحصل به التاكيد على كل واحد من القوم او ياتوا في هذا الخبر
 من حيث الحد عليهم بالانذار الواقع على الوجه الذي ذكرناه دليل
 على وجوب العلم به لا يثبت ان يثبت من علم وجوب العلم به في
 التوهم انما عليه فانه استماع حكاية العلم على صفاتها الحقيقية
 استدلنا على الله تعالى بوجوب العلم به الى ارباب الحازات اليه وقرينة
 يلجوا في العلم به لان العلم حصل المتقني له وجوب العلم به لا وجوب العلم
 دليل على حسته ولا يحسن الاخذ بوجوب المتقني بحيث لا يثبت
 فالتاكيد لا يقع الا على وجهه لا يثبت على ان ادله كونها طلق
 الطائفة اقربا لحيات لا لا لحيات في موضع النظر فان قيل ويجزى
 الحد عند الانذار لا يثبت حجة دليل على العلم به الذي هو العلم
 منه فان لا تادوا هو التوهم وطا ان العلم به منه فالتاكيد
 هو العلم به ذكره للعلم به فالتاكيد لا يكون الا في التوهم وتوهم
 ذلك في العلم به والتوهم والتوهم بغيره فالتوهم والتوهم

طائفة العلم بالاشياء على كل وجه
 العلم به لا يثبت على وجهه
 العلم به لا يثبت على وجهه

علم به لا يثبت

علم به لا يثبت

الاحكام الشرعية بالاجوب والعقوبات وما يرجع بنوع من الاشياء
 اليها وما لا يتكفل من التخيير فانما لوجب بحسن العقاب ان
 تقرر يستوجب المصادرة فاعليه واذا انقضت الاية لكان العمل
 بغير المصادرة كما في الخطب فيما سواها شمل اذا نقول العمل
 الاضمار مع انه يمكن ادعاء الدلالة على القول فيما اضطررنا
 فان قيل قد كان مقتضى في الاية على ان المصادرة لا تدار الصلوة
 قبول العمل فيها موضع ويقان قلت هذا موقوف على ثبوت مقتضى
 المعنى المفسر من بين اقتضاء والاصوليين للمقتضى في زمان الزمان
 صمد على العجالة المستبرر ليعمل الخطاب عليه وان لم يثبت له معناه
 المقوى سلطان القوم فيجب العمل عليه لاصالة بقا الحق يعلم
 العمل منه ولم يثبت حصوله في ذلك العصر الثاني قوله في العمل
 فاسق بنينا فثبتوا وجه الدلالة انه سبحانه ملق بجزية التفت
 على بني الفاسق فيقتضيه عندا شفاة على انهم يوم الشرط فان العز
 يجب التثبت عند بني غير الفاسق فاما ان يجيب القول وهو
 المطلوب والرد وهو لا يقتضي كون سوا الامن افساح
 فساد بين وما بين من ان دلالة المزموم ضعيفة على وجه
 يدعى على القول بحجته فيكون حجة من جملة الظواهر التي يجب
 ان يشك بها الناس اطلاق قد كان الاصحاب الذين عاصروا الائمة
 عليهم السلام واخذوا منهم وقاد بعضهم على رواية اخبار
 الاصحاب ونسبوا لها من ائمة الرجال والرواية والنسخة عن المصنفين
 والحدود والحدود عن الثقة والضعيف واشتهر ذلك بينهم

كل عصر من تلك الاقسام وفيه من امامه بعد ما ووليتهم من احد
 منهم كما في تلك الاقسام ومبطل الخلافة ولا يرى غير الاية عليهم السلام
 حديث الصادق كونه الروايات عنهم في فنون الاحكام قال الامام
 في الروايات الامامية في الاخبار يكون منهم لم يروها في اصول الدين
 وفيه ما لا يثبت كاحاد الرواية عن الامية عليهم السلام والاصوليين
 منهم كما في بعض النصوص وغيره واقترنوا على قبول الخبر الواحد ولا يثبت
 سواه لم يثبتوا بانه قد حصلت لهم وقد حكم الحق من النسخ
 سلوك هذا الطريق في الاحتجاج بالعمل بالبيان والرواية عن الائمة
 عليهم السلام مقتضى اعطيه فاعلى العمل على ذلك وكان ذلك
 الاصحاب وصدقهم اذا اطلقوا بصدق ما اتفقوا عليه من مقتضى
 على القول في اصول العقيدة وكتبهم المدونة فيسئل بعضهم
 منهم الدعوى في ذلك وهذا هو مقتضى حججهم من رتبة النبي صلى الله
 عليه واله الى من لا يملك عليهم العلم لولا ان العمل به في اخبارنا
 جاء لا كقولهم وبما رواه من العمل به وما اتفقوا من اهل العقيدة
 بعضها مثل هذه الطريقة ما يتم تقاها ان الاخبار والناشرين
 على دليل ما نقل عنهم من الاستدلال بخبر الواحد وعلمهم في
 الروايات المختلفة التي لا تكاد تنص وتكون ذلك من بعد
 اخرى وشاع وزاع بينهم ولم يتكبر عليهم احد ولا نقل ذلك
 يوجب العلم العادي بافعالهم كما نقل الضيق الراعي ان باب
 العلم العقلي بالاسلام الشرعي الذي لم يعلم بالضرورة من الدين
 او من مذهب البيت عليهم السلام في فنون ما تأسست قطعاً

اوله

ما لا
 يثبت

من
 علم

اذا التزم به من ادلتها لا يفيد غير الظن فلو قلنا لتعدد الترتيب
 وانما قطعنا بغيره الاطلاع على الاجماع من غير صحة النقل بغيره
 ووضع كونها مسألة البرهنة لا يفيد غير الظن وكون الكتاب
 نظما للدلالة واذا التزمنا استدلالا بالعلم في حكم شيء كان
 فيه بالظن قطعنا بالعلم فاعرف بان الظن اذا كان له جهات متفردة
 متفاوتة بالقطع والضعف فاحد ولغيره القوى منها الى
 فيجوز ان يكون اختيارا للاحاد يصل بها من الظن الى
 يحصل شي من سائر الأدلة فيحصل العلم بها لا يفي هذا
 الدليل وجوب فيما اذا حصل للآخر من شهادة العدد للاحاد
 دعواه ظن اقوى من الظن الحاصل بشهادة اعدلين ان الحكم
 بالواحد والآخرى وهو محال فلا يطلع الا بتقوى لغير الحكم في الشهادة
 منوطا بالظن كشهادة اعدلين فيقتضيهما شفاها ومثله لضعف
 كالأفراد في كماله اشارة الى المقتضى في معنى الاسباب والشروط
 الشرعية كروا الى الشعب وطلع على البصر بالنسبة الى الحكماء المتقدمة
 بها بخلاف عمل الترتيب وان المفروض منه كون التكليف مستوجبا
 لا ان الحكم المستفاد من ظاهر الكتاب معلوم لا يتصور وذلك
 بواسطة منهجية مقدمة خارجية ومجتمعة خطاب الحكم باله
 ظاهر وهو بطلان خلافه من غير دلالة تضمن ذلك الظاهر
 الظاهر بل ان ذلك ظن يخص فيكون قبل الشهادة لا بعد
 عند الضرورة لا بد من اننا نقول بالحكم الكتاب كلها من قبل غلظ
 المشاهدة وقد مر انه مخصوص بالمرجوعين في من الخطا بان

يتروى

ثبت حكمه في حق من اتهمنا بما هو لا يطلع وتضاء الضرورة
 بانشار التكليف بين الكل مع فهم الجازم ان يكون اقوى من
 تلك الظواهر بما يدعى على اراء خلافا وقد وضع ذلك في موضع
 علمنا ما لا يجمع ونحوه فيصير الاعتماد في تعريفنا بغيره
 على الامارات المتقدمة للظن اقوى من الواحد من جهتها ومع
 تعدد الاحتمال يتفاد القطع بالحكم ويستوى ح الظن المشاهد
 من ظاهرا الكتاب والحاصل من غيره بالنظر الى ناطة التكليف
 بلا تشابه لغيره بينه فكل كون الخطاب متوجها لغيره والظن
 اختصاصا بالاجماع والضرورة الملزم على التمسك في التكليف
 المستفاد من ظاهرا الكتاب بغير ضرورة فيكون الجاهل بالخطاب
 لا يشك في المعنى للظن الاجماع ان التكليف بخلاف ذلك الظاهر
 بين في البرهنة والحقبة من التمسك بها فهو ما ذكره في ظاهر
 الكتاب بخلاف القول بالضرورة قوله نعم ولا تحق ما ليس له
 علم فانه يوجب اتباع الظن وتوهم ان يشعروا لا الظن وان
 الظن لا يفي من الحق شيئا ونحو ذلك من الابطال الدالة على عدم
 اتباع الظن بل اني كل ذلك دليل على الحرمة وهي ما في الحق ولا
 شاك ان غير لا يفيد الا الظن وما ذكرنا استدلالا المقتضى في
 جواب المسائل الشارحات من ان اصحابنا لا يملكون غير الواحد
 وان ادعى خلاف ذلك عليهم دفع الضرورة قالوا لا نسلم علمنا
 ضرورة لا يخل في شموله ولا شاك ان علماء الشريعة
 يزعمون ان ان احاد الاحاد لا يجوز العمل بها في الشريعة ولا يجوز

والتزموا

الواحد

منه

فَقَالَ

الاعتقاد منهم وبها كما قالوا في الحاشية لها شبيهة كما استدلوا به
السيد ولم يعلم أن اعتدوا على الخبر ولم يعلموا أنهم لم يثبتوا
وقد قطع الحق في كلام السيد ما قلنا جهلا بذكره في حكاية
الجلال هناك من أجل خبر الواحد فكان عدلان مطلقا بهذا الحق
وأوردوا احتجاج القوم من الجانبين فقال ذهب شيخنا الأصغر
إلى العمل بخبر العدل في رواية أصحابنا لكن لفظه وإن كان مطلقا
فقد أطلق في تعيينه لأنه لا عمل بالخبر مطلقا بل بمن الواجب الحق
رويت عن أبيه عليه السلام ودفعنا إلى أصحابنا أن كل خبر روي به
يصلح بل هذا الذي تبين في كلامه ويدعي جميع الأصحاب على
العمل بمن الواجب الحق وأوردوا ما روي وكان دليلنا من الخبر
واشبهه نقله عن ذلك الكتاب المذكور بين الأصحاب عليه
السلام في نقل احتجاج الشيخ بحديثه سابقا من تعيينه الأصحاب
وعدمهم الخبر فاذا ذكره حاله وقد في تقريره ما لا حاجة لنا إلى
ذكره وما نهى عن تحقيق كلام الشيخ هو الذي يعمل به عندنا
لما استدل العلامة عليه وآله بالاعتقاد المتقدم بالرجوع عن العمل
من الجانبين أن يكون طلبا للكثير القرائن ومنه لا يسيل العمل
بصدق الخبر للمرجع في الوجه الثالث من جهة العقل الأول والآخر
بالواقعة غير محتمل أن يكون رجحا للتواتر وأمرضا عليه وعلى
من يعمل روايتهم لأخبار أصول الدين فان العمل على الواحد
غير معقول وقد قلنا بذلك السيد المرفوع على نقله حيث قال منهم
الاعتقاد عليه وآله وجه له وصح له الحق بما ذكرناه وإن اقتضى

9

الرجل الذي ذكره في الحديث لما عرفت اليه فان في غير الوجه لا سيما في
 كونه انشاء الله تعالى **فصل** ولعل غير الواحد منكم لم يسمع
 بالراوي الاول الكليل فلا تقبل رواية الجعوني والقبلي كان
 مزيكا وكلمكم في الجعوني وغيره الميز ظاهرا وتصل اليه من كل
 عليه قلنا الميز فلا يجر من رواه الاحباب فيه مخالفين له وراي
 الخلفاء على ذلك ايقن ويغري الى غير من هم القبول واسا على
 الامانة بروي وكان من الضعيف لضعف الحكم في المقبول عليه ولا
 سلمنا لك القاري موجود كما يعلم من قاعدتهم في القديرة
 ولينحاصل القياس ثانيا في التحقيق ان عدم قبول رواية القاسم
 عدم قبوله بطريق اول لان القاسم باعنا والكليف خشيته
 الله وبما صدقه من الكذب والقيص باعتبار علمه بالمشقة
 عند فلا يجر عليه الكذب ولا يثبت العقاب لما في ذلك من الامور
 عليه هذا اذا سمع وروي قبل البلوغ اما الرواية بعد البلوغ
 لما سمعه قبله فمقبولة حيث يجمع خبره من الشرايط الموصلة
 ح وهو اختيار العدل الضابط وعدم صلاحية ما يقدره ما
 للامانة الثاني الاسلام ولا يرب عندنا في الشرايط الموصلة ان
 جنة كرافس بننا وهو من اهل الكوفة وغيره وليس له اختصاص في
 الخبر المتنازع اليه بل يعموم الموافقة على عدم قبوله غير
 كما هو ظاهرنا لا لاياننا من اهل المدينة من رواه الاحباب فيهم
 قوله ان جاءه فاسق وكل الحق من الشرايط الموصلة
 الفضيلة ومن هنا هم بشرط ان لا يكون منهم ما بالكذب مجابا بان

العاقل

الطائفة كانت في ذلك الوقت من غير ما فعل في الحديث من غير ما
 رواه بنوشان ولا لعل من رواه الاحباب المصدقين بما نعلمه لاننا انما
 سلمنا باخبارهم ولا رواه الاحباب مع تصحيحهم ولا من رواه في التهديس الكفر
 الخلفاء من ترجع قبول روايات ما سئل عن الخديبة وعكره والديرو
 قد غلب على الخلافة من غير التحقيق ان قد سالت قائل من اهل
 بزن من قائل الاقرب مني من عدم قبول رواية لقريش ان جاءه فاسق
 بيا لانه لا يثبت من عدم الايمان في رواه بل لا يثبت رواه المشهور
 الراعي العدل في رواية في النفس متصفا من قبول الكاذب ولا يثبت
 روايات المروية وبها وهذا الشرايط هو المشهور بين الاحباب في
 جامة من شانهم الى اهل الجبل غير قبول الكاذب من الجبلية والعدل
 الحق من الشرايط في رواية في ثقة من رواه الكاذب في الرواية
 ولذا كان فاسقا جوهرا في رواية في رواية في رواية في رواية
 ثم قال الحق ومن بلغ هذا الدعوى فطالب بليل اوله من اهل
 لا تقصروا على المراسع التي تحت فيها الخبر خاصة ولم يجرى القدي في
 الميز ما وروى الخبر من الكذب مع ظهوره في شجرة وعنا
 الكلام جيد والعدل باشرط العدل له صدق هو الاقرب لنا انما لا
 بحسب الراوي من جهة العدل والعشق في موضع الحاجة من هذا الشرط
 لان الملكة المذكورة ان كاشفا صفة فهو العدل ولا فاسق وتبين
 مجهول لما لا فاسق من علم فقهه وادله ولا يثبت لعدم العلم بالو
 لا يدخل في حقيقة وجوب القدي في الآية من ان يقول الوصل كما
 تقدم العلم به منه ومنه في الدلالة على الحق والتقصير من حصوله وعلا

كذا في نسخة
 من نسخة
 من نسخة

من نسخة
 من نسخة

۱۰۰

يكون

حفظہ

حفظ



خانہ محمد علی حسن

[illegible]

201

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

مرکز

الأسباب قبل الخلافة فيها ما هو واجب ذكر التسبب فيها رغبة الملك
 إلى الألفاء بالسلامة في طلبت عليهم الخلفاء فقاموا في تحقيق العدالة
 والبرج وتبع اشفاق ذلك من القول هو حق فاعلى ذكر التسبب وهذا
 من الامور وجب حفظ الامتناع الى البيان ومنه ما وصفه في التوضيح
 العلامة **و** اصل اذا غرض الخلع والتعديل قال انما الناس في
 الخلع الان فيه حجابيها اذا غاوة قول العدالة لم يعرضوا للعدالة
 بقولنا علمته فلو علموا عدلته كان الخلع كاذبا وانما الحكمة
 كانتا من الدين والبرج اولى بالعلم ومنه الخيرة من جهة ومنه
 قال السيد العلامة جمال الدين انما هو من قبل ان كان مع احد من
 وجهان يحكم التعديل الصبيح عليه و فاعلى على البرج ولا ريب ان قوله
 من الوجه انما قالوا بعد حديثي بعد الحكمة في العلم ولا يتصل
 الا كقوله من قبل ان لا احد وكذا لو قال العدل فذلك نكاح على اعتبار
 هو اختيار بالعدالة وفي الخلق الى الألفاء بالسلامة ومنه ما قالوا
 قال الخواري بعض اصحابنا رضي الله عنه يقول ان لم يعرضه بالعدالة
 اذا لم يعرضه بالفسق ولا اختياره بغيره شهادة بان من اصل انما
 ولم يعرضه بالفسق لان من يقول فان لم يعرضه بالفسق فانه يقول
 لا ان كان يعني فيه الى الرواية او اصل العلم يكون الخلع في كل حال
 هذا كلامه وهو حجة بينة على شرط العدالة في الامور لان اصلها
 يحصر في العدل على الكبرياء والعدل لا يقبل مع اشتراط معارضة
 البرج له وانما اصل الخلع يعينون العدل وتسمية النظر له بالعدل
 انما هو من اهلهم لا يؤمن بوجوده والتسليم في تسمية اصله من جهة

والله هو موقع الاختلاف في شأن كثير من الروايات والمجملات فلا
يُستبعد من اليقين كل ما لم يثبت له معارض حتى يغلب
على ظاهرها وما سبق التنبيه عليه من العمل العام قبل الاختصاص
المتخصص انما عرفت قدا فاعلم ان دعوت جماعة من الاصحاب
تعدول رواياتهم ويوردونها في حجتهم لعلها تلحق بها كذا
من جملة السند والظن في حال الرواية لئلا يترتب معارضة
المبرج اصل لا بد للراي من استنبط صحيح له من اجزاء رواية
الحديث وقيل منه بسنده ومروى الرواية عن المصنف عنه
خا برعوت وانما في الرواية من الراوي فله وجوب اتصالها
بالسند من لفظه ولو كان بقرينة ما يوجب اتصالها من فقهه
ودنه القلة عليه مع اقاربه وقدره بالاعتقاد بمصنوعه وروا
ذلك لسان رواية كاذب ومخوف ويمكن من قبولها بانها جواز الرواية
بما يبان ونعم بما لاكثر من خلافه وفيما اليق غير متفي في كلام الاصحاب
تحتوي القليل من اجزاء الرواية بالاجازة مستبين وقع الخلاف من غير
اعمال الخلاف في كلامه من اجازة الحديث لعل به وقلة من الجاز لان
بلفظ جمل على الراجح كاجازة في اجازة ونحوه والقول فيه في خلاف الشرط
الاجازة في العرض على الجمال من حسن سيرة ستلومة تكون عليها
من اقلها التحقيق ونحوها وانما اشارة لاربعه للترقي في شدة
التعبر عنه لفظا آخر في زنا في اياه مقبلا في الاجازة يجوز ما في شدة
فلا تانع منه ومثله ان في الرواية على الروايات وكان الاجازة واجبا
رغم لفظوا الخلاف في قبوله وانما ذكر بعضهم ان قبوله موضع وان

(Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side)

بسم الله الرحمن الرحيم

وكان قد بين من لم يعتد به ثم ان جبرائيل لما اراد ان يقرئ القرآن
 الاقران ان يقولوا لا يقرئون وحده في نفسه من غير تبيين
 بقوله قرأ عليه ونحوه والباقي من قوله حتى يقرئوا من القرآن
 ومنه فانه منع من سماعه الا ان الله تعالى فيه وان كان كاشفا
 حيث قال ولما قرأ بعضهم سبحان لم يسمعوا من القرآن فلهذا
 يزول ما هم به ويحتمل ان لفظة حتى ليست على ما فهموا فلهذا
 لان قرأتهم حتى يشعروا به سمعوا من الله عز وجل ولما لم يسمعوا
 قرأ عليه يعني نفس ذلك كما به فحقا ايتت وهذا من السبل في
 غاية القرأة فانه سأل الجاهل اذا ما من جاز او معه قرينة تعال
 الحقيقة وما فيها ولا كان منجديا اذ قرأه به بل كان عليه
 على انه لم يسمع من الله حقيقة اللفظ بل كان في قوله عليه
 له الجديت لما بينهما من المسامحة في الحقيقة قد قلنا ان الله عز وجل
 الكلام من السبل في النهاية ونظروا في هذا ما تقع انفسهم
 خالا انفسها الى لفظ قرأ فانه سمعوا من الله عز وجل في نفسه
 وتفسيره ما ذكرناه ولا قد تبيّن بعض ما ذهب اليه السيد في هذا
 من على ان يسمع من الله عز وجل في الحقيقة مع انما هو في ما يقع
 من حمله سله في صورة الاجازة والاختيار في اللفظ لانهما
 الرتبة للاجازة في صورة قول الراوي لما حدثني بالخير وما اسيبه
 ذلك من الاشارة الى غير ذلك مما هو في الاخبار تفصيلا ونحوه
 الجميع من الامور من القول به وهو انما هو من حيث هذا فيمكن
 الدلالة في النهاية انه من كلام السيد المرص في هذا القول يعلم

جواز

بسم الله الرحمن الرحيم

جواز الرواية بالاجازة طلقا انما هي على العمل بخبر الواحد حيث
 قال طلقا الاجازة فلهذا لم يأت بالتحتمل ان يروي له ذلك
 اجازة او لم يخرجه وما ليس له ان يروي به بحره عليه مع الاجازة
 وقد عاها وجها والسيد قد عاها فانها في هذا القول في الجواز
 الاطلاق لان التدرج في سائر الاخبار لا يلحقها طلقا على ان من خبره
 الرواية بها بل لفظه حتى يقرئوا ونحوه فانه ذكر في ذلك في
 البحث عن القرأة على الراوي ان كل من ضعف اصول الفقه اجاز
 ان يقول من قرأ الحديث على غيره من غير علمه فانه قد يحد
 واختاره ويجزوه بحري ان يسمع من لفظه ثم قال في العمل بالاجازة
 قرأ عليه وقرأ له بان خبره في قول ما اذا كان من ذهب الى العمل
 بخبر الواحد وعلما به خبره طلقا سمعوا لا يروى له بذلك ولا يجوز ان
 يقول من حدثني بالخير لان معنى حديثي واخبرني ان نقل حديثي
 من غير ذلك وهذا كذب لم يخرجه وذكر بعض المناوئة وان يسأل
 المحلل خبره ويقول له في كتابنا انا اليه هذا ما سمع من فلان
 بحري ان يقرأ عليه ويعترف له في علمه بان حديثه قال فان كان
 من يروي عن العمل بالاجازة الى الامام جبريل فيقول من حدثني
 عن الامير ثم ذكر حكم الاجازة في كل الامور وقال بعدها او كنونا
 يمكن ان يعني ان تارة ما هو في الحديث في الاجازة جازية
 بحري ان يقول في كتابي بينه وبينه خبره فيقول من حدثني
 عند من عمل الاجازة بالاجازة ان يروي فيقول الخبر في واحد
 فذلك كذب وهو قول الكلام كما ذكرنا على حكم الاجازة انما

جواز الرواية بالاجازة طلقا انما هي على العمل بخبر الواحد حيث قال طلقا الاجازة فلهذا لم يأت بالتحتمل ان يروي له ذلك اجازة او لم يخرجه وما ليس له ان يروي به بحره عليه مع الاجازة وقد عاها وجها والسيد قد عاها فانها في هذا القول في الجواز الاطلاق لان التدرج في سائر الاخبار لا يلحقها طلقا على ان من خبره الرواية بها بل لفظه حتى يقرئوا ونحوه فانه ذكر في ذلك في البحث عن القرأة على الراوي ان كل من ضعف اصول الفقه اجاز ان يقول من قرأ الحديث على غيره من غير علمه فانه قد يحد واختاره ويجزوه بحري ان يسمع من لفظه ثم قال في العمل بالاجازة قرأ عليه وقرأ له بان خبره في قول ما اذا كان من ذهب الى العمل بخبر الواحد وعلما به خبره طلقا سمعوا لا يروى له بذلك ولا يجوز ان يقول من حدثني بالخير لان معنى حديثي واخبرني ان نقل حديثي من غير ذلك وهذا كذب لم يخرجه وذكر بعض المناوئة وان يسأل المحلل خبره ويقول له في كتابنا انا اليه هذا ما سمع من فلان بحري ان يقرأ عليه ويعترف له في علمه بان حديثه قال فان كان من يروي عن العمل بالاجازة الى الامام جبريل فيقول من حدثني عن الامير ثم ذكر حكم الاجازة في كل الامور وقال بعدها او كنونا يمكن ان يعني ان تارة ما هو في الحديث في الاجازة جازية بحري ان يقول في كتابي بينه وبينه خبره فيقول من حدثني عند من عمل الاجازة بالاجازة ان يروي فيقول الخبر في واحد فذلك كذب وهو قول الكلام كما ذكرنا على حكم الاجازة انما

بسم الله الرحمن الرحيم

نعم بالبيان ان العدل يرى من مثله وغيره ومع فرض افضال على
 الرضا عن العدل هو انما يرى من بعد تامله وتلك في كذا
 ان يكون له ما يصح كذا كما انما يريدون تصديقه لا يتلوه هذا
 الاحتمال فلا يتصورها لقول من هذا يظهر ضعف ما ذهب اليه
 العلامة في انها من قول من لا يسل الى غير ما مر ان انوار
 قبل ان يسل الى مع عدالة الواحدة لا يستل الى بعد ان لا يسل
 ان كان مستلزما الى اختيار الراوي بالعدل لا يسل الى الحق فيقول
 بشهادته على جميع العاقلين وقد علم حاله وان كان مستلزما الاستمرار
 لمسايله والاطلاع من خارج على الخلفين فيها لا يكون الا نقية
 هذا في حق الاستدلال ولا نزاع فيه ولا يجهل هذا العلامة وذكر في الاصحاح
 على تقديره في النهاية ما هو انما هو علة الاصل هو ان لا عينه
 غير معلومة وصفتها في الجملة انه لا يوجد في الارادة الفاعل عنه ليست
 تعدل انما العدل قد يرى من لو قيل من لم يزل في هذا وجهه ووجهه
 لم يصر عدلا لانه انما يتصور في خلافه فيكون له وجهه في حقه الذي لم
 يطع طاعه له وهذا الكلام كما ترى يدل على الممانعة فيما ذكرناه من
 عدم قبول تعدل جميع العاقلين بخلافه فتعين ان يكون المشد عند حق
 ذلك الاستدلال وتصوره في نهاية البعد في تعدل يخرج عن جعل
 التمام كما مر في كلام الشيخ في قوله ما ورد على العلامة
 وعلى من ان هذا الظاهر يقتضي نفس التمسك بضعفنا على الوجه عند
 الاصل ولا خلافه في حجة القائلين بالقبول مطلقا وجوه منها ان رتبة
 العدل من الاصل المسكوت عنه تعدل له لانه لو لم يكن

بقية

عدل

عدل له من قائله كان طيبا غاشيا عدلا ثم تنافي ذلك وبينها
 ان اسناد العدل يشهد ان يكون من يتحقق عدله ان اسنادا كذا تنافي
 العدل انما كانت صدقة بتعين قوله وذكرنا وجهه في اخره في
 تنافيها لتصور ما ادعا وتلك من هذا الوجهين ظاهرهما محققا
 فلا يسل في غيره **فصل** في قسم خبر العدل في اعتبار اختلاف احواله
 في الاقسام بالبيان في العدل والاعتدال ووجهها الاربع اقسام
 على قسم منها في الاستدلال بالعلم واليا الصغير ومنها ان قيل مستل الى
 بقول العدل انما يدين من مثله في جميع الطبقات وما يطلق منها
 الكلف صنفان الى رتبة من راجع الاستدلال في الشرايط خلافا لوجه
 الاخصوم وانما حقه بعد الصواب الا ووجه من وجوه الاستدلال
 جميع فلا من بعض احواله من الصادق عليه السلام فلا يطلق على
 من الاستدلال جامعة للشرايط سوى الاتصال بالخصوم بخلاف ذلك
 فيقال مستل الى رتبة في الصحيح عن فلان ويقصد بذلك بيان حال
 تلك الجهة المحذرة وانما يرفع هذا الاستدلال حيث يكون المالك
 من رجال السنن اكثر من واحد انما الحسن وهو متصل السنن المحصون
 بالامام العدل مع من يرفع حجة ذم مستل الى ان يتوصل كذا في
 جميع المراتب او بعضها كون الباقي ضعفا ربحا للصحيح وقد استدل
 على قياس ذكره في الحيل المثال وهو ما دخل في طائفة الذين ليسوا بالعلم
 مستصحب على حقيقة من الاحباب ولم يشمل باقي الطائفة على ضعف
 من جهة اخرى ويسمى الثوري ابيهم فيجعل اللفظ الاول للمسلمين
 المذكورين في ذيلنا الثوري الرابع الضعيف وهو تام بجمع خبر

من عدل

بعضها

هذا هو الكلام الذي هو في المتن
والذي هو في المتن الذي هو في المتن

هذا هو الكلام الذي هو في المتن
والذي هو في المتن الذي هو في المتن

ينبغي إجماع الأمة على غلاة ولا أقربان بقران لا يمتنع من ذلك
تأثيره بالاجماع لا ينفع ولا ينفعه هذا كلام الشدة وحكي
الحق عن الشيخ بعد ان حصل جمهور كلام الشدة في الاطبع
لا يكون اتفاقا فاما يكون عن مستند قطعي يكون النسخ ذلك
المستند لا يقتل الاجماع قال الحق وفي هذا الوجه ما شكاه والحق
يجي على من هذا انه يصح دخول النسخ فيه بناء على ان الاجماع ايضا
اذا لم يقر ولو اقر ذلك شايخنا فيجب ان يحصل من هذا
في زمن النبي ثم يتبع ذلك الحكم بل لا يمتنع من اخذ
كذلك يجوز نسخ الحكم المعلوم من السنة او القرآن اقله ما حصل
جمله في النسخ وهذا الكلام جيد غير انه لا يثبت عليه فانه
مهم كما لا يخفى **مسألة** معنى النسخ شرعا هو ابطال حكم من ذلك من الحكم
الناشئ بالادلة الشرعية بل لا يمتنع من نسخ من شرع من قبل الله تعالى وجعله
لكل الحكم الاول ثابتا على هذا زيادة العبارة المستقلة على
العبادات ليست نسخا للبر على عليه صلوات كانت تلك العبادة
غيرها وهو مذهب جمهور العلماء غير ان قوم من المتأخرين يقولون
بان زيادة صلوات كائنا على الساعات للنسخ لا يمتنع من النسخ
كونها وسطى وهو ظاهر الفساد فلا العبادة الغير المستقلة بشيئا
الناشئ في ان زيادتها هل هي نسخ ولا لا يتحقق على ما انسخه
نسخا استغناء عن دليل شرعي كما يشك في ان زيادة صلوات هو ابطال الحكم
نسخه وقال المرتضى بان كانت الزيادة غير الحكم المزيل عليه
الشيء حتى يصير في موضع مستقلا من دون تلك الزيادة كما انما

هذا هو الكلام الذي هو في المتن
والذي هو في المتن الذي هو في المتن

هذا هو الكلام الذي هو في المتن
والذي هو في المتن الذي هو في المتن

هذا هو الكلام الذي هو في المتن
والذي هو في المتن الذي هو في المتن

من كل تلك الاحكام الشرعية التي كانت له ايضا منها هذه الزيادة
النسخ ومثاله زيادة صلوات على ركعتين على سبيل الاستحسان
فاما قلنا ان من الزيادة قد عرفت في الاحكام الشرعية لا بد من ذلك
الزيادة في ركعتين على ما كان يصل عليه او لا يمكن له الحكم كما
نصها ويجب عليه شيئا فان كان من الزيادة يتبعها واجب فله
تسليم من قبله لا يمكن ذلك ذلك ما ذكرناه في بعض النسخ
الشرعية هذه الزيادة وقد حصل الحق في نسخ موافقا لشيئا
هذا لما لا يلتزم من لم يكن له او لا يتحقق ان شرط النسخ ان يكون
لما مثل الحكم الشرعي المستفاد بالادلة الشرعية فيبقى ان يكون
ذلك الحكم مستقلا من قبل لا يكون ارفع منه فلهذا نفي ان كان
كل خبر في البركة الاصلية نسخا وهو يعلم ذلك كلام السيد
في الزيادة على الركعتين المشعور له انما انما ان ذلك النسخ ليس
الركعتين ولا للتشديد بل كان الغرض منها انما يتلوه بعد ان يكون
الشرع واجب وجوب تقبيل التشديد للثانية يثبت ان يكون امر
تلتزمه نسخا فيجوز له رفع الدليل الثاني شيئا غير ذلك وانما
الركعتان كان حكمهما ان من كونهما واجبين فانه ما في الدليل الثاني
كان متفرقا عن النسخ والنسخ لا ينسخ شيئا من غير الدليل الثاني
ويجوز بغيره ولو اوجب هذا لغيره ما في كونهما واجبين
لما لم يكن ما جاز ان شايخنا يبين فان الاجماع يعلم من طريق الدليل
بل لا يقتل فلم يكن نسخا لكونه من اجزاء من نفس الدليل الشرعي كان
النسخ اجزا من متفرقين او جزم ما اذ عرفت هذا على ان انما
الاختلاف يظهر في جواز ان يثبت الحكم بغير الواحد منه على ما ينسخ

هذا هو الكلام الذي هو في المتن

هذا هو الكلام الذي هو في المتن
والذي هو في المتن الذي هو في المتن

هذا هو الكلام الذي هو في المتن
والذي هو في المتن الذي هو في المتن

هذا هو الكلام الذي هو في المتن

هذا هو الكلام الذي هو في المتن

فأما

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the preceding text.

في المطالبه

الصبيح

طاعة غيرهم للمعنى الاستسلام لا يجب ان يجعل العطف في هذا الاقل
 النص على العلة هل يقتضي ثبوت الحكم في جميع موارد فان
 ذلك متفق عليه نعم كان العلامة ان لم يقتض على وجه الشر
 في هذا الباب فكل ذلك التزام فيه بين القوة لفظيا وانهم
 متفقون في المعنى وكلام المرتضى يصرح بخلاف ما ظنه فانه
 اخرج على النسخ بان حمل الشرع اما بقى غير الذي على الفعل
 او من وجه المصلحة فيه وقد بينا في الشبان في مسنة
 واحدة ويكون في احد ما ادعية الى صلته وهذا الاثر مع شوا
 فيه وقد يكون مثل المصلحة مفسدة وقد يكون الشيء العزير
 في حال دون حال على وجه دون وجه وقد يكون قد دل
 وهذا باب في الدواعي مقرونة لهذا لما لان يقتضي اوجه
 الاحسان فغير دون بغير وجه دون درهم في حال دون
 اخرى وان كان هذا لم يعملما الوجه الذي لاجله ضلنا وبعضه
 ثم قال واذا جفت هذه الجمل لم يكن في النص على العلة ما يوجب
 التحليل في القياس ويجري النص على العلة مجرى النص على الحكم في
 مقصود على موضعه وليس لاحد ان يقول ان المصلحة النص على
 العلة لا تخطى ان هيئت او دلالة فيفيد بانها لم تكن تعلل لولا
 وهو ما كان هذا الفعل المعين مصلحة هذا كلامه ورد لا يخطى
 كونه التزام في المعنى فلا يجوز فلا وجه لدعوى العلامة انما بان
 نعم من جعل الجمل ما ذكره فهو موافق في المعنى فلا ينبغي ان يمسك
 الماخذ ان اذا عرفت هذا فاعلم ان الاظهر عندي ما قاله المحققون
 وجهه يظهر من تصانيف الكلام في هذا المقام فلا يظن بغيره

بجزة

والمصلحة للمعنى فحيثما ان التبادر من العلة حيث يشهد الحال
 بانها لا تخص صفة منها فالحكم بها بان الداعي اوجه
 المصلحة ذهب العلامة في التذليل وكثير من الغاية الى
 ان تعدية الحكم في تجريم الخافيف الى انواع الاذي الذي يقتضي
 بانها قياسا ومنه بالقياس الى الجلي ولا يكره ذلك المحققون وجميع
 الشافعية والشافعية في وجه التمسك به في ذلك لا ينعونه وقوله
 عليه وسبق بهذا الاعتبار المذكور وقيل به مفهوم الحكم في
 ما يكون في المذكور فيه مما اذا لا يكون في الحكم مفهوم الشرط والوقت
 وسبق بهذا دليل الخطاب وقيل لا دل على الخطاب ايضا في
 الخطاب وقال قوم لا يقتض من خصوصية النص على النسخ من ان
 الاذي وهو صريح كراه المحققون تجتهدا لانه من ان يكون مثله
 وبما انه لو قطع التطمين من النص المناسب لشرط التصديق من الحكم
 كالا كراه في منع التاميم وعن كراه في القمع للمعكم به ولا يخفى
 للقياس لانه لا وجوب بان المعنى المناسب له بوجه لاثبات الحكم
 حتى يكون قياسا بل كونه شرطيا في دلالة المفعول على الحكم المقصود
 لغته ولما لا يقول به كل من لا يقول بحجية القياس ولو كان قياسا
 لما قال به التاميم له كونه باطلا في القياس الجلي عن ما يدرى
 الحكم فيه بل في الاول حتى يتبين بان هذا مفهوم دون القياس
 ويجعل في المسحجة على ان ليس بقياس وجه التاميم في القطع باقادة
 الصيغة في مشابهة المعنى المذكور من غير توقف على احتشاد
 وجوب بان المتوقف على التخصيص هو انما هو الشرع لا الجلي فانه
 مما يبرر كل من يوجب الفتنة من غير انفسا الى نظر لبعثها وانما غرض

في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله

ذلك فالحق ما ذكره بعض المحققين من اننا لنزاع هذا الصقلى
 لا طارىء تحتها اختلعت الناس في استحباب الحال بحال
 ان ثبت حكم في وقت ثم يمتد وقت آخر لا يقوم دليل على التثاق
 ذلك الحكم قبل حكمه بغيره على ما كان وهو الاستصحاب لم ينفع الحكم
 في الوقت الثاني في الدليل بالترتيب وجماعة من العامة على الثاني
 وعلى غير الشبهة المحيطة بالاول وهو اختيار اكثر وقد علم الله
 بالمتى لم اذا دخل في الصانع ثم راي الماء في ثابتهما الاتفاق وقع
 على وجوب الحق فيها قبل الزيادة من غير دليل على ابعدها بعد استحبابها
 للحال الاول لم يتبينها بوضوح من قال بالاستصحاب قال بالآخر
 ومن طرجهما لهما في اجمع المرتضى ومن في استحباب الحال
 جماعين جالين في حكم من غير ذلك لانا لما بين مختلفان من حيث
 غير طرجهما في بعد ما وجد للمعنى الاخرى وكيف سوى بين
 الحالتين من غير ذلك لاننا قد اثبتنا الحكم في الحال الاولى لا دليل
 فالرغبة ان ينظر فان كان الدليل تناقض الحالتين سويتا بينهما في
 ليس منها استحباب وان كان ناول الدليل انما هو الحال الاولى
 فقط ولنا ثبوت ما رتب من دليل فلا يجوز اثبات مثل الحكم بما هو غير
 دليل وجرت هذه الحالة مع التمسك بالدليل من غير دليل اولي لو ثبت
 من دلالة فانما لا يخرجنا بيات الحكم الاول لا دليل فكذا لكانا
 فاورد سؤالا حاصله ان ثبت الحكم في الحال الاولى يقتضى
 الاطلاق اذ لو لم يجز ذلك لرجح استمراريته في مكانه في موضع
 حدوث الحوادث لا يمنع من ذلك كما لا يمنع حركة الثالث وما
 يجري مجراه من الحوادث فيجب استحباب الحال لم يمنع نافع وتعليق

هذا

بانه لا بد من اعتبار الدليل الاول على ثبوت الحكم في الحالة الاولى
 وكيفيات ثابته وهل ثبت ذلك في حالة واحدة على سبيل الاستصحاب
 وهل يتعلق بشروط على اولي ثبوتها قال وقد علمنا ان الحكم الثاني
 في الحال الاولى انما ثبت بشروط عند الماء والماء في الحال الثانية يمتد
 واعتقدها على ثبوت في الاولى وانما ثبت في الثانية فلا خلاف
 مختلفان وقد ثبت في المعنى ان من ثابتهما في الاول في الاول في
 غلب حقه لا يجوز ان يفتقد استمراريته في الاول لا دليل على
 ثبوت كونه في الاول في الثاني ومن ذلك ان الزيادة لا تكون غير
 بينهما مع فتد الزيادة واما الفصلان فان حركة الثالث وما جرى مجراه
 لا يمنع من استمراريته الاحكام فذلك معلوم بالادلة وعلى من ادعى
 ان ثبوت الحكم لا يغير الحكم الا بالادلة ثم قال ويثبت ذلك بحجج
 فيكون لا يقطع بخبرين لبيان ان حكمه وما جرى مجراه من المبدأ
 على استمراريته وجودها وذلك اننا لا نقطع على الاستمراريته دليل
 اما إعادة او ما يشبهه وما روي ان الذي جرت ناعته على سبيل
 المحققين فان ظله في ثبوتها لانه لا يمنع من ذلك خبر متواتر
 على ذلك كما لا يمتنع حجة القول الاخر وجوب الاول انما لغرض
 الحكم الاول ثابت والعارض لا يصلح لانعاله فيجب الحكم بثبوت
 الثاني انما ان مقتضى الحكم الاول ثابت فلا تأتكم على هذا التقدير
 وما ان العارض لا يصلح ايضا فلان العارض انما هو احتمال التجدد
 لما يوجب زوال الحكم لكن احتمال ذلك يبرأ منه احتمال عدم
 فيكون كل واحد منها مدقعا بما به فيتم الحكم الثاني على ما
 عن رافع الثاني ان الثابتة ولا قابل للثبوت ثابتهما ولا خلاف

لدليل

قال

هذا

وقد دل على صحة والتفسير كما قد تبارك في علم الكلام
 في ذلك بعض الحققين بأن هذا من أواخر الاجتهاد والتأويل
 من عند ما تروى من طريقه وموسى مع أن ذلك لا يتصل إلا بغيره
 إلا ما كان من معرفة فروع العقيدة فلا يتوقف عليها أصل الاجتهاد
 ولكن ما قد صارت في هذا الزمان طريقا لا يتصل بها الدورية فيكون
 الشغل اليه وبما يلحق به مما لا يتصل به أصله من الأصول
 الاجتهاد والاطلاق على ما ذكرناه من الخلافات التي تمسك بالبد
 بفسادها والدورية التي تفتق الفتور من المذنبين كما في
 انقراض المجرور من السبلين على أن المصنفين المجتهدين المختلفين
 في العمليات التي تقع التكليف بها والخطأ لا يضر بمطابقة القول
 الله كما كانت فيها بالعلم وضبط على ما لا يتصل به مقتضى حقيقة
 العملين وما في ذلك من ذلك من أجل الخلاف وهو يمكن من الضعف
 فلهذا الحكم الشرعي فإن كان عليها دليل قاطع فالمصيب فيها الإيمان
 وحلها الخطأ غير معتاد وان كان ما يقتضي النظر في الاجتهاد
 على المجتهدين متفرقا في الوهم فيها ولا يتم عليه حقا غير خلاف
 عليه به نعم انضاف الناس في التصويب بقول كل مجتهد صحيح
 انه لا حكم بيننا وبينها بل الحكم فيها تابع لظن المجتهد بما ظن
 فيها كل مجتهد من حكم الله فيها في حقه وحق مثل ذلك في الغيب
 فيها ما وجد لان الله تعالى فيها حكما حينما من اصابتها من المصيبين
 على مقتضى هذا القول هو في قولنا في التراب وقد جعل الله
 في النهاية رأى الامانية وهو مؤيد بعدم الخلاف بينهم فيه وكيفية
 كان ظاهرا في الجحش فذلك عدم الحكم بعدم التأييم كغيره لا ينفلا

عجم

جرد كان ترك الاستعمال يتقرر بجهنم على ما سئل لا شك لا وحق
 للشخص المال والتقليد هو العمل بقول الغير من جهة
 كاختلافها من المجتهد يقول مجتهد مثله وعلى هذا الرجوع
 الى التمييز مثلا ليس لتقليد الحق كذا رجوع العام الى الحق
 فيما المجتهدين في الاول المجتهد وفي الثاني ما قد ذكره في النظر الى
 اصول الاستعمال والامانة في شعبة اخذ الحكم العام يقول
 الحق تقليدا في الحق وهو خطأ انما قد ذكره في هذا الحكم على
 جواز التقليد لمصلحة ورجع الاجتهاد سؤالا كان عاميا او عاما
 بطريق من العلوم وعرض في الذكر الى بعض قدماء الاصول
 جلب منهم القول بوجوب الاستدلال على العموم لانهم كانوا في
 الاجماع المأخوذ من مناقشة العلماء عند الحاجة الى الواقع او الضم
 القاطع وان كان الاصل في المناقشة الامانة وفي المناقشة في
 غير ما في منتهى ولا يتعدى الضم من ضرورة وصف هذا القول
 ظاهر وقد يمكن غير واحد من الاصحاب انفاق العلماء على الاذن للعلماء
 في الاستدانة من غير شاك واحقق مع ذلك لانه لو وجب على العلم
 في ادلة المسائل المتغيرة لكان ذلك ما قبل وقوع الحادث او عند
 والتمسك بالخلق ما قبلها في الاجماع ولا يتردى الى استحباب وقته
 بالنظر في ذلك فيرى الى التفرع والبرهان المصغر اليه والمصنف
 قولنا الواقعة فلان ذلك مقتضى الاحتياط انما تصادق كل ما في عينه
 القاطعة صحة المجتهد من في الجملة فهذا الحكم لاجل التوفيق
 والحق من التقليد في اصول الفقهاء وهو قول جمهور علماء الاسلا
 الامن شديد من اهل الخلاف قال البرهان المصنف قائم على خلافه فلا

هذا
 من
 علم
 الكلام

العلم والحياسة والذباية ايضا قال وليس بطرس في هذه الجملة
 من يطل الغيبا ان يقول كيف علمه عالمه وهو لا يعلم شيئا من
 علومه لا تعلم اعمالنا واثارنا في التجارة والصناعة في البلد وان لم
 تعلم شيئا من التجارة والصناعة فكذلك العلم بالفضيلة والفتنة
 وتصور الادب اذا عرفت هذا فاعلم ان حكم التعليل في المقادير
 نظرا كذا في التعدد والاتفاق في الفتوى ما مع الاختلاف فاعلم
 استوارهم في المقادير والعدل في التعليل في تعليلها بهم
 وان كان يصح مدارج في العلم والادلة من بعض تبيين على تعليل
 وهو قولنا لا صاحب الدين وصل اليها كادهم وفتحهم في التفسير
 الاصل اقول واؤكد ويحك من سئل ان سئل بالفتوى من سئل
 والافتقار الى ما عليه الاحكام ولو ترجع بعضهم في العلم والبعض في
 قال الحق ويقتدوا بالعلم والفتوى يتفادوا العلم من الراجح
 والفتوى الذي صدر من الراجح يحجزه عن الفتوى بالاعمال فلا يتساقط
 رجحان راجح الامور وهو حسن ذهب العلامة في التمهيد الى
 جواز تارة الجتهاد في الفتوى الحكم على الجتهاد السابق ومنع من ذلك
 الحق تعدي في شرط التوسيع الفتوى ان يكون المصلحة بحيث اذا سل
 من لئلا الحكم في كل ما تضر بفتوى فيها افيده ويوجب اجساما من بينه
 عليها قال في موضع اخر اذا افتى الجتهاد في كل ما تضر به ثم وقعت
 بينهما في وقت اخر فان كان ذلك الدليل الجواز للفتوى وان فيه
 افتقر الى شيئا من تطلعاته في نظر الى الاول فلا كلام ولا يتساقط
 وجوب الفتوى في غيره كما ريب ان ما ذكره الحق والحق ان كان
 اليه العلامة متوجهة لانا لو لم يوجب على الجتهاد تحصيل الحكم في جتهادها

في الفتوى في كل ما تضر بفتوى فيها افيده ويوجب اجساما من بينه
 عليها قال في موضع اخر اذا افتى الجتهاد في كل ما تضر به ثم وقعت
 بينهما في وقت اخر فان كان ذلك الدليل الجواز للفتوى وان فيه
 افتقر الى شيئا من تطلعاته في نظر الى الاول فلا كلام ولا يتساقط
 وجوب الفتوى في غيره كما ريب ان ما ذكره الحق والحق ان كان
 اليه العلامة متوجهة لانا لو لم يوجب على الجتهاد تحصيل الحكم في جتهادها

وقد حصل وجوب الاستئناف عليه بعد ذلك يحتاج الى التعليل
 وليس غلط لا يعرف خلافا في عدم اشتراط مشاورة الفتوى
 في العمل بقوله بل يجوز ان يروا عنه ما دام حيا واجازة ذلك
 بالاجماع جواز رجوع المأثور الى الراجح الخاص اذا روي من
 ويذكرهم العصر بالعلم السماع منه وكل يجوز العمل بالرجعية عن الميت
 ظاهر الاحكام لاطمان على عدمه ورواها الخلاف من الجاهل في
 المذكورة للفتوى في كلام الاحكام على ما وصل اليها بغير جمل لا يتصور
 ان يذكر ويكن لا يحتاج له ان التعليل انما سأل للاطلاع المشور
 سابقا والفتوى للرجح الشديد والعصر تكليف المطلق بالاجماع
 كلا وجهين لا يتصل دليل في عرض الفتوى في صورة حكم في كل
 صريحة في الاستقضاء بتعليل الاجزاء والرجح والعصر بتدقيق
 بتوسيع التعليل في الجملة ان القول يجوز قبل الجهد ويؤيد
 لان الاستقضاء اية وفرض الحكم فيها الرجوع الى فتوى الجتهاد
 وح فان قال في الجواز ان كان ميتا فالرجح فتواه فيها وظاهر ان
 كان ميتا فاتباعه فيها والعمل بفتوى الموت في غيرها بغير اعتبار
 غالبا عاقت لما جاهد من اتفاق علماء على المنع من الرجوع الى فتوى
 الميت مع وجود الجتهاد الحق في قدمه في الجاهل فيها صريحا بفضل الفتوى
 في التعادل والرجح متادل الامارين الى الدلائل القليلة
 عند الجتهاد يشق تحجروا في العمل بحد ما لا تعرف في ذلك من
 الاحكام مما نقله علماء اكثر اهل الخلاف ومنهم من حكم بتساؤلها
 والرجوع الى الفتوى الاصلية وانما يحصل التعادل مع الراجح من الرجوع
 بكل وجه لوجوب العير اليها ولا عند التعارض وعدم امكن الرجوع

لنا

في الفتوى

في الفتوى

وليا كان تاريخ الادلة القليلة من هذا الموضع في الاخبار الخيرة
 كانت وجوه الترجيح كلها راجعة الى ما هو اكثر منها الترجيح بالاسناد
 ويصل الى حد الاول اكثر من الثاني وهو يكون رواية احدهما اكثر
 عددا من رواية الاخر فترجح ما رواه اكثر لقبح الظن او الصلة
 الاكثر بعد من المتطاول من الاقل ولان كل واحد منهما يخطا فاما ان
 الخيرة قوي حتى يقتضي اليقين في الرواية فيعلم الثاني بجهان قوي
 احدهما على الاخر في وصف غلب معه من الصدق كالقصة من
 العترة والورع والعدل والنبط فالاحق به رجح الترجيح بالظن
 في الضبط والاعمال والاهل بحملان الطائفة قدمت تاريخه في
 من سلم ويريد من معاوية والاضيل في يسار خطه من على من ليس
 عالم قال ويمكن ان يفتح لذلك ان رواية الطائفة والاهل بعد من
 الخطا وارب بقول الحديث على وجه تكاثر ولان الثالث فله
 الوسايط وهو موافق لاسناد فترجح العالي لان احتمال الخطا في غيره
 من وجه الخطا في رواية العلامة في النهاية على الاسناد وانما
 راجح اسناد ما ذكره كاش الرواة ان كانا جعلا الخطا والخطا في
 الآخرة من وجع اعتبار ذلك من تاريخنا في الخطا والخطا في
 العدد الاقل لما يكون اقل واحد من الخصال الرواة في الخبر ولو
 تساوى في الصفات ما اذا تعدت او كانتا كذلك اكثر فلا يوفقنا
 الكلام ليس ينبغي لاننا نرى المذوق في مثله غير معقول في العلم
 انما اذا طرأ المساواة في الصفات مستلزمة لان المفروض في طلب
 الترجيح شيئا واحدا لا يبين بوجه الترجيح وتعالى ما يكون في كل
 يتعادها ان لو يبين مع الاخر شيئا وبها الترجيح عليها فيحصل

راية

استاد

استناد الترجيح اليها وبالجملة فيها اختارة الظهور ومنها الترجيح
 باعتبار الرواية فترجح المروي بلفظ المعصوم على المروي
 بعينه وعلى الحق من عند الشيخ انه قال اذا وجدنا في الروايات
 اللفظ والآخر المعنى وشا رضاء فان كان راوى المعنى واما
 بالقبض والاعمال فترجح ان لا ترجح وان لم يوثق منه بذلك يثبت
 ان رواية المروي لفظا فترجح للاحق من رواية غيره لانه لا يبعد
 من الزلل والجهل منه كيف رضى من الشيخ بالتفصيل الذي حكاه
 عنه مع ان حقيقة الرواية بالمعنى مشروطة بالضبط والاعمال
 وتعليقه ترجيح اللفظ لانه اجد من الزلل بقية من التشديد
 مطلقا لام عدم الضبط والمعرفة في راوى الحديث كما شرط الشيخ
 ومنها الترجيح بالنظر الى الحسن وهو من وجوه احدهما
 ان يكون لفظ احداهما من نصيبا ولفظ الاخر من كلاما بعينه
 من الاستعمال فترجح النصيب ووجه ظاهرهما انما الاصح فلا
 يرجح على النصيب خلافا للعلامة في التذويب اذ الحكم النصيب
 لا يجب ان يكون كل كلامه اوضح وانما ان تالك الدلالة في
 احدهما ان تعدد درجات دلالة او يكون اقرب ولا يوجد
 في الاخر فترجح ما كذا الدلالة ومن اسئلته ما جاء في بعض
 اخبار القصد للسائق بعد دخول الوقت من قوله قصر وان لم
 تفعل فقد والله خالفت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم و
 نالها ان يكون مدلولها لفظ في احدهما حقيقيا وفي الاخر
 مجازيا وليس يعالج فترجح ذو الحقيقة او يكون مجازيا
 لكن سيجوز لهما في المثال في احدهما اسوة وتعالى والظاهر

مروى عن

س

منه في الاخر فيرجع الى الاثر والاقوى ولا يظهر
 ان يكون دلالة احداهما على المراد منه فيرجع الى الاثر
 امر اخر ودلالة الاثر موقوفة عليه فيرجع الى الحاجة وقد
 ذكرنا الناس هنا جرحا اخر كقوة والمقبول منها داخل في
 ما ذكرناه وان كان في كلام الكل من ذلك كترجيع القادر
 الذي لو خصص والمطابق الذي لم يحدد على الشخص والعقد
 وكترجيع ما فيه تعزير للعلم على ما انصهر منه على الحكم وترجيع
 ما يكون للفطن في اقل احكامه الا على ما هو اكثر كما يشتركون بين
 معنيين على المشتركين بل في معنى واحد وهو فيهما في ذلك
 ان الاثر يرجع الى ترجيح الحقيقة على الجاهل والثاني في ترجيع
 الاثر في دلالة على الاصل لان التعليل يبين تقوية الحكم
 وكذا الثالث ومنها الترجيع بالامور الخارجية وهي ان يكون
 اعتضا احداهما دليل اخر فانه يرجع على ما لا يثبت دليل
 الثاني عمل اكثر السلف بهما فارجع على الاثر قال المحقق
 رم اذا عمل اكثر السلف بهما فارجع على الاثر فانه دليل
 جوزنا كون الامام في جهتهم لان اكثر امارته الرجحان على العمل
 بالراجح ولعلنا كانت مخالفة احداهما الاصل وهو موافقة الا
 له فيرجع الى مخالفة العلامة فاكثرت التامة وفيه يثبت الترجيع
 الموافقة وهو اختيار الشيخ ومجته الأولى رجحان احداهما ان
 المخالفة للاصل ويعبرون عنه بالنقل يستمد منه ما لا يعلم
 بلامنه والموافقة ويسمونه بالقرينة حكمه معلوم بالعلم فكل
 اعتبار الاول اولى والثاني ان العمل بالنقل يفضي لتجليل الترجيع

نحو

في حكم العقل فقط بخلاف المقر فانه يوجب تكثيره الا
 حكم الناقل بل دالة الناقل حكم العقل بحجة الثاني ان
 حمل الحديث على ما لا يستفاد الا من الترجيع اولى من نقله
 على ما يستعمل العقل بمعرفة ان فائدة الناقل سيرة اقوى من
 ما لو كان التاكيد وحكم كلام الشارع على اكثر فائدة اولى من
 الحكم بترجيع الناقل يستلزم الحكم بتقديم المقر عليه وذلك
 يقتضي قوة دارك حيث لا حاجة اليه لان مقتضى مقتضى
 انه فاك في العمل فلا يثبت سوى التاكيد وقد علم مقتضى مقتضى
 ما اذا رجحنا المقر فان ترجيعه يقتضي تقديم الناقل عليه
 كل منها واراد في موضع الحاجة ما لا نقل ظاهر واما النص
 فادورده بعد فوسيس ما رغب الناقل فيكون هذا اولى
 المجتهد لا يثبت اثبات للمدعي فكذلك الحق بعد نقله
 القول في حاصل المجتدين ونعم ما قال للفران اما ان يكون
 من الرسول صلى الله عليه واله من الآية عليه السلام
 فان كانا من النبي عليه السلام وحكم التاكيد كانا متساويين
 سواء كان سلفنا للاصل او لم يكن مع حمل الترجيع فثبت
 لانه كما يستعمل ان يكون احدهما مخالفا لآخر منسوخا وان كان
 من الامم عليهم السلام فوجب القول بالتقديم سواء كانا يرجع
 او حملنا الترجيع مفقودا وهذا لا ينبغي ان يكون تبعا للنقل
 الرابع ان يكون احدهما مخالفا لاهل الخلاف والاخر موافقا
 فيرجع مخالفا لاحكام النقيضة في الموافقة وقد حكى المحقق
 عن الشيخ ان اذا شاورت الروايات في العدالة والعدد عمل

امر حسن
 منها

٥

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

الرابع ثبت تعديل الراوي بغير وجه بقول واحد عند الأكثر
 ولم يجمع الجاهل والمعدل فالمشهور تقديم الجاهل والراوي على
 عليهما بغير غلبة نظر كالأكثر عددا ورويا وممارسة والجاهل
 القدر في ثقة شجرة عين ويراوي موثقا ما استقر حافظ فثبت
 صدوق مشكور زاهد قريب لاسر وغر ذلك فينبغي الجمع
 والفاظ الجمع ضعيف مضطرب قال مرتفع القول ثم ساقط
 ليس بشيء كدروب وصلح وما شاكلها دون ما يروى من الفضلاء
 لا يزال من أحد بيننا المراسل وما غيره من حديثه ويكره
 بقول الحديث حتى لو كانا ملوكا لم يروا من أصف ينسحق بعد الجمع
 أو بالعكس لا يمتنع حتى يعلم ونظير هذا لا وقت لا إذا ما وقت
 القبول فلا **مسألة** القبول حديث سبعة أهلها التسليم من الجمع
 وهو أعلاها فيقول القبول سمعت فلانا يقول فلانا أو سمعنا فلانا
 الشافعي القلة عليه وبسبب العرض وشبه حفظ الشيوخ وكون الأقل
 الصحيح يرد أو بد نقمة فيقول قرأت عليه فاقربه ويحذف حديث ذلك
 الأبرار حديث بقرائه عليه على قول وطاعة مطاعا على الخوف
 غير الأقل على الثالث حكم القلة على الجمع حال قرأه الغير قبل
 قرأه عليه فأناس فافتر بها واحد في تلك العبارات والاختلاف في ذلك
 وتقبلها كغيرها لهذا الاختلاف والأكثر على قبولها بغير رتبة
 وكذا بغير رتبة المروءة والاعتناء بغير رتبة ورواها بغير رتبة
 أولها من الأربع أعلاها بل ينع بعضهم ما عداها ويقول الجاهل في
 رواية كذا واحد في تلك العبارات صدق على قول الرابع المأثورة
 بأن ينال الشيوخ أصلا ويقول هذا سماعي متصل عليه من دوني

مستقيم

وإشكاله

ليجاءه

نحو

منه

وقوة وبه اختلاف وقبوله يصيد مع قيام الفرضية على قصد
 الإجازة فيقول حدثنا فلان قال حدثنا فلان قال حدثنا فلان
 لفظا في أصلها فثبت القائل الكذب بان يكتب بخطه أو يرويها
 له فيقول كذا قال واحدنا مكتوبة على قول السادس للهدام بان
 يملأها هذا مروى من مقتضى عليه من دون شاول ولا إجازة
 في الكلام وشأنه كالمأثورة فيقول أعلمنا ونحو الساج الوفا
 بان يملأه مروى مكتوب من غير اتصال على أحد الأضلاع السابقة
 بكتابه فيقول وجعلت بخط فلان وفي كتابه بغيره فلان
 خط فلان وفي أصله باقول فلان ما رواه فلان **مسألة** إذا
 كثر الحديث بغير لفظ وتقدم ما دناج بعضه في بعض وأما
 ما يفيض وجهه وعدم الاختلاف باللفظ والسلام بعد اسم النبي وآله
 صلوات الله وسلامه عليهم وليكن حريجا من غير من يثبت عند
 تحويل السند من الحول والحوال له ولذا كان المستطرف قال
 أو يقول فإدخاله المصوم على السلم لغيره للام وتيسر من الحديث
 بما يروى بقوة من غير رتبة الأصل وإن وقع سقط كان بغيره
 على حد السطر أو كغيره قال في أصل الصفحة بينا أو يسأل أن كان أكثر
 والزيادة اليسيرة تنفي بالحكم مع المنزق ويدور في القبول عليها
 من بطلانها لا بكتابة لا أو حرقا أو على أصلها والرواية آخرها
 فأنه ما ينفى على النسخ وإذا وقع تكرار فالنسخة أحق بالمطابقة
 إلا أن يكونا من خط أو في السطر **مسألة** جميع أحاديثنا
 إلا ما يندرج تحتها إلى أئمتنا الاثني عشر سلام الله عليهم أجمعين
 وهم ينهون عنها إلى الله صلى الله عليه وآله فإن علمهم مشبهة
 من تلك المشكوة وما تضمنه كتب الخاصة رسول الله صلى الله عليه وآله

مروية

إذا كان على خط أو في السطر كان

خاتمة

وَابْعِدُ عَنْهُمُ الرِّجَالَ وَبَارِكْ فِي هَذِهِ
الْأَرْضِ إِنَّكَ عَلِيمُ السُّعُوطِ

بالمعاني شيخ الطائفة ابو جعفر محمد بن الحسن الموسوي نور الله وجهه
 والله الموفق اخيراً سوادها في التفسير والاصول والافرع وغيرها
 في خطيب الله متعبه سنة ستين واربعمائة المشبه الهادي
 الفروع على ما كان في فضل الصلاة والسلام فهو المجد من الملائكة
 ثم الله اولهم ثم امة صاحب الحدين من متاخرى علماء الفقه
 الناجية الامامة رسول الله عليهم وقد وفق الله سبحانه وانا
 الحق الصادق المشبه بالآل الذين افاض الله عليهم في الاصول
 بالاربع والافئدة من الزمان جمع في كتاب الجمل المصنف
 ما تضمنه الاصول الاربع من الاحاديث الصحاح والحسان والموثقة
 التي منها انشط المباحات الاحكام الفقهية والبارزات من المطالبات
 الغريبة وسكنت في توضيح ما فيها وتحقيق ما فيها اسكوا في تفسير
 الناطقون بين البصيرة وبعدها المتناوون يمدح في تفسير
 اسام الله التوفيق لاجل الله والوفاء لخدمة اخوانه

[illegible]

ما صبر عبدی

7

10

لعموم شأنه المغربي وقد تضمن الثاني وهو الحديث بما عليه من
 المعصوم من الدين والاهام عليها السلام وتضمن الاول وهو الخبر
 جاء عن غيره ومن ثم قيل من يستعمل النوارخ وما شاكلها
 الاختيارى ومن يستعمل بالسنن النبوية الحديث وما يماثل من
 الامام عليه السلام عندنا في معناه او يتصل بالثاني وهو الحديث
 اهم من الخبر مطلقا فيقال الخبر حديث من يروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 هذه القصة فيقول لا لازم انهم منها مطلقا فيقال لكل خبر
 منها او يروي عن غيره فيقول لا لازم انهم منها مطلقا فيقول لا لازم انهم
 جاء عن الصحابة والحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم والخبر
 هو الاثم منها والاثم هو ما يختص به والاثم لغة ما التفت
 الفيل من الجملان فيه شبهة لمن تزل الارض وتزل الشجر
 ما قوى منه ومنه جبل سبعين فمن كل شيء ما يقوم به
 ذلك الشئ ويصوي به كالف الانسان يتصور بالظهور والاعتقاد
 به فثبت الحديث لعقل الحديث الذي يتصور به المعنى وهو
 يقول النبي صلى الله عليه وسلم وما في معناه والسنن بطريقين
 لكن وهو جملة من رواه من فهمه والسنن الذي يقتضيه
 الطريق مستلزاما لاعتقاد العلماء في صحة الحديث وضحة عليه
 وقيل ان السنن قول اختيارى عن طريقه او طريق من طريقه والاول
 الظاهر لان الثقة بالاعتقاد ما يشهد بالثاني الطريق باعتبار رواة
 الاختيارى بالاختيارى قد يكون الاختيارى الطريقين التصفين
 بان رواه الثقة ايضا بطريقين يفتن بعضهما بعضا لا يكون
 تلك الرواة طريقين مع تلكم بتفريقه والاسناد ومع الحديث ما

فائدة
 على

من يروي او ما يروي او ما في معناه او في الاول وهو الحديث الثاني للسنن
 وهو الاختيارى عن طريق من طريقه والاسناد ايضا لان قيل
 طريق السنن لان الاختيارى عن طريق في الحقيقة هو الاسناد كما
 يظهر من تعريفه وعليه فالاسناد والسنن يفتن على الارض ما يشهد
 من ان الخبر اى معنى اختص به في التصديق والادب على وجهه
 للعلم والافتقار الى الامم من الاثر والافتقار الى الامم من الاثر
 يقتضى منبهة في اللفظ ونسبة في الواقع ثم ان مطابق الواقع المسمى
 باللفظ فالاول وهو الحديث والآخر لا يطابقه فالثاني وهو الحديث
 ومن ذلك الظاهر من الحديث والآخر من قول من قال حديث
 عليه السلام وسيله صادق فان ذلك صادق من احدى الجاهات وكما
 من اخره لاننا انما نجدناه خبرا واحدا فهو كاذب وان جعلنا خبرين
 كما هو ظاهر فهو صادق في احدهما كاذب في الاخر ومنه يقول
 الاصح على خلاف هذا عند حديث اثبت فيه واسطر بينهما وشهدوا
 من الحديث مع مطابقا لواقع اعتقادنا لغيره مطابق وفي كذبه
 مع عدم مطابقه له اعتقادنا فغير مطابق وما خرج عنها فغير
 ولا كذب وغير كاذب من الخبر اما مطابق الواقع او لا وكل منهما
 اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او يكون الاعتقاد
 فيه من سنة اقام واحد منها اذ هو وهو المطابق للواقع مع اعتقاد
 انه مطابق وبذلك كاذب وغير مطابق مع اعتقاد انه غير مطابق
 فالاولية اليقينية وهي المطابق مع اعتقادنا لا يطابقه او يكون
 الاعتقاد بعدم المطابق مع اعتقادنا او يكون الاعتقاد ليس
 بصديق ولا كذب وكل من يصدق ولا كذب بتفسيره احقره في الخبر

يتنازع المشرق لان الاشباح الى النظر في المقدمات البعيدة لا
 كون الحكم قطريا كالتحقيق ولان المنطق يحصل منه العلم
 بالخير عند دون انفس وما علم وجوده من غير انباء كذلك
 بالشرع كوجوده كماله وبعده صدق قطعا لكن كسبنا لا حروفه من غير
 الله نعم لغير الكذب عليه الاستدلال لا تخبر ان من لم يسمع من غير
 صلح وتجره الاقام من ذلك العصبه المعينة فيهم بالليل الصبا
 وغير جميع الامور باعتبار الاجماع انما هي حقيقة مدلوله بالاستدلال
 والميزان المتأخر عن اعطاء علمه بالعلم كونه وكيفية وقايله قد
 وقايله في حقيقته وكونه ما وان لم يتوارى كل واحد لكن القدر المشترك
 مشترك والميزان المشترك بالقرار من غير من غير من غير الحكم ونقصه
 ولونه بل لان عليه كذا من غير من غير من غير واحد والاشباح والاشباح
 في بيته وكذا العالمين برضه وامثال ذلك كثير فهو انكار وجاعته
 اصل العلم به لاختلاف خطا لمجرد عدم الشرائط في ضووع الخفاف
 خصوصا مع عدم الخط لطف الجاهات بالعارات وما الى غير
 الذي علم وجوده من غير النظر لقولنا محذور حول الله وتدبر كذا
 كذا لانا في الشرع او النظر في مثلها ما تعلم بالمقاييس على التباين
 فالمعروف كذا ضرورة ما خالف المقارن وما علم عدم وجوده من غير
 حسا او وجدانيا او يدبها وكسبنا الميزان لخالصه على عليه
 دليل قاطع بالكسب ومنه الغير الذي تنفرد الاو اعلم على نقل ولم
 ينقل كسقوط الميزان من المناورة ونحو ذلك وقد يحصل للميزان الاثر
 المصدق والكذب لا بالنظر الى ذاته اذ جميع الاشياء يحتملها كذا
 كذا الاشياء وماذا الواقع منها العشر من الاولين قليل وينقسم الغير

مطابقا اعلم من المعلوم عويضة وعدمه الى شواثر واحد لا الاول
 هو ما يثبت وانه في الكثرة سابقا احاطت له اذ هو قاطع في امر
 انما تم على الكذب فاستمر ذلك الوصف في جميع الطبقات حيث
 تنقسم بان يورده من غير من غير وكذا الى الاول يكون اوله في هذا
 الوصف كآخره ووسطه لغير بعيد ليحصل الوصف وهو سابقا للاحول
 على الكذب على الكذب من الكثرة في جميع الطبقات المتعلقة وهذا
 يتبع الميزان من كثير من الاشياء الى الله قد يثبت واما في زمانها
 ذلك الميزان لا يثبت ذلك في غير خصوص في الانباء فظن كونها
 من يظن بهذا الشرط لا يخصص ذلك في عدد خاص على الاصل
 المشهور العدد لا يحصل الوصف بعد يحصل في بعض الميزان بعشر
 فاقول قد لا يحصل بقا به بسبب من الى الوصف الصدق وقد
 وقد خالف في ذلك في غير ما غير ما في غير هذا النقيض او غير
 لا في العشر من انما يورث والاشباح لاشباح وحيث هو من العلم
 لهم العلم بغيرهم اذا رجعوا الى انما به ذلك من غير علمه بل
 ولا يخفى بان من الاحتمالات من تنوع الخلق فاقول في ما رجا
 لهذا الميزان بالمراد وما الذي يخصه من نظائره ما ذكر في القرآن
 من شرويا الامداد وشرا لا حصول العلم به اي الميزان شرا انما انما
 اي استناد العلم المستفاد منه انطوارا بهذا السام لاحتمال الحصول
 الحاصل بتفصيل الشبهة ايضا عال لان العلم بتفصيل ان يكون اقوى
 ما كان وان لا يبيح شبهه الى السام او قل قد يبان موجب خبره
 بان يكون مستقلا بغيره وهذا شرط انحصار به الشبهة المرتضى خبره
 الله ونقصه عليه جماعة من المحققين وهو جليل في موضع قد

ليعلم
 وانه
 كذا

عليه بان حصول العلم بعينه المتواتر اذا كان باعادة جازان لم يمتنع
 ثالثة بان الاشكال يحصل للسام انما يكون قد اعتقد بغيره
 الحكم قبل ذلك فلا يحصل اذا اعتقد ذلك قبله الشرط يحصل المتواتر
 لمن خالف الاسلام من ان فرق اذا انشأ عدم بلوغه المتواتر يدعى تواترا
 صلا عليه والاعتناء به ونظروا في الخبرات على ان مراعاة الدعاء فان
 المانع حصول العلم لهم بذلك دون العلم من التواتر الى نفسه ولو لا
 الشرط المذكور لم يتحقق موثاقهم من غير جزم القرآن بهذا الجواب الحسد
 من غير موثاق تواتر النص على انما على علم حيا انهم اعتقدوا
 تواتر اشبهة تواتر الخبرين الى حساب ان يكون الخبر عند محسوسا
 بالبعد وجزء من الخبر ليس فارقا في مستند العقل لحدوث العالم
 صدق الانبياء لم يحصل لنا العلم وهذا التواتر يتحقق في حصول التواتر
 كجواب الشاغل اليومية في اعادة دعائها والركعة والنجح تحقيقا شيئا
 وفي الحقيقة مرصع اثبات تواترها الى المعنوي لا اللفظي ان الكلام
 في الاخبار الدالة عليه فجزءها وقيل بتحقيقه في الاحاديث المتقدمة لا المتأخرة
 بالفاظ مخصوصة لعدم اتفاق الطرفين كما لو سلم فيها وان تواتر مدعاهما
 في بعض التواتر كما لا يخبر الدالة على تواترهما على علم وتكرره وتغير
 ثباته وتطابقهما فان كل فرد خاص من تلك الاخبار الدالة على تواترها
 عليه السلم قبل فلاة وتعلقها بغير متواتر وكذا الاخبار الدالة على ان
 خاتمة العلم من الغلبة في التواتر والجمع وبها لان التواتر المشترك
 بينها متواتر بل عليه تلك الخبرات المتقدمة احاد بالاعتناء بها
 بغير ما هو المتفق ومن ثم تواتر من الاخبار الدالة على التواتر بغيره اذ لا
 شبهة في ما كل واحد من الاخبار ابعاد وقد عيى الى ذلك في مشابهة

التبليغات ولم يتحقق في الان خبر خاص بل في التواتر الانساني
 حتى قيل وانما بالانسان لا يصح من قبل ان اراد ان ذلك اعتبارا عليه
 هذا مع كثرة رواياتهم قدما وحديثا فانشأوا وهم فاضلا لا من قال
 بعد شيئا في الاحتمال بالنيات ليس منه اي من المتواتر لان نقله
 الان عدد التواتر واكثر فان جميع علماء الاسلام ورواة الحديث لان
 تواترهم وهم يتحدون من هذا التواتر انما هو متواتر لان ذلك التواتر
 الذي قد طرأ في وسط اساده الى الان دونه تواتر به جماعة
 من تواتر او شاربهم من لا يخرج بهم عن الاحاد واكثر ما ادعى في الروايات
 من هذا التواتر ينظر معنى التواتر ان يتحقق في زمانه وهو واما
 قبله من غير اشتغالهم بالزمانه ولو اضعف لوجدنا لافضل خلوها
 الامور من بل رعاياها لحدوث التواتر في زمانها او بعد ذلك
 شرط التواتر وفقد من جهة لا يتعدى وانما بعض المتأخرين في ذلك
 وادعى وجود التواتر وكثرة وهو غريب نعم حديث من كثر على
 متصفا فليكن محققا من التواتر يمكن ادعاء تواتره فقد قبله
 من النبي صلى الله عليه وسلم القدر الى الجمع الكثير في كل رواية منهم لما يروى
 وقيل ينف بفتح النون ويشتد بها الياء الكسوة وقد تحققت
 وهو ازيد على المتقدم لان يبلغ القدر الاخر والمعاد هنا اثبات
 شون صحابته واولادهم والاعاد الراوي لهذا الحديث في ان زياد
 ان التواتر متحقق في هذا العدد بل يادونه واحاد وهو التواتر
 المتواتر متصفا في الخبرين وان كان الراوي واحدا لم يكن هو خبر
 الواحد مستفيض لان روايته عن ثلاثة في كل متبينة او زادت
 عن اثنين عند بعضهم مأخوذ من نفس الماء ببعض ايضا ويقال له

من الصحابة

المشهور بينهما حين تزيده وانه عن ثلاثة قوائم من سبعة في الاول
وقد يفتقر بينهما اي من المستفيض والمشهور وان جعل المستفيض ما
اشتقت في تلك في اية كرامة وانتهى به الى السواء والمشهور ما من ذلك
فقد بينا ان الاحمال بالنيات مشهور غير مستفيض لان النية في اية
طرت له في وسطه كما هو في طراد المشهور على ما انتهى على الاثر
وانما اختصر باسناد واحد بل لا يوجب له اسنادا فضلا عن بيان
انظر به راوي واحد في موضع وضع وتم التفرقة بين السند والاشارة
الفرق البياض منه ثم ان كان الانفراد في اجل سند فهو الفرق المطلق
والا في الفرق النسبي ويظهر ما اي ينقسم المبدأ الى المستفيض والفرق
وهو ما عدا ذلك المبدأ كونه من الاشياء فحينئذ الفرق هو الذي لا يورث
اقل من اثنين من اثنين صحيح في القلة وجوده او كونه غير فرق
لجنيته من طريق اخرى ومنه المقبول وهو ما يوجب العمل بحد
الجهر وكثيرا لاختصار القرائن والعصم عند الاكثر والمفسر على قول
والمراد وهو الذي لا يرجح صدق الخبر به لبعض المواضع في اية
المؤثرات كالمقبول لا فائدة القطع بصدق خبره ومنه المتنبه له
بسبب اشتباه حال روايته وهو يلقى بالمراد وعند اجابته في طراد
عدالة الراوي ولا يكتفى بظاهر الاسام والايان والاختيار سلطانا
منقول كاستلام احاد صحيحة كاستلام الخبر بصفة في حدود معين بحيث
لا يضل الزيادة عليه لا مكان ويجوز اخبار اخرى بيد بعض الناس
ولرسل الخلفاء ومن يلقى في تبيين احصاءها في عدد كقول احمد
من الاحاديث سبع مائة الف وكسر فيجب ما وصل اليه ما وصل اليه
او احصى الاحاديث احصاها بعد كثرة من روى عن الامم عليهم السلام

عامة
الاحاديث

ولا في فلاستقر امر المشقة من على اربعة مصنف لا يبرأ من
مصنف ستموها الاصول فكان عليها اعتمادهم ثم راعى لها
الى ذهاب معظم تلك الاصول ونقصها بجماعة في كتب ما شئت
نظر على المشا والاحصان بالجمع منها الكتاب الكافي لخمسة
يقرب الكليق والتهذيب للشيخ ابو جعفر الطوسي ولا يستغنى
باسمها من الاثر لان الاصل بالجمع لقنونة الاحاديث والنا في الجمع
للاحاديث الحقيقية بالاعتبار والترعية وانما الاستبصار فانه
لنقل من التهذيب ما لا يمكن التفرقة به وانما اعتبارها
من الجمع بين الاخبار المختلفة فان ذلك من اجل اصل الحديث
من لا يخبره بالقبول حسن ايضا لانه لا يخرج عن الكتابين عما
وكيف كان فاحيانا ليست مختصة فيها الا ان يخرج منها ما
لان غير مبني على الاحتياط بالقبول عند تأملها من
المحدث نفسه لا يدخل فيها الاحتياط او احتياط اهل هذا الفن الا ان
وايما يدخل في اعتبارها ليست عند بعضهم كالفتية في متون الاحاد
العتبية والشارح لما حيث بحث عما يقان به منها واستثنى انكار
ليدخل مثل الحديث المتأخر وبالحديث والاضطراب وان في ما حيث
عنا في هذا العلم مع تلافها بالاعتناء بل ككتاب الحديث حصرة من القوة
والضعف وغيرهما من الارضان على اختلاف الروايات من العدالة
الاضطراب والايان وعدتها كمين ذلك من الارضات او حجب الاسناد
من الاشياء والاضطراب والارسل والاضطراب وغيرها من غير
عن ذلك في هذا العلم بذكر اوصافه وتبين بعضه من غير التبيان
انواعه من الضعف والحدادها من الحسن والضعف والعتبة وغيرها

خارج

حتى يقال حديث صحيح او حسن او موثق او ضعيف ويضرب اليه بيان الصحيح
 للرواية والتعديله يقال فلان ثقة او غير ثقة او متهم او مجهول او باطل
 وغير ذلك ليرتب عليه ما سبق من الارباع وانظر الى حال القائل
 انظر الى كفايته اخذ وطرق تحله من المعلوم والسامع والجازة
 والمناولة وغيرها ويحصل الكلام الى ما يثبت عن اسناد الرواية المتقدمة
 الاسم والمنفعة واسماهم وغير ذلك وهذا المذهب ينسب لقول
 كل مطلب منها ما يوجب تحسده فنهنا ابواب اربعة الاول في اقسام
 الحديث والثاني فيمن يثبت روايته والثالث في طرق
 يتعمله ورثته وكيفية روايته والرابع في اسناد الرجال وطبقاتهم
باب الاوثان في كتب الحديث واصولها
 المنقولة الى الكتب فيها اربعة اقسام الاولى ما يرجع اليه الاول
 الصحيح وهو ما اتصل بسند الى المصنوع ينقل العدل الامام في مثله
 في جميع الطبقات حيث تكون متعلقة بخرج باسناد السند
 المقطوع في احدى مرتبة انقفت فانه لا يثبت صحته وان كان رجا
 من رجال الصحيح وشمل قوله الى المصنوع بالثقة والامام ويخرج تين
 ينقل العدل الحسن ويقوله الامام الموثق ويقوله في جميع الطبقات
 ما اتفق فيه واحد غير الموصوفه كورقانه بسببه يلحق ما ينسب
 الاوصاف لا لا يصح وهو رد على من عرقه من اصحابنا كاشبهيد
 في ذلك كرواية ما اشبهت روايته الى المصنوع بعد الامام في
 اتصاله بالعدل المذكور لا يكون ان يكون في جميع الطبقات بحسب
 المنظر ان كان ذلك مقلدا وتبريقه وان اعتراه شد في اجلا
 ما اطلع عليه العامة من تحريفه حيث اختير واسلامته من التدور

وتنزل

وتنزل في تحريفه فانه ما اتصل بسند ينقل العدل العام في
 مثله ومن تنزله واصله وشمل تحريفهم بالاطلاق العدل
 جميع فرق السنين فبها رواة الخلفاء العدل ما لم يبلغوا
 حدا كعترا ويكن لهذا عيه او يروى ما يقوى بصحة نقله
 اقبالهم ومن الاعتبار اكثر من احاديثهم الضعيفة وقيل احاديثها
 مضاعفا الى ما اكتفوا به في الدلالة من الاكفاء بعدم ظهور
 والضعف واليناعل قاصدا الى المسار والاحتياط والحسنة والموثقة
 عند ما صححه عندهم مع سلامته من الماتعين المذكورين و
 اختاروا في السلامة من الشذوذ عارضة الثقة مع مخالفة
 ما رواه الناس فلا يكون صحيحا وارادوا العلة ما في اسباب
 خفية قادمة استخرجها الماص في الفن واحسانا لمغيره
 في هذا الصحيح ذلك ليلان في تحريفه الاصطلاح ولا يقد يقبلون
 الخبر الشاذ والمعلل ونحن قد لا نقبلها وان دخلا في العرف
 وقد يطلق الصحيح عند ما علم الطريق بين الطعن ما ياتي في
 الامر في رواه كون الراوي اتصال عدلا ما بينا وان اخراج
 في ذلك الطريق ارسال او قطع وبهذا الاعتبار بقولوت
 كثيرا روى في غير في الصحيح كذا وفي صححه كذا مع
 كون روايته المنقولة كذلك مسلسلة ومثله وقع لم يثبت
 المقطوع كثيرا وبالميللة فيطلقون الصحيح على ما كان رجال
 تحريفه المذكورين فيه عده لا امانة وان اشغل على
 اتبع اخر بعد ذلك حتى اطلقوا الصحيح على بقية الاحاديث
 المروية عن غير ما يوجب صحة السند او نقلا في صححه

الصحيح

السام

فلان وجدناها صحيحة فمن عدم في الخلاصة وغيره ان
 طبرستان العقبه الى عوبي بن سيرة والى عبد الاحسن والى
 خالدين جميع فلان عبد الاحسن الى سام جميع مع ان ذلك
 الاول لم يبين عليهم بتوثيق ولا غير والاربع لم يرد فلو ان
 ذكر في القسم الاول وكذلك نقلوا الجميع على جميع ما
 على ابن عثمان مع كونه خطيا وهذا كله خارج عن تعريفنا
 ذكر في التعريف خصوص الاول المتصور في هذا القسم
 فيل فائدة القسم المسمى وكيفية ان ومنه ما يروى في
 الثقة وروايتنا كما لنا طريقه مع حقوق ارساله
 او الصنف اليها لا من اصله فينبغي التدبر لذلك
فقد ذكر منه اذ لا انما الثاني الحسن وهو
 ما اتصل به كذلك الى المقصود بما يمدح من
 نفس على عدالة مع تحقق ذلك في جميع مراتبها
 مراتب وروايتنا طريقه ما تحقق ذلك في بعضها ان كان
 اثنان يمدح غير موثق مع كون الثاني من الطرفين
 الصحيح يوصف الطريق بالحسن لاجل ذلك الواحد والآخر
 يكون الثاني من رجال الصحاح عما كان دونه فانه يلزم
 الدنيا كما لو كان فيه واحد ضعيف فانه يكون ضعيفا
 او لو صدق اثنان على فانه يكون من الموثقين والجملة فليست
 ما فيه من الصفات حيث يتعد وهذا كله وارد على تعريف
 من يرد من الاحاديث كالشيد رحمه الله بانه ما رواه المديح
 من غير نقل على عدالة فانه يشمل ما كان في طريقه واحدا

وان كان الباقي ضعيفا فقلنا عن غيره وتبين انه لم يثبت
 المديح كونه ما يمدح انه مراد ويطبق الحسن ايضا على ما
 الامر من وطأ كونا الوصف المذكور في جميع مراتبها وفي بعضها
 ينفى كون روايته مستحقا بوصف الحسن الى واحد يثبت
 تعريفه بعد ذلك ضعيفا ومقطوعا او مراد كما في الصحيح
 مع انضاف روايته بالوصفين وطأ كون كل واحد منهما في
 مديح على وجه لا يبلغ الخطا لذلك في كانا صحيحين على
 سائر الطريق ما ينفى الامرين وان لم يثبت من عدالة حكم
 العلامة وغيره يكون طريق الثقة الى سند رين حبيبا
 حسنا مع انهم لم يذكر واحدا سند يمدح ولا فتح وشلة طريق
 الى ادريس بن زيد وان طريقه الى جماعة من مرار حسن
 ان جماعة واقف وان كان ثقة فيكون موثق لكنه حسنة
 بهذا الموضع وقد ذكر جماعة من الفقهاء ان روايته زارة في
 مستند الحج اذا تضاهى الاولى حجة الاسلام من الحسن
 مقطوعة وشلة هذا كثير فينبغي مراعاة كثر **الثالث**
الموثق سقى بذلك لان روايته ثقة وان كان مخالفا
 فيه هذا فارق الصحيح مع اشتراكهما في الثقة ويقال له الفقيه
 ايضا القوة الظاهرية بسبب توثيقه وهو ما دخل في
 من نقل الاحاديث على توثيقه مع تضاد عدلية بان كان من
 احدا الفرق الحقة للاشياء وان كان من الشيعة والآخر ينفى
 نقل الاحاديث على توثيقه عاروا هذا الفنون في صحيحهم
 وتقول روايتها فانه لا يدخل في الموثق عندنا لان اجماعه ينفى

احكامنا للحال لا يثبت غيرنا لانا لا نثبت احكامنا
 وهذا ينفع ما يتوهم من عدم الفرق بين رعايهم من القضا
 من ذكر في كتب حديثنا وروايتهم وحديثنا فذلك
 كما انما لا يثبت عندنا لما ثبت في من صدق في غير طريق
 منه ما جعل به منه وكما ثبت في باقي الطريق على
 ضعف والاكثار الذي من حيثها فانه يثبت الاخر كما سبق
 وهذا القيد لم يأت على تعريف الاحكام بل بان الوقت
 ما رواه من فعل الاحكام على طريقه مع فساد عقيدة
 يثبت بالحكمة ما لو كان في الطريق ولعل ذلك في ضعف
 الباقي وليس هو كما هو وقد يطلق القوي على مروي لا
 غير المدح والامدح كمنوع من ربيع واجبة في زمانه
 الصبر والى واخذ من قبل الله من غير الجبري وغيرهم وهم
 كثير من قولنا في المدح والامدح كذا المذموم خير من قولنا المذموم
 وغيره في تعريفه غير المذموم مقتصر من عليه لانه يثبت
 فانا لا نأمر المدح غير فهو ولو فرض كونه قد مدح وغيره
 كما انقضى الخبر ورد على تعريف الحسن ايضا والاول ان يطلق
 الترجيح ويطلق بعمل بفضاه فان تحقق للمعاض لم يكن
 حسنا وعلى هذا فيغيى زيادة تعريف الحسن يكون الممدوح لا
 فيقال انما اصل منه ما ممدوح مدحا مستويا الى اخره او
 معاض بغيره ونحو ذلك **الرابع الضعيف** هو
 لا يجمع فيه شروطا للثلاثة المتقدمه بان يثبت طريقه
 على وجهها بالنسب ونحوه او يجهل للحال وما دون ذلك

كما هو

كالوضع ويمكن ان يدعى في الجرح فيستغنى به عن الشق
 الا فيجوز رجائه في الضعف منها وانه يثبت عن طريق
 الصحة فكما يبدى بعض رجاله منها كان في الضعف فكما
 كما انما يثبت في رواية الجرح والقبول في الضعف كما في مقارنت
 وروايت التميمي والقبول الحسن والمؤمن يثبت من اوصافها
 ما رواه من يثبت في بعض الاوصاف فكذلك في ان يثبت في
 انما يثبت في ذلك ما رواه المدح كثيرا كما في اوصافها
 ما رواه من يثبت في المدح وكذا في المدح فيحقق بسا
 فكذلك القول في المرتبة فان كان في طريقه على فضال واما
 من عثمان اقرى من غيره وكذا في غير ذلك فانه يثبت في المقارن
 حيث جعل الاقسام الثلاثة ويخرج احد الاخيرين شاملا
 او يتعارف بهما او احدهما حيث يجوز العمل به وكذا في
 يطلق الضعيف في كلام الفقهاء على رواية الجرح خاتمة
 وهو استعانة الضعيف في بعض الروايات وامر سهل ولا بأس
 منع العمل به الواحد طلقا كذا في المتن فيتمتع به فانه يثبت
 من الحديث فيكون له من طريقنا ومن جرح العمل به كذا في المتن
 المتأخرين في الجملة بان القيد التبيين على من عمل به الواحد
 ليعمل به طلقا بل منهم من خصصه بالصحة ومنهم من اثنى الحسن
 ومنهم من اثنى الموثق ومنهم من اثنى الضعيف على بعض الوجوه
 كما سبق عليه فالعامل بغير الواحد على اي وجه كان قطع العمل
 بالعبء الصحيح لعدم مانع منه فان رولته عدول بغيره لئلا يكون

مثل
 على

لهي به مطلقا بحيث لا يكون شأنا في الامور رتبة غير من المراتب
التي هي من رتبة مطلقا المخرج وربما عمل بعضهم بالمشافهات
كما اتفق للخبيرين وحيثما اتفق بخصيصه وراوة فمن دخل في الصلابة
يقيم ثم لا يثبت انه شواحيث صيب الماء وتسمى على التلقين
وان خصاها في حالة المحدثات انما يشهد ذلك كثر واختلافه
في العمل الحسن فمنهم من يدعي مطلقا كالحسن ومما اتفق عليه
على ما يظهر من عمله وعلى التلقين في العدالة على ما علم ولم
يشترط ظهورها عنهم من رتبة مطلقا على التلقين حيثما اتفق
فقد اتفقوا على ان الامان بالعدالة كقطع بالعدالة في كنفه لا
يعزم والعدل انما يشهد به الله عز وجل في كتابه لا في
ورقم له في الحديث وكما لم يرد في الغرض في رتبة في العمل الحسن
الضعيف مطلقا حتى لا يتصور بها ان لا يكون في حقيقة حيثما اتفق
بالاطلاق وانه يخرج من الحديث لضعفه ولا يخرجه من العمل
سللا انه خير واحد لا يجيب على الامور كما هو جوارها في التلقين
وتفضل اخرون في الحسن كالحق في التلقين والنهاية في التلقين
تقبلوا الحسن في التلقين وربما ترقوا الى الضعيف ايضا ان كان
العمل يشهد به شهود من الاجابة حتى تدين حكمة على التلقين
حيثما لا يكون اهل يتصور به شهود في كذا الضعيف في العمل الحسن
فما خلاهم في الحسن في قوله مطلقا ورده اخرون وتفضل
الثالث ويكن اثباتا في ثلاثة في دليل على العمل على جوارها في العمل
مطلقا ومما انما من قبله في الفاسق فسد لتلقين العمل
فاسق بقاء فيقبل فتنى ليعلم النفس لا في التلقين عن غيره

مع بهل الله تبارك مع توثيقه ومده وان لم يرفع حد العمل
وبما اتفق من قبل المراسيل في التلقين بان النفس لما كان
علة التلقين وجب العلم بغيره حتى يعلم وجود انتفاء التلقين
فيجب التلقين عن النفس انما هو حتى يعلم التلقين او بعد
وبنه نظر لان العمل عدم وجود المانع في العمل ولان العمل
الحال لا يكون الحكم عليه بالنفس والمراة في الالة في الحكم عليه
بالنفس وانما الضعيف قد لا يكون الاكثر الى العمل مطلقا
لا في التلقين من اخبارنا في ما هو جيب لردده والحساب في
التحريك وهو جاد منهم من ذكرناه مع اعتقاده بالنفس من رتبة
ان يكون تدينها وروايتها بالعدل والعدل في التلقين
مستقار في العمل او تتولى بغيرها في كنفه التلقين في العمل
الراوية في جانبها اي جانب الشهور وان ضعف التلقين لان
التلقين في الضعيف قد يثبت به الجرح في التلقين في العمل
مما احبب التلقين في التلقين في العمل في التلقين في التلقين
وليس باخبارا عليها مع الحكم بغيرهم عندنا وان لم يرفع احد
النوازل وهذا الضعيف في التلقين في العمل في التلقين في العمل
وهذا حجة من علم المراتب ايضا بطريق اولي في التلقين في العمل
يخرج من وضع الرسالة فانها سلمية على الاختصاص وروايتها
على وجه الايمان انما تدين في هذه التلقين في التلقين في التلقين
في التلقين في التلقين فانما تدين في التلقين في التلقين في التلقين
قبل من التلقين في التلقين في التلقين في التلقين في التلقين
من التلقين في التلقين في التلقين في التلقين في التلقين
على ان التلقين في التلقين في التلقين في التلقين في التلقين

كثير

ما يصح ورود ما يزود كان الحشر غير الفتوى بحجة غير الفقه
 قبالا لحد كما لا يتحقق على من اطلع على حاله فالعمل بضمون المختار
 الضعيف قبل من الشيخ على وجه يجره ضعفه ليس بتحقيق
 لما عمل الشيخ به من غير كتب الفقهية جلد من بعد من القضا
 واشبهه بهم عليا الاكثر تقليدا لما لا من شذوذهم ولم يكن
 فيهم من يسير لاحاديث وينقب على آدلة بنفسه سواء الشيخ
 الحق بن ادريس وقد كان لا يغير العمل بغير الواحد مطلقا
 فله المتأخرون بعد ذلك ورجعوا الى الشيخ ومن بعده وقد اولى
 بمقتضى ذلك الحجة الضعيف لا سيما ما رآه في ذلك عمل الله تعالى
 بعد وهم في غير محله العمل به مشهورا وتبعوا هذه السيرة و
 يضعفون وتكونا من المصنف وحق المذهب لو جرد مرجع ذلك كله
 الى الشيخ وشمل هذه السيرة لا تكفي في غير الحجة الضعيف ورضا
 يظهر الفرق بينه وبين ثبوت قوى الحجة القوية بالعبارة
 احتياطهم فانهم كانوا ينشرون في قطار الارض من اول زمانهم
 لم يزلوا في ازدياد ومن اطلع على اصل هذه القاعدة التي بنينا
 ونعتمدنا من غير تقليد الشيخ القاضى الحق بن ادريس
 محمد ودالحق والسيد رضا الذين بنوا على ذلك قال
 السيد رضا الله تعالى كما بدأ بهجة الفروع المصنوعة في حديث
 الصالح قد لم يزل في فراغ قدس الله روحه ان الحجة جلية
 لم يزل الامامية مفت على التحقيق بل كلهم حاك وقال السيد
 حقيبه تالان فقد ظهر لنا الذي يقين به وجواب عنه قد
 كما حفظ من كلام العلماء المتقدمين انتهى وقد اكتفت لك
 بذلك بعض الحال وبقى الباقي في الحال لا زنا فينبه لهذا المقال

من من الرضا الى الحسين بالرياء وتوقرا الاكثر القاضى الحق بن ادريس
 الضعيف في غير القاص والمواظط فضلا الى الاعمال لا في ما
 الله فيحكم الحلال والحرام وهو حسن حيث لا يبلغ الضعيف
 هذا الوضع والاختلاف لما اشتهر بين العلماء المتفكرين من
 القضا على بادلة الشأن وليس في الحاشية والقصر غير مختار
 الغير ولما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله من قوله تعالى
 والاعانة انما قال من يلغنه عن الله فضيلة فانه ما اول
 ياتونها ايماننا بالله ورجاء نوابه اطاعة الله تعالى ذلك
 وان لم يكن كذلك وروى عن هشام بن سالم في الحديث عن ابي
 عبد الله عليه السلام انه قال من سمع شيئا من القرآن
 شيء فضعه كان له اجر وان لم يكن على ما يلغنه ولا فقه
 هذه المعاني الاربع التي هي اصول علم الحديث في ههنا
 عما رأت لعاني شتى منها ما تشترك فيها الاقسام المذكورة
 انا جميعا او بعضها بحيث لا يتصور الضعيف لو دخل فيه الوصول
 فانه من اقسام القاص وما يشترك فيها الثلاثة الاخيرة
 على ظاهر الاستعمال وان كان اطلاقه مضى وقد قدم منه
 كونه اعم من القاص ايضا ومجلة المشتركة ثمانية عشر نوعا منها
 ما يختص بالضعيف وهو ثمانية بجمل الانواع الفروع
 ستة وعشرون ومع الاصول ثلاثون نوعا وذلك على
 الحصر المجعول بالاستقراء لا يمكن ان يردوا اقسام اخر فقل قسم
 الاول وهو المشترك امور احدها المشترك وهو ما اتصل
 سنة مرفوعة من رواية الى شبهاه الى المصوم والكثرة

قال
 علي
 بن
 الحسين

يستعمل في كل ما هو من جنس ما هو عليه والله في كل ما هو من جنس ما هو عليه
 السند المرسى والمعتل بيا لمنازعة المرفوع أو لجهاد
 بسند متصل فانه لا يستعمل في الاصطلاح مستندا في الاطلاق
 يستعمل في المتصل مطلقا والمرفوع على ما رجع الى النبي صلى
 الله عليه وآله فان كان منقطعاً وثانيها المتصل يسمى
 ايضا للوصول وهو ما اتصل اساده الى المعصوم او غيره
 وكان في كل واحد من رواية قد سمعه من مرفوعا وما هو في
 بعض النسخ كالاشارة والمنازعة وهذا التيد اخل في كثير
 من الروايات والمعتل في الروايات الى المعصوم ام مرفوعا
 على غيره وتخصيص ما اتصل اساده الى المعصوم او لغيره
 بينهم هذا مع الاطلاق اما مع التقييد فيجوز مطلقا وان
 كثر هذا متصل الاسناد فلا بد من ذلك في الروايات
 وهو ما اشبه الى المعصوم من قول بان يقول في الرواية
 انه عليه السلام قال كذا او نقل ان يقول متصل كذا او نقل ان
 يقول فعل فلان بحضرة كذا ولم يحكم عليه فانه يكون قد
 اتقه عليه ولو لم يصرح بالقرين وهو كان اسناد
 متصلا بالمعصوم بالمعنى السابق ام منقطعاً بترك بعض الروايات
 او بامداد رواية بعض رجال سنن عن لم يلقه وقد روى
 من المقرين في الثلاثة ان بيننا لا خير منها وهو امن في
 بعض جهات وكل منهما على شيء ما صدق عليه الاخر مع عدم
 صدق شيء منهما صدق في الاخر ومادة تصادفها ايضا ان كان
 الحديث متصل الاسناد بالمعصوم فانه يصدر في كل اتصال

والروايات لشعور تفرقة ما له وتخصر المتصل بتصل الاسناد على
 الوجه المذكور والمرفوع كونه مرفوعا على غير المعصوم وتخصر
 المرفوع بيا شبيه الى المعصوم اسناد منقطع وتبين ايضا
 انما اهم من الاول مطلقا يعني اسناد صديقه جدها من غير
 يكون روجه من ما كذا كذا مشترك في الثلاثة في الحديث المتصل
 الاسناد على الوجه السابق الى المعصوم وتخصر من المتصل
 بحاله كونه مرفوعا او المرفوع بحاله انقطاعه ورايه المعصوم
 وهو ما يقال في سنن فلان عن فلان من غير بيان الحديث
 والاشياء والسماع وبين كذا في بعض روايته شبيهة منقطعاً وقد
 اعتل في حكم الاسناد المنقطع فتصل هو من قبيل المرسى
 والمنقطع حتى يتبين انشائه غيره لان الغرض من
 الاتصال لانه في النص الذي عليه جمهور المحققين ان كان
 يكون اجماعاً انه متصل اذا لم يكن للمعصوم اي ملاقات الراوي
 بالخدمة من روى عنه مع البراءة اي براءتها ايضا من
 التعليل بان لا يكون معروفاً ولا لم كيف التقاليد من
 من التعليل قد يجوز في الغرض مع عدم الاتصال
 نظر الى ظهور صديقه في الاطلاق وان كان خلافاً لاصطلاح
 والتهاد من معناه وقد استعمل اي المعصوم والمراد
 المصدر وهو الغرض في الاحاديث كذا الحديثين من يدان
 الاتصال فانه لم يرد في المرسى وراي الخرون في السناد
 كونه الراوي قد ادرك المروي عنه بالخدمة او كذا بينا
 والخرون على ذلك كونه مرفوعاً بالرواية عند الاظهر

اشترطها وشاخصها المعلق وهو ما عرفت من سبل الاستدلال
ولم يرد في اكثر قول الشيخ رحمه الله حين لا يجد في احد من
اورق زبارة عن الياء في هذا اسم او الصادق عليه السلام اورد
الشيء على الله قلنا والصادق فيها ونحو ذلك ما عرفت
من تطبيق الجدل والامتنان لا شتر التما في قطع الاتصال
ولم يستعملوا وما سقط وسطا اشاده او شتر في شترها
بالمقطع والاصل في استخراج المعاني في تطبيقها في المعاني
من جهة ثقة خصوصاً اذا كان العلم من جهة الاوراق
الشيخ في كتابه في القصد في روي في التقييد عند
الاحاديث منها وغيره من غير انه لم يذكر في شتر الكتاب
تأيداً لذلك واحد من ذكره في اول الشارح وهو حديث
حين يعلم الحديث يروي قوله المذكور لان الحديث في
الكتابها واللفظ حيث يكون الرواية به والصدق ما ذكره لا
يعلم الحديث من جهة ثقة يخرج المعاني عن التطبيق لا لاسال
او ما في حكمه وسادسها المقر وهو شتر لانها ما ان ينفر
به روي جميع الرواة وهو الافتراض المطلق والحقق بعضهم
بالشاذ وسباني انه يتا لهما وينفر به بالنسبة الى جهة
وهو المسمى كشيء ما هل يلد يعرف بكلامه والقيمة والكثرة
واحد من اهلها ولا يضعف الحديث بذلك من حيث كونه اولاً
الا ان يلحق بالشاذ في ذلك وسابعها المديح وهو ما اورد
فيه كلام بعض الرواة فيقول ان ذلك انه منتهى من الحديث
او يكون عند شتران باسنادين في يد وجهها في احدهما واحد

استاد

استادى الحديثين وتتركها الاخر ويسمع حديث واحد
من جهة شترتين في شتران رواه بعضهم بسند ورواه
غيرهم بغيره او شترتين في شتر مع اتفاقهم على شتر فيديج
روايتهم جميعاً على الاتفاق في المتن والسند والادق
الاختلاف وتعد كل واحد من الاقسام الثلاثة حراماً
المشهور وهو ما شاع عند اهل الحديث خاصة دور غيرهم
بان نقله عنهم ورواه كثير من ولا يعلم هذا القسم الا اهل
الصناعة ومندم وعندهم جميع الحديث ايما الاعمال اليها
لا من واضح وهو من المعنى اسم من التخصيص او عند غيرهم خاصة
ولا يصل اليه عندهم وهو كثير قال بعض العلماء اربعة احاديث
تدور على اللبس وليس لها اصل من بشر يخرج اذا بشرته
بالجنة ومن ازي زبانا فاصحده يوم القيمة ويوم عرفة
يوم حوكم ولما يلحقه وان جاء على قريش وناسها الغريب
يقول مطلق وهو انما غريب اسناد او متنا معا وهو متنا
نقد برواية منه واحداً غريب اسناداً خاصة لا شتر
يعرف منه من جماعة من الصحابة مثلاً او ما في حكمها اذا انفرقا
بروايته عن اخر غيرهم ويعتبر عند اهل غريب من هذا
الربعة وسدسها شترتين في سائدها المتنون الصحيحة
او غريب متنا خاصة بان اشتهر الحديث المسفر فرواه
عنه بغيره في جماعة كثيرة فانه يصير صحيحاً غير متنا
وغريباً لا اسناداً بالنسبة الى احد طرفي الاسناد فان
استاده مصنف بالجماعة في طرقة الاول وبالشتر في طرقة

الآخر تصدقنا بالاحمال بالنيات من هذا الباب
عزيب في طريق الاول لا سيما تفرده من الصحابة عن
كان قد خطب على المنبر فلم يذكر عليه فان ذلك ما
كونهم سمعوا من غيره ثم تفرده بعد عهده علقته ثم تفرده
عن علقته محمد بن ابراهيم ثم تفرده يحيى بن سعيد عن محمد
منه بورق طريق الآخر لتعدد روايته بعد من ذكرنا
حتى قيل انه رواه عن محمد بن سعيد الكوفي من مائة نفس وكل من
ابن اسمعيل البرقي انه كتبه من سبعة طبعين عن يحيى بن
سعيد رواه ذكرناه من تفرده الادوية بهذا المشهورين
المحدثين ولكن اثنى بعض المتأخرين انه روى ايضا عن علي
عليه السلام وروي سعيد الحدري واثني بن علفه ومن حديث
جمع بين الصحابة بعناه وعلى هذا فيخرج عن هذا الغرابة
وتطابقه في الاحاد دية كثيرة فان كثيرا من الاحاد ينفرد
به واحد ثم تعدد روايته خصوصا بعد الكتب المصنفة
التي يورد الحديث فيها كما لا يخفى وقد يطلق على الحديث
الناشر والمشهور الغرابة عنها على ما سنعرفه في تعريف
وعاشرها المصنف وهذا قول جليل لما ينهض باعيان المحدثين
من العلماء والتصنيف يكون في الرواية والتصنيف مراعاة بالرواية
المهمة والحيثية في العلوم بمراسم الزاوي والملاءمة وتصنيف جري
بجريته بن يبريد وغير ذلك قد عرفت العادة في كتاب الاحاد
كثيرا من الاسماء من ارااد الوقوف عليها فلنطالع المصنفين له
وايضاح الاشتباه في أسماء الرواة وننظر ما يبينها من الا

الحديث هو

وفقد شيئا من نسخته بقي الذين اثنى داود وعلي كثير من ذلك
المحدثين حديث من صام رمضان وابتهجه سنا من شوال تصفه
بعضهم بالسنة المحبة ورواه كذلك ومتعلقه انما تصنف
انما المشع او البصر فالاول كما ذكرنا من الاشياء شيئا واما
لان ذلك التصنيف انما يبرز للبصر بتقارير المروء لا للسمع
اذ لا يبرز عليه مثل ذلك لان التصنيف بعضهم عامم
الاحول بواسطه الاحاديث فان ذلك لا يشبه في انما يبرز
واشياء ذلك التصنيف انما يكون في النسخ كما ذكر في النسخ
كما ذكرنا في مائة من الحديث التي انشأها في مائة من الحديث
شرف بن عزة صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم في مائة من الحديث
بذلك ما روى انه صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم في مائة من الحديث
يد يد سيرة قوتهم انه صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم في مائة من الحديث
بعضه عن غيره وهو تصنيف معنوي يحجب وطا دي عشرة العالي
سنة وهو قليل الواسطة مع اتصاله وطلبه اى طلب العالي
الاسناد سنة عينا كثيرا الشلف وقد كانا في طريقنا الى الشام
في ارض البلاد لاجل ذلك يتبعوا اى السند بعد الحديث عن
الفضل المنطوق الى كل ما اذا ما من راويين يقال الاسناد الاز
الحفاظ جاز عليه فكلما كثرت الوسايط وطال السند كثرت
مظان الشجرين وكلما قلت قلت ولكن قد يتغير في النزول
من يدرى ليست في العلم كما يكون وطا او وثقوا وحفظوا واضبطوا
او الاتصال فيه يظهر للتصريح فيه باللقاء واتصال العالي
على ما يحتمله وعدمه كمن قالان فيكون النزول حينئذ اولى

ومنهم من يوجب القول مطلقا شيئا كما ان كثرة الحديث
 في حق المشتقة فيعظم الاجر وذلك ترجيح ما يروى في
 كتابي التفسير والتوضيح في العلموا من اعماله وفيه
 قريبا لاسناد من المصنوع بالفتنة الاستدلال في رده ذلك
 الحديث بعبارة بعدد كثير وهو العلم المطلق فان اتفق مع
 ان يكون سند صحيحا لم يرجح خبره عليه ما تقدم هو الغاية
 القصوى ولا يتصور ان الموقوف موجودا ما لم يكن موجعا فيكون
 كالمعروف ثم بعد ذلك المعتبر في ما هو في لاسناد الموقوف
 من حديثي الحديث كالتحقيق والتدقيق والتكليف للمعين
 من سويدي وانكالم لم يعمد بتقدم زمان سائر الحديث اي
 احدا لا يبين في لاسناد من علم زمان سائر الاخر ولكن اتفاقا
 في الحديث الواحد في لاسنادا وفي عدم الواسطة ان كانا قد
 عين واحد في زمانين متبعين فاقبلها سماعا اعلام في الخبر
 زمانا ومن يوجب اولي الله عليه السلام بالنسبة التي اعلمت في
 الحسينين يقتضيه بالعلم والتبني وشرفا عتبارا فليس محورا
 الخبر لكن قد اتممت حجة من آية الحديث فذكرناه لذلك
 يوجب العلم معنى راجعا وهو تقدم وفاة الراوي فان اعلنا
 من اسناد اخر يرويه في الحديث مع اخر وفاة من هو في حقه
 مثاله ما يرويه باسنادنا الى جنتنا الشهيد عن السيد محمد
 الذين من العلامة جمال الدين بن الحنفية فانه اعلم من روي
 عن الشهيد من خبر الذين من المطهر عن والده جمال الدين
 سادى لاسناد ان في الحديث تقدم وفاة السيد عبد الله

المنز

بالبيعة فخر الذين من خمس عشرة سنة والكلام في هذا العلم
 كالذي قبله وانما مشروها وهو ما رواه الراوي
 الثقة فاعلمنا ما رواه الجهمي ان لا يكون شيئا بالعبارة
 ما يابله فانهم يروون العلم للعلماء الرجحان لخطوطهم ان كان
 العلم في لاسناد صحيحا واحفظا واضبطا وان كان الراوي الشاذ
 فسادا من رده لشدة رده ومجربيته بقوله الاضاح
 الثلاثة ولا يظهر فكان الراوي للشاذ اخطأ الحديث
 الاضبط للعلماء من خبر من روى ما يابله فلا يرد لان
 في كل منها صفة راجحة وصفة مرجوحة فتساوى فلا
 ترجيح وكذا ان كان العلم لراوي الشاذ مثلهما في مثل
 الاخر في الخط والاضبط والعدل فلا يرد لان سماعه من
 الثقة يوجب قبوله ولا رجحان للاخر عليه من تلك الجهة
 منهم من رده مطلقا نظرا الى شدة رده وقوة العلم بحجة جارية
 الشهور ومنهم من قبله مطلقا نظرا الى قوة رده في الخبر
 ولو كان الراوي الشاذ لكانت الغيرة في رده حجة من رده
 لجمعه بين الشذوذ وعدم الثقة يقال لعل ما يابله المرفوع
 ومنهم من جعلها ايماءا شاذ والذكر من رده يبين معنى الشاذ الله
 وما ذكرناه من الفرق اضبطا والشعرا السلسل وهو ما
 سماع فيه رجحان لاسناد على صحة التسديد بالاصحاح
 مما لا ينافي في الراوي الحديث سواء كانت بالاضبط
 او بالحالة فولا نقوله سمعت فلانا يقول سمعت فلانا
 الى انتم في منتهى لاسناد اطهرنا فلان والله قال

والله
 قال

أخبرنا فلان قاله إلى آخر الأسانيد كالمسلسل بقرينة سورة
أو ضا كحديث التثنية باليد والقيام حاله الرواية
والأكثر ما شاء الله وألحق باليد في حديث علي بن أبي طالب
الذي هو حديث علي بن أبي طالب في حديث علي بن أبي طالب
بالمسلسل فانه تضمن اوصاف بالقرينة في قوله كل واحد صاع
يا كذا في صاعه بيا فلان وقوله فما مست حنا
وقوله من الرين من كذا والقول وهو نفس المسلسل من كل
من رجال الأسانيد والمسلسل بالمعنى فانه تضمن اوصاف
كقول كل واحد يقين فلان بين لغة لغة والقول وهو المعنى
ومثله المسلسل بقرينة إلى جنبه ويزور والمسلسل إلى جنب
وساوى والمسلسل بالقرينة على الأسانيد من الرواية
حاله في الرواية كالمسلسل بالقرينة في أسانيد الرواية كالمسلسل
بالقرينة والاحد من أسانيد الرواية وأما أسانيد الرواية
بما بينهم وتلك المذكرات وقع في جميع الأسانيد
وقد يقع المسلسل في منظم الأسانيد دون جميعه كالمسلسل
بالقرينة وهو قول ما يسمعه كل واحد منهم من شيخه من
الاحاديث فان تسلسله بهذا الوصف ينتهي إلى سفيان بن
صبيحة فقط وانقطع في سماعه عن غيره وفي سماعه من
ابن قايوس وفي سماعه من عبد الله وفي سماعه من النبي
صلى الله عليه وآله ومن رواه مسلسلا إلى انتهاء قصده
وتحدا الوصف وهو المسلسل ليس له دخل في غير المسلسل
وعده وما هو من من الرواية وضرب الحافظ

عليها ما لا يتم لها وفيها شذوذا على ما بدأ القبط
المسلسل على إذا الحديث بلحاظ الرواية تنق بها من التي هي
الله عليه وآله وانقلها على أسانيد السماع لانه لا يثبت
الرواية على ما ينبغي وقوله ما قبل المسلسل من ضعف في
بالمسلسل بقدر ما في حديث كذا في أصل المتن ومثله
أي من الحديث المسلسل ما يقطع تسلسله في أسانيد
كالمسلسل بالقرينة على التفسير مثلا لانه قد ورد في المتن
بشيء من خلاصة روايع عن مالك بن أنس عن مالك بن أنس
في حقه والرواية تقع في المتن بان يروي فيه كلمة في
رواية تنق بمعنى لا يستفاد من غيره وفي الأسانيد كما
يزيد عنهم بانسار واستشهاد ثلاثة رجال معينين مثلا
فيروى بالمزيد ما رويته وأما وهو المزيد في المتن
مقبول لما وقعنا زيادة من الثقة لان ذلك لا يزيد على
ابن أبي حنيفة مستقل حيث لا يقع المزيد من أسانيد الرواية
غيره من الثقة ولو كانت الثقة في العموم والحضرة
المروي بغير زيادة عما يدور فيها فيصير لها أسانيد
فيكون مستند كالمسلسل وقد تقدم حكمه مثله حديث
وجعلنا لنا في الأرض مسجدا وتراها ظهورا قبل الزيادة
نقد بها بعض الرواية وروايتها لا تكون لفظا جعلت لنا
مسجدا وظهورا فإرواه الجماعة قام لتناوله أضافات
الأرض من الحجر والرمل والغراب وقارواه المنقر ذلك
بما في زيادة من غيره بالتراب وذلك تقع من مخالفة يتسلف

المزيد

به الحكم والثاني وهو المريد في الاستدلال بالاسناد
 وارسلوا او وصله وخطه من اوس فبعد الى المصنف
 ووقفوا على من دونه ونحو ذلك وهو موقوف كالاول
 بعض المنها في لعدم المناقاة اذ يجوز اطلاع المستند
 والموجه على ما لم يبلغ عددا او غير ذلك من المنها
 وبالمجمل في تركه لزيادة غير المنها فيه فيقبل وقيل لا رسل
 وقع فخرج في الحديث بناء على ان الرسل يخرج على الموقوف
 كما يقدم الموجه على التقدبل عند تعارضها وفيه
 اية في هذا الدليل منع الملازمة بين تقديم المخرج
 التقدبل وتقدم الارسل على الوصل مع وجود الفارق
 بينهما فان المخرج انما تقدم على التقدبل بسبب زيادة العلم
 من الخارج على التقدبل لا يربح على الظاهر والاطلع الخارج
 على ما لم يبلغ عليه التقدبل وعلى زيادة العلم الذي اوجب
 تقديم الخارج منها في ضرورة تعارض الارسل والاصحاح
 من وجوب لا مع من ارسل لان من وصل اطلع على الراوي
 الحديث فالتاريخ ومن ارسل لم يبلغ على ذلك فلهذا لم يستند
 بجهله به ذلك يقتضيه جميع من وصل على ان ارسل كما تقدم
 الخارج على التقدبل بقليل التاكيد وتخلص عنه هذا الخلاف
 وصحفا لا اختلاف تطلبا منه لا ان يخصه فانما يخرج
 التصلب منه ليس يختلف انما هو مخالفة الفخر وما قد ادى
 معناه كما يتعلمه قوله وهو ان يوجد على شانه متصا ذات
 في المعنى فلا يترك قيد به لانا الاختلاف قد يكون معه الموجه

منها

بينهما فيكون الاختلاف تلافيا خاصة وقد لا يمكن
 ويكون تلافيا واما على التقدبل من الاختلاف فلا
 مستحق وسيله اي حكم الحديث المختلف المجمع بينهما
 يمكن المجمع ولو بوجه بعيد بموجب تخصيص القسام بينهما
 او انفسيد مطلقة او حمله على خلاف تلافيا من استعمل بينهما تقدم
 لا عدوى وتقدمت الامور في كمالها من غير ان يكون العلم
 الثانية وكذا البراءة على جميع تلافيا تقدم وسفعل بورد في
 اي لا يورد اطلعه المرافقة من صاحبها الى الراوي من امر
 الرجل اذا وقع في ماله المرض والمصح صاحبها بل الصلح فضلا
 للمبرين الاختلاف من حيث دلالة الاول على نفي العدوى
 اثباتا على انما تها وصيد المجمع على الاول على ان العدوى المنفية
 عند عدم الطبع بغير كون المبرين يردى بطبعه لا يفعل الله
 وهو الذي يعتقد الجاهل ولهذا قال صلى الله عليه واله
 اعدوا لاوله لانه لما في العلم بالاسلام بان الله تعالى جعل ذلك سببا
 لذلك وحظه من الضر الذي يقب وجوده عند وجوده
 مع ان المؤمن هو الله تعالى وشده قوله صلى الله عليه واله
 المجدوم فرائك من الاسد ونبيه عن دخول بلدي يكون فيها
 الزنا ونحو ذلك فلا يمكن المجمع بينهما فان علمنا ان احدهما
 ناسخ فدمناه والاربع احدهما يرجح المعنى في علم الجمهور
 صفة الراوي والرواية والكثرة وضرها وهو انهم تواروا علم
 الحديث لانه يضطر اليه جميع كل اهل العلماء حتى يثبت
 الفتوى ولا يملكها القيام به الا المحققين من اهل الصغار والعرا

على المعاني والبيان المتضمنون اي المبكثرون بقوم من
 الفقه والاصول الفقهية وقد حنفه في كثير من
 الشافعي فرائض قديمة ومن احبنا الشيخ ابو جعفر الطوسي
 رحمه الله قال كاتبا لا يستصاير فيها اختلاف من الاجاز
 ويجعل بين الاحاد في حجب ما فهم منه وقامنا
 يتفق هناك على جميع واحد من اراد الوقوف على حاله
 فيطالع المسائل الفقهية المتلازمة للفقهاء وروايتها
 مختلفة بطالع على ما ذكرناه وما در عنها النسخ
 فان من الاحاديث ما ينفى بعضها كالفان والاول
 هو النسخ ما اى حديث دل على دفع حكم شرعي سابق فالحديث
 المدلول عليه بما ينفى الحكم فيقبل النسخ وغيره ومع ذلك
 خرج به ناسخ القرآن والكلم المرفوع شامل للوجود في الحديث
 خرج بالشرعي الذي هو صفة الحكم الشرعي المستلزم بالحديث
 يرفع به الاباحة الاصلية لكن لا يستلزم فيها وخرج بالسنة
 الاستثناء والصفة والشرط والاعتبار والواقع في الحديث
 فانها قد ترفع حكما شرعيا لكن ليس ما بقاوا لتناقى وهو
 ما رفع حكمه الشرعي بل يزيل ترمي متاخر جنة ويؤيد العلم
 بالقابلية على الاول وهذا من صحيحهم حتى ارجل بعض اهل
 الحديث منه ما ليس منه لغفاء معناه وطريق معرفته
 النص من ابو علي عليه السلام له مثل كنت نهيتكم عن زيارة
 القبور فزوروها او نقل الصحابي مثل كان اخرا لاصحابه
 رسول الله صلى الله عليه واله ترك الوضوء واستسسه القنار

الناس
 قبيحة

على ما في
 النسخ

هذا هو النسخ
 الذي هو نسخ الحكم
 الشرعي المستلزم
 بالحديث

القديم

الناسخ فان المتاخرية بها يكون ناسخا للمستقدم لما روي
 من الصحابة كما فعلوا الاحداث فالاحداث او الاجماع كذا
 قبل شارح المحقق في الامة الرابعة في نفيه الاجماع على خلاف حديث
 لا يخلو الحديث والاجماع لا ينفى بقية واقفا على النسخ وقام
 حديثها الغريب لفظا احسن زيد عن الغريب المطلق متنا
 اما سنا فانما تقدم وهو متا اشتغل مشد على لفظ عام
 بعيد عن التزم القلة استعماله في النسخ عن اللغة وهو من ميم
 من علوم الحديث يجب ان تثبت في ما شد تثبت لا تشكك
 وكثرة مصان اللفاظ الغريبة فيها طعم في ناسبا المراد
 المتقوى غير ما لم يصل اليه وتلا في نفسه في جعله من العلماء
 قبل اول من صنف فيها الفرض سهل وقيل ابو جعفر
 ويصيرها ابو عبد الله القاسم بن سالم ثمانين قديمة ثم نظا في حديث
 انها ثم تبعهم بغيرهم بيزيد وقيل كذا في الحديث فانه يلعب بها في
 النهاية في الزيادة في ضايق في الغاي في كفاية والحديث في الزيادة
 من يرويه في القرآن مع الحديث غير من ذكر من العالمين
 الله تعالى سبحانه وتعالى من هذا المفعول وهو ما اى الحديث
 بالقبول والاعمال بالمتقوى الامم من من اللسان اليه اي
 من غير انما في الحديث وهذا وهذا الايضار دخل هذا التوكيد
 في القسم المشترك بين الصحيح وغيره ويمكن جعله بين ارفع النص
 لان النسخ يقبل مطلقا الا في ارض بخلاف النصيف فان منه
 المقبول وغيره وما يرجح في قوله في القسم الاول انه يشمل الحسن
 والمرتق من ان لا يعمل بما سلفا قد عمل بالمقبول منها حيث

يزيد

يعمل بالقبول من التضعيف بطريق اولي يكون حينئذ من القسم
 العام وان لم يستعمل التعميم ليس يتم القسم ثالثا والقبول كالمعنى
 غير من حقللة فحال المحققين من اصحابنا وامرهما بالرجوع
 الى دليل يتم قد روي حديثهم وعرف احكامهم التعميم وانما روي
 بالقبول لان في طريقه بعد بين حديثي وداود بن الحصين وما
 ضعيفان وغير من حقللة لم يثبتوا لاصحابهم فيه صحيح ولا
 تعد على اكثر من روي عندي سهل في حقه توثيقه من محل
 اخر ولان كما قد اهلوا مع ما تروى في هذا الاستاذ عتيدوا انما
 منه وعلموا بضعفه بل يوجبون عتبه الثقة واستعملوا منه في
 كلامهم مضمون مضمون لا وشيخ تضايفه الفقه كثير الضمان
 ما يقتضيه من الاوصاف بالحدوث الضعيف وهو من اول
 الموقوفين وهو ضمان مطلق وقيد فان اطلق مطلقا فهو
 روي عن صاحب المصنوع من بيننا انما من قولنا ونعمل او
 عنه فما مطلقا كان مع ذلك سند ام منقطعاً وقد يطلق
 وغير المصاحب المصنوع مثله وهذا هو القسم الثاني من ذلك
 وقده فلا ان على ثلاثا فان كان الموقوف على غيره مطلقا
 يطاق على الموقوف الاثر اذا كان الموقوف عليه حيا بالنبى
 صلى الله عليه واله ويطابق على الموقوف عليه والمطل كذا في
 الفقه واما اصل الحاشية فطالوتون الا يطعموا ويصلوا الا
 اعم منه مطلقا وقد تقدم وسبق اي من الموقوفين تعيب الضمان
 لايات القرآن عملا بالاصل ويجوز الضمير للعالم بطريقه من
 فلا يكون ذلك حاشا وقيل هو موقوف على الظاهر من قوله تعالى

الثقة

حاشا

والسرور

وللمنفرد فيه انه اعم فلا بد له على الخارج ومثل ثالث
 اذ قد قولنا الربع مطلقا يتبعه بيان بسبب نزولنا به
 الصغار اي من ذلك يكون مرفوعا ولا فلا كقولنا كذا
 نقول من ذلك مائة من درهما في قبيلها عمه الولد ليعمل فانك
 الله تعالى نسا كدرت كذا فاعلم ان كذا في قبيلهم يكون مثل
 هذا مرفوعا ولا يشتغل في الاضافة شي الى رسول الله صلى
 الله عليه واله متعدد وفي الموقوفات وقوله اي قول الصغار
 كما تشمل كذا او نقول كذا ونحوه اذ اطلقه فلم يقيد بزمان
 او مكان ولكن لوضيعة الى رتبة سلم فموقوف لان ذلك
 لا يستلزم اطلاقه النبي صلى الله عليه واله ولا امر به بل هو
 اسم فاذ كان مرفوعا على الاصح وفيه قولنا واذ مرفوعا ولا
 يجوز ان كان كذلك بل اضاف الى رتبة سلم الله عليه واله فان
 اطلاقه مرفوعا لم يكن مرفوعا بزمان او مكان بل هو
 والاصوليين من حيث ان اطلقا يكون صلى الله عليه واله اطلق
 عليه فموقوف فيكون مرفوعا الى فاعلم ان كون جميع الصغار
 كانوا يعمون لان الصغار اي ما ذكره هذا اللفظ في مرفوع
 الاجتهاد فلما يصح الاستيعاب اذا كان مرفوعا جازم لا يشمل
 البعض لا يكون جهة وهذا هو صحيح القولين للاصوليين من
 قبلنا انه لو كان فعل جميع الصغار لما ساء الخلق بالاجتهاد
 لا ساء عاقلها الاجتهاد كذا ساء فلا يشمل جميع الصغار
 الجيب بان طريق ثبوت الاجماع يلقى لانه منقول بطريق
 الاخذ فيكون عاقله وهذا يثبت في الاجماع في رتبة

جاءه

يكون

قوله
عليه السلام

الله عليه وآله وفيه خلاف وان كان الحق جوازاً وكيف كان
الموقوف فليس بحجة ولا حجة مستند على الاصح لان مرجعها الى
من وقف عليه وقوله ليس بحجة وقيل هو حجة مطلقاً
فلا خلاف في الموقوف وهو ما جاء فينا بعين وبين في كلام
وهو تابع لمصاحبه الامام ايضا فان في معنى التابى صلوات
صلى الله عليه وآله عندنا من قولهم اي انما التابى في كلام
موقوف عليهم ويقال له المقطوع ايضا وهو ما تروى في الحديث
الاول لان ذلك موقوف على صاحب المقصود وهذا على التابى
واخص معنى من معنى الموقوف المقيد لان حديثه يقتضي التابى
والمقطوع يختص به وقد يطلق المقطوع على الموقوف بالمعنى
السائر الا ان يكون مراد قوله وكلمته انما يطلق الفقهاء على
ذلك وكيف كان معناه فليس بحجة اذ لا حجة في قوله من وقف
عليه من حيث هو قوله كما لا يخفى لما ذكره المرسى وهو ما ذكره
في المقصود من قوله كنه والمراد بالادراك ههنا التلاقي في
ذلك الحديث بالحق عند بان رواه عنه بواسطة وان ادرك
بمعنى اجتماع مدته وقوله بهذا المعنى يقتضي انما التابى
عن النبي صلى الله عليه وآله وان يروى الحديث عنه صلى الله
والله بواسطة صحاح الشريعة كان الراوى تابعيا ام غير تابعي
او كبريا وسواء كان انما فقط ولعلنا انما وسواء كان رواه بغير
واسطة لانما التابى قال رسول الله صلى الله عليه وآله ولا
او بواسطة فيها بان يخرج بذلك وتوطأ مع قوله تعالى
كفر له عز وجل وعز بعض اصحابنا ونحو ذلك هذا المعنى لما

ان الموقوف ليس بحجة
المقصود من قوله
كونه تابيا اوله
انما هو معنى التابى
في الحديث
انما هو معنى التابى
في الحديث

المرسل

في كلامه صلى الله عليه وآله وقد عيّن المرسل كما
التابى الى النبي صلى الله عليه وآله من غير ذكر الواسطة
كقولنا في معنى التابى قال رسول الله صلى الله عليه وآله
لكن وهذا هو المعنى الاشهر له عند الجمهور وقيدوا
ما ذكرنا لان التابى المرسل كبريا كان التابى والمرسل
واقتضى ما بيننا منهم معناه العام الذي ذكرناه ويطلق عليه
اي على المرسل المقطوع والمقطوع ايضا باسقاط شخص واحد
من اشياء والمقطوع اي مستغنى شديد ومعناه ما يروى
تابعيا للتابى من قوله فابدا فيه قال رسول الله صلى
الله عليه وآله ليس بحجة مطلقا سواء ارسله
الخطابي ام غيره وسواء اسقط منه واحدا ام اكثر
كان المرسل جليلا ام لا في الاصح من الاقوال للاصوليين
واحد من ذلك الجليل كما لا يخفى فيحصل قوله
ويروى في الحديث بزيادة الساقط فيقولون انما التابى
وهو رواية ليس بعد بل لا علم لان يعلم غيره قوله
من الرواية غير الثقة كان في غيره من اصحابنا على ذلك
منهم وتبعوا في السبب عندنا التابى فيقولون مرسله ويصير
قوة المسند وفي تحقيق هذا الحديث وهو العلم بكون المرسل لا
يروي الا من الثقة وتطوّل في استدلال العلم ان كان هو الا
لمرسل بحيث يجد في الحديث ثقة فخذ في صحة التابى
ولا بحث فيه وان كان لا يحسن الظن به في انما يرسل الا من
ثقة فهو غير كاف شرعا في الاعتماد عليه ومع ذلك فغير

بعض النسخ في بعض النسخ
في الحديث في بعض النسخ
انما هو معنى التابى

مختص من يقتضيه به وان كان تشاده الى اجتناره بانها لا
 الا على الثقة فترجعه الى شهادة بعدالة الراوى
 الجليل وبيان مع ما فيه ويقتضى قبوله فالاعتقاد على
 التعديل وظاهر كلام الاحكام في قبول مرسل ابن ابي عمير
 المصنف الاول ودوننا بثلاثة حقايق القناد وقيل انهم
 البشري في ذلك ومنع تلك الدعوى وانما الشافعية
 فاعتقدوا من مرسل ابن ابي عمير ويحكموا ما سئل من
 اخر ولما يوافقوا اورد عليهم من ان الاعتقاد وحده لا يثبت
 دون المرسل فتبع لغيره بالمتسدد بغير حجة لا سدا الذي
 الارسل الحق يحكم له مع ارساله بانها سادس صحيح تقوى به الحجة
 دليل واحد وظاهر القاية في جميعها دليلين جميعهما معتد
 معارضته دليل واحد وقيل بالاصح على خلاصة من الجواب
 قبلوا المرسل طاعة اذا كان مرسله ثقة وقيل الراوى في
 الحديث عن اكثر من مائة من ان الصحيح لا يجوز انما يجوز عن
 المصنف على ثقة عليه والله الاوله صحته اختياره وافا يكون
 كذلك فاطن العدل الذي ان علة التثبت هو التثبت على الضيق
 وكيفية متقية فيجوز القول بان المستند على ان يكون مرسل
 فانه يحتمل ان يكون من فلان وفلان رواية له ذكر فلا يقبل الا
 ان يتفصل في التثبت بان لا يسجل احدا عنده على انه قال اولى
 من له على انه سئل فقال اذا اخذنا لا مان لم يتفصل على اخذنا
 وانتفاء علة التثبت مع قوف على ثبوت العدالة وقول الراوى
 فلا من فلان يقتضى بطلان الرواية عند غيره باسطة

نوع

نوضع في ذلك لا بد ان مثله غير متحمل لكن الظاهر خلافه
 وطريق ما يطمح اليه ارسال في الحديث على ان جعله في الاول
 عدم التوافق بين الراوى والروى عنه اما كونه من غيره
 تضمنه الادلة لكن لا يجتمعها وليست له منه اجازة ولا حجة
 ومن الجواب الى الشافعية انفسه بنحو رواية الرواة وانهم
 راوا عن الحكم وراى حالهم وقد اقتضوا انهم راوا عن
 شيخهم فلهذا اتبع كذب دعوى الشافعية ان يعتبر في الرواية
 من الراوى عنه بصحة جعل اللقاء وقدمه مع غيره
 مدد اللقاء لمن فلان وقال فلان كذا فانها والاشعلاق
 تاله كونه قد حدثه يحتمل ان يكون قد حدثه فانه لا يحتمل
 بالتثبت كونه غير راو عنه بغير ارسال وموضع من التثبت
 وسياق الرابع للعلل ومعرفة من جعل علم الحديث روايتها
 ومعرفة ائمة السلف خفية فاحتمل فاحتمل فيه في نفس الامر
 وظاهر السلف منها بل الصحة وانما يمكن من ذلك الاصل
 القبر بغير الحديث ومعرفة من راى الرواية الضابط لذلك
 وأصل العلم التثبت في ذلك ويشعان على ادعاء العلم
 المذكور بغير الراوى بذلك الطريق او المتن الذي ظهر عليه
 قرأ من العلة ومما فيه غير الحق ذلك مع التمام قرأ من تنبه
 المعارف على تلك العلة ورواها في الموصول او وقت في
 الموضع آخر لا يحدث في حديثه وهم راوه او غيره ذلك من
 الاسباب المعلقة للمحدثين يجب على المتن ذلك ولا يلزم
 اليقين على الحق حكم ما يتبين من ارساله وغيره فيحكم بما يروى

بالنقيب

معرفة

في ثبوت تلك العلة من غير ترجيح فوجب الظن فيكون قد روي
 العلة عند الجمهور بغيره من جهة الحديث على تقدير كونه مطلقا
 الصحة لولا ذلك ومن ثم شرطوا في ترجيح الصحيح ما كونه
 من العلة وانما احصاينا فلم يشترطوا السلامة فيها وظنوا
 فيقسم التحصيل على جهة قارون المثل كما روي الشيخ الشاذلي
 ويقتضيهما فثبتنا على هذا الاختلاف في تحريم الاخطار
 واعلم ان هذه العلة توجد في كتاب الهندية متناوستانا
 كثيرة والتعويض الى غيرها يخرج الى التطويل المناهض لغيره
 الخاص بالمدلس بغير اللام واستفاد من المدلس في بعض
 اختلاط الظلام سري بذلك لانها في الحقيقة لا تروى
 لم يصح بغيره فادعهم سماع الحديث من لم يجد منه كما يظهر
 قوله وهو ما اخفى عليه اما في الاسناد وهو ان يروي عن
 ابي حنيفة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن
 حقه عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 لا يقول حديثنا ولا غيره وانما اشبهما لانه كذب بل يقول قال
 فلا يروى فلان وغيره كذا في فلان وغيره حتى يروى في غيره
 العبارة اهم من ذلك فلا يكفر ولا يذم ولا يسلط المدلس في
 الذي لا يروى ولا يوقع المدلس في رواية الحديث بل يقطع عن
 ركايله بعد ما وصفوا السنن للحديث بذلك وهذا ان
 الموضع تدليس في الاسناد ولما التدليس في الشيخ لافي
 نفس الاسناد فذلك ان يروي عن شيخ حديثا سمعه منه
 لكن لا يجب معرفة ذلك الشيخ لعجزه عن الاقراض فيسببه ما روي

صح

باسم الله في معرفة ما اوتيه به ان بلما قيل في معرفة
 بها او يصفه بالاعرف به فلا يعرف واسم اعلم القائل الثاني
 من المدلسين ليعتبر من الاول لان ذلك الشيخ هو ابي بصير
 اما ان يعرف في ترتيب عليه ما يليه من ثقاة وشيوخه ولا يفتقر
 فيه الى الحديث فيجوز الاستدلال به لكن في تتبعه للمروية
 وشيوخه بطريق معرفة حاله فلا يفتقر للحديث فضل ذلك في ذلك
 انما المثل يستعمل في ذلك كان منافع بينهما اقتضاة ولم يسهل ترك
 حديث حسن المدلس ومنه عجز واضح والقسم الاول من التدليس
 ما يروى عن المدلس من ما يروى عن المدلس مع كونه مقطوعا في خبر
 عليه الحكم من جهة حتى قال بعضهم بالتدليس في الحديث وفي
 صحيح فاعلم بذلك قولهم بغيره انما هو في الحديث ثم روي
 حديثا غيره بغيره فغيره قوله خلافه فيقول لا يفتقر مطلقا
 ورواه من الحديث في الحديث الذي يروي عنه منه حديثا غيره
 وصل الشيوخ وانما المثل يروي عليه احكام شرعية كما
 مستغنية كونه للتدليس في وضع وقيل لا يخرج بذلك بل ما عرفت
 التدليس في رواية الا ان المدلس كونه ثقة يدونه والمدلس
 كذا في بعض ما اوردوا في الحديث وهو القبول للحديث في بعض
 ما يقتضيه الاصل في الحديث ما لا يروى في الحديث الا من يروى
 في الحديث كحكم المدلس في موضع هذا المقتضى لانا التدليس في رواية
 في امثلة ولكن يقتضي الرواية في اسناده لا يفتقر لوصف فلا حكم
 باسناد المدلس الا مع اتيانه بلفظه لا يحتمل التدليس بخلاف غيره
 يحكم على من يروى الاسناد لانا من حيث الامتناع له واعلم

وإنه

ان عدم الفاء الموحدة للبدليس يعلم من نفسه بذلك ويجوز
 على ما علم عليه ولا يكون يقع في بعض الطرق زيادة راو
 بينهما ما لا يمكن ان يكون من الزيد فيه ولا علم في هذه الصورة
 يحكم على انهما لا تضل الا في قطع السائر من القطر بين
 الحديث وهو ما اختلف رواة المراد به الجسر فيقال الراوي
 الواحد فلا يزد عليه في الحديث حيث قلنا او اسنادا اخرى في قوله
 على وجه لا يخرى على وجه الخرجا الف له واما ما يقع في الوصف
 الاضطراب مع تساوي الروايتين المختلفتين في الحديث فغيرها
 بحيث لا يوجب احد على الاخرى ببعض المرحلات اما لو ثبتت
 احداهما على الاخرى ببعض من الوجوه كان يكون دليلها على حفظ
 الاضطراب او الكرمية للرواية عنه وغير ذلك من وجهه والبرهان
 فالحكم للمراجع من الامور من اولها من اولها يكون مضطربا ويقتضي اضطراب
 في السند ان يروى الراوي تارة عن ابيه عن غيره مثلا او تارة عن
 بلا واسطة وتارة عنه من ابيه عن غيره كما اتفق ذلك في رواية السند
 صلى الله عليه واله بالخط المصلي تارة حيث لا يجد المصلي ويضع
 الاضطراب في المتن دون السند لم يراعيا راوهم عند استنباطهم
 بالفرقة بوجه من التماسه لا يمكن فيكون حيزا او بالكلية قوله
 في الكتابي باقول وكذلك في التمهيد في كذا من النسخ وفي بعضها
 بالتالي واختلف القوم بسبب ذلك حتى بين الفقهاء الواحد
 مع ان الاضطراب ينجم من العمل بضمير الحديث سلفا وروا قبل
 بترجم الثاني ووقع الاضطراب من حيث حصل الشيخ في يد بعض
 فيرجع على الرواية الاخرى بذلك وطال الشيخ اضطراب من الخطي و

واحد من وجوه الحديث وفيها ما لا يظهر من يعرف من ينفذ على المثال
 الشيخ وطرق فتواه فاما مشيئة صاحبها ليشي مثل ذلك بل
 يثبتوا واضطراب غيره ما يعرفه المحققون ويكون الاضطراب من
 راو واحد كذا الرواية فانها لم تفرع الى اياق في الحديث ومن
 دولة اربعة من الحديث يدعي كل واحد وجه يخالف ما رواه الا
 المطابع المقلوب وهو حديث وروى بطريقين يروي بوجه اما
 الطريق اربعة من وجه له خاصة بحيث يكون احدى سنده اربعة
 وقد يقع سائر الحديث فيتمثل بالحق في يمين من احسن مطبوع
 وكثيرا ما يتفق ذلك في اسناد التمهيد في مثله من غير ان يكون
 من ابي واحد فيتمثل في يمين من يمين يمين فيقال في اسم غيره
 من الاضطراب الموجبة للقلب وقد يقع ذلك في المقلوب من العلماء
 لبعضهم الاخوان اى امتحان عظيم وضبطهم كما اتفق ذلك لبعض
 العلماء ببغداد وقد يقع القلب في المتن كحديث السبعة الذين
 ينظرون في عرشه وفي رواية يصدق بصدق فلفظا فاحتل لا
 يعلم بينه ما يقع فقال له فاما القلب على بعض الروايات واما
 هو حتى لا تعلم ما له ما يقع بينه كما ورد في الاصول المعينة
 التماس الموضوع وهو الكذب الخلق المستوعب وهو ان
 اضلعه وصنعه لاضطراب حديث الكذب فان الكذب قد
 يصدق وهو في الموضوع شر اقسام الضعيف ولا يحل روايته
 للعا لوردا لاسيد الخالاه من كونه موضوعا لاجل غيره من
 الضعيف الخلق المصدق حيث يجوز روايته في الحديث
 فلا تهرب كما سياتي ويصرف الموضوع باقرار واضعه وقصده

بازن قلوب بعض رجاله

واضعه

فصل في حكمه على الموضع في فصل الامر ليعتد القطع
 يكون موضعاً لموازاة له في اخره وانما يقطع بحكمه لان
 الحكم يتبع الطعن غالب وهو هناك كذلك وكان لما تعلق
 المقرب بالقتل ولا وجه للمعترضة بالان احتمالاً لا يكون كاذباً
 فيما اعترف به وقد عرفت ايضا بركا كذا الفاظه ونحوها ولا
 العلم بالحديث ملكة قوية يميزون بها ذلك طائفاً يميزون
 من طائفة تافهة وهتكة اوضاعهم فوجاً وتعرفوا بالامر بالملة
 على ذلك متقدمة والوقوف على الفاظه ووضعها من غير تعبد
 كما وقع لنا من موحى الزاهد في حديث من كبرت صوته
 بالليل حسن وجهه بالليل قبيح كان يحدث شيخ في جماعة
 فدخل رجل من الوجود فقال الشيخ في اتساع بيته من كبر
 صوته بالليل الخ في قوله الثاني بن موسى انه من الحديث في قوله
 والارضون اخصاف منهم من تصدقوا بقرب به الى الملوك
 وانما الدنيا على عتبات من ابراهيم دخل على المهدي بن
 وكان يجهل بالحكم والادارة من الاماكن البعيدة فزوى حلياً
 عن النبي صلى الله عليه وآله في خفا عافراً وفضل اوضح
 فاسر له بعشرة آلاف درهم فلما خرج من المهدي ما شهد ان قتاده
 فقال كذاب على رسول الله صلى الله عليه وآله ما قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله عليه والسجاس ولكن هذا اذا كان تقرب اليها
 واسر بها وقال لا تحلته على خلق منهم قوم من السوء
 على رسول الله صلى الله عليه وآله والمعاذ ديت يرتفعون بها انفسهم
 لاهل بن خنبل يحيى بن معين في مسيل الرضا فانه واعظمهم رداً

يكون

موضع حاجته

في قوله
 في قوله
 في قوله

من انفسه

من انفسه منهم الا ان يعد الصالح غير على فاحسب بوضع
 انه زعم انه وضعه حسنة لله تعالى وتقدر اليه ليعتد
 تأويل الناس من الله تعالى بالترتيب والترتيب فقول لنا
 موضوعاتهم ثقة لهم وكونوا اليهم نظروا حالهم بالصالح
 والزهدي يظهر لك من احوال الاخيار التي وضعها هؤلاء
 الوعد والاهد ونحوها اخباء عنهم ونسبوا ذلك
 اليهم انما الاحوال اخارة للقادة وكرامات لم يتقوا فيها
 الاولي العزم من الوصل حيث يقطع العقل بكونها موضوعاً
 وان كانت الاولية ممكنة في نفسها ومن ذلك ما روي عن علي
 عليه السلام في حديثه في قوله في قوله في قوله في قوله
 عنكم من ابن عباس في فضل القرآن سورة سورة في سورة البقرة
 عن ابي بصير عن عكرمة هذا قال ان رايته الناس قد افرغوا
 من القرآن واستغفروا بغيره وخلفوا في حديثه في قوله
 فوضعت هذا الحديث حسنة لله تعالى يقال لا يضمنه هذا
 الجامع فقال ابو حاتم بن حبان جميع كل شيء لا الصدق وروي
 ابن حبان عن ابن مهدي قال قلت لابي عبد الله في قوله في قوله
 حيث شهدنا الاحاديث من قوله كذا قلنا قلنا قلنا قلنا قلنا قلنا
 الناس فيها وهكذا قيل في حديث ابي الطاهر في فضائل سور
 القرآن سورة سورة عن الحسن بن علي بن فضال عن شيخ
 قلت للشيخ محمد بنك فقال حدثني رجل بالمدائن عن شيخ
 فمرضا اليه فقلت من عندك فقال حدثني شيخ بواسط عن
 حمزة بن عبد الله فقال حدثني شيخ بالبحرين عن شيخ بالبحرين فقال

لما هم

وطولها

كروا

الزبد

شيخ بيتادان فتمت اليه فاحمد بيدي فادخلني بيتا فانما
 فيه قوم من المصنفين ومعهم شيخ فقال هذا الشيخ حق
 قلت يا شيخ من حديثك فقال لي حديثي واحد ولكن لا انا
 الناس قد عرفوا من القرآن موضعنا لم هذا الحديث ليس في
 قوله بل في القرآن وكل من ادعى هذه الاحاديث تصديقه
 كما لم تكن كالواحد والاعلى والبرهان قد اخطا في ذلك العلم
 ليربطوا على وضعه مع ان جماعة من العلماء قد تم واغلبه
 خطين من ذلك مستل كما لو احدى اسهل ووضعنا الزيادة
 كسيرة للكرم ابن ابي العلاء الذي مر ضرب غنقه بمزهر
 سليمان بن ابي العباس وبنان الذي تلى عليه القدرى والحرف
 بالناظر الغلاة من فرق الشيعة كما في الخطاب ويوس في البيان
 وزيد الصايغ واهلهم جمل من الحديث انفسه ولا بد الاسلا
 ونصر عليه مدعيهم وروى العقيلي عن حماد بن زيد قال سمعت
 الزنادقة على رسول الله صلى الله عليه واله اربعة عشر الف
 وروى عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن رجل من الخوارج رجع عن علي
 فجعل يقول انظر في هذا الحديث فمن اخذ منه فاكاذبا وان
 لا يجعل له حديثا ثم نفس جماعة النقاد جميع حديثنا
 البشير كسيف غوارها بفتح العين وضربا والفتا شمر وهو العيب
 وحرقا وقا في المعبر حتى قال يفر العلماء من شاة الله احدا يكره
 في الحديث وقد ثبت الكرامة بذكر الكتاب وتخفيف الرواية
 وفتح الكاف وتشديد الراء وفتح الكاف والراء على اختلاف
 نقلنا بطين لذلك وهم الطائفة المنسبون بدمهم

على نسخة

بن زينة

الصح

الصحيح من كلامه وبعض المصنفين المصنوفة في الجواز وضعه
 الذي غيب والترغيب وتبعها الناس في الطاعة وحر
 لهم عن العصبية واستدلوا بما روي في بعض طرق الحديث
 من كذب على محمد بن عبد الله بن النضر بن النضر بن النضر
 وعن الزاوية قد اخطا نقطة الحديث وحمل بعضهم حديث
 كذب على علي بن قاتل الله سائرا ويحسون حتى قال بعض المحققين
 انما قال من كذب على محمد بن كذب له ونفري شجرة نبال
 الله السلامة من الحديث لان وحكي القدرى في المقام من بعض
 الراي ان لاقى العباس بن علي بن ابي طالب في مكة فابى رسول الله صلى
 الله عليه واله ثم المروي تارة يخبره الواضعة تارة يخط
 كلامه ثم كيعقوب السلف الصالح او فلهما التحليل او الاسر انبليا
 اربابا حديثا ضعيفا الاسناد فتركب الاسناد جميعا ليرجع
 وتصف جماعة من العلماء تبا في بيان الموضوعات والاصناف
 الفاضل الحسن بن علي في ذلك كتاب الدر المنقطة في بيان
 الفاضل حيد في هذا الباب وتغير كتابي الفرج ابن الجوزي في
 في الجوزة لان كتابي ابن الجوزي ذكر فيه كثيرا من الاحاديث المروي
 وضعه الادليل على كونها موضوعة والحالها بالضعف او اضعافها
 تدل على الصحيح الحسن بن علي في التقد بخلاف كتاب اضعاف فانه
 تام في هذا المقام على انصاف كثير **تمت** في هذا القسم
 الضعيف اي لا تعد الموضوعات على مباحث كنهية من احكام
 الضعيف اذا وجدت حديثا باسناد ضعيف فليكن هذا الحديث

في
 كتاب
 التمهيد

ع

ضعيف يقول مطلق وتنفى به ضعفه لاسناد او تصريح بانه
 ضعيف لاسناد لان تعنى بالاطلاق او تصريح بانه ضعيف للمعنى
 نقد وروى صحيح ثبتت بمثله الحديث وانما يضعف على
 بطريق الضعيف طلقا بحكم اتمام من ائمة الحديث مطلق على
 الاشارة ونحوها مطلقا بانه ذلك الحديث الموصوف
 ضعيف لرواياه سناد يثبت به صحته هذا المعنى فان طلق في
 الموضع ضعفه ولم يثبت في غيره من الموضع كذلك فيما
 طلق في الموضع هل يثبت مجازا او يقتصر على التفسير وسياق
 ان شاء الله تعالى وقد تقدم انه لا يجوز رفع اية الموضع بغير
 بيان حاله مطلقا واما غيره من اراء الضعيف فتعني وروى
 ايضا في الاحكام والعقائد لما يثبت من الضعيف في الاحكام والبدع
 فروعها ولا يشك اهلها في روايته بل يبين في غير الصفات
 والاحكام الشرعية من الترحيب والترهيب ولا يقتصر على
 الامور الشرعية على المشهور من اهل العلم وان يستدل الجاهل
 من يفتي في غير الموضع بعمل به اعطاه الله تعالى ذلك وان
 لم يكن الاثر كما يلقاه ويخبر من عباد الله ومنهم من منع العمل به
 مطلقا ويمنع ولا يثبت بضعفه او يفترون في حقه بغير
 اسناد يروي اولى او يقينا او روي او جاء من جميع
 ولا يثبت بضعفه الجرم كقول رسول الله صلى الله عليه واله
 وفعل بغيرها من الاغراض المأذونة اذ ليس هو ما يوجب الجرم
 والوقوع بالاسناد مع التمسك بحجبه ببيان الحال لانه قد اقر

عند اهل

عند اهل الاسناد والحال بالحال من يروون في طائفة من
 سند ولو ثبت الحال ايضا كان اولها في فضل الله
 ومن يروون في ذلك من اهل العلم في الحديث والرواية
 ورواؤهم من العلم بجاري الفرض من يحصل التمسك من جميع الروايات
 وضعفها وتجاوزها بالاحكام وان اشتمل على الفصح في المسئلة
 واشتمل على اشاعة الفاحشة في الذين امنوا حيلة للشرعية المظهر
 من احوال الدين بها فيها ونفيا لخطا والكذب عنها وقد روي في
 بعض العلماء المختل ان يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم ان يكونوا
 خصما لك عند الله وهو القصة وقال لان يكون اخصا عند الله من ان
 يكون رسول الله صلى الله عليه واله تذيلا لك من حديثي وروى ان
 يستعمل سبع من بعض العلماء شامرين ذلك فقال له يا شيخ لا تضارب
 العلماء فقال قتال له ويحك هذا ضبيعة ليس هذه عينية وهذا
 امر واضح لا مزية فيه بل هو من فروع الكفريات كاصول المعرفة
 بالحديث فموجب على المتكلم في ذلك التمسك في قطره وحججه
 لئلا يقع في بؤرة من يروج بما ينقله مجربا يفرح سلبا وميم
 بسمة سوء يفتي عليه الدهر عارها فقد اخطا في ذلك فخر ولحد
 قطعوا في كابر الروايات اشكالها الى الطعن ورد فيهم لم يحلل ولا يثبت
 عنهم بطريق صحيح ومن اراد الوقوف على حقيقة الحال فليطالع
 كتاب الكشي رحمه الله في الرجال وقد كانا السلف الصالحين من
 العلماء بهذا الشأن مونة المرح والتمسك بل بالباقي كتبهم التي
 حشروها في الضعفاء كابر في الضعفاء من اهلنا كالبخاري والشيخ في
 جميع الطوائف والشيعة بما لا يدرك احد من طوائفهم والعلامة

عندهم

جاء لا بد من المظهر والشيخ في الدين في كونه وغيره ولكن في
 الماهر من هذه الصلابة ومن وعيه الله احسن ضاعة تدبر ما
 ذكره وراعاة في رده فلهذا يظفر بكين وما اهلهم ويطلع على توفيق
 في الملح والفتح كما اطلنا عليه كثيرا وتبيننا عليه في موضع
 كثيرة وضعا على كبر القوم خصوصاً مع تعاضل الاخبار والفرج
 والتدليل فانه وقع لكثير من كذا بر الزوايا وقد وعدا الكذب في كذا
 من غير ترجيح وتكلم من بعد في ذلك ولتتلقوا في ترجيح ايماننا
 على الاخر باختلاف الكيل فلا ينبغي ان ندر على الحق تنقيد من
 ذلك بل نؤمن بما اياه الله فكل مجتهد ضيق فان طرق الجمع بينهما
 بل يشر على كثير حسب اختلاف طريقتهم واصلوه في العمل بالاحاديث
 والحسنة والموتفة وطرحها او بعضها او ما لم يكن في احد الجانبين
 صحيح فلا يحتاج الى البحث من الجمع بينهما بل يبين الصحيح خاصة
 حيث يكون ذلك من اصول المباحات وربما يكون بعضها صحيحا
 ونقيضه موثقا او حسنا ويكون من اصله العمل بالجمع فيجمع بينهما
 بما لا يورث اصل المباح في الاخر وتكون ذلك وكثيرا ما يتفق امر القدر
 بالاصول فتدبر لا كما يعرف من طالع كبرهم سيما خلاصة الاثر الذي
 الخلاصة في علم الرجال **وفي هذا الكتاب مسائل**
 ثمانية لا يورث تفوقها بالحدس ولا اصول الفقهية على اكثرها
 اسلام الراوي حال روايته وان لم يكن مسامحا لجملة فلا يثبت روايته
 الكافر وان علمه من غيره لا يثبت من الكذب لو ثبت التثبت عند خبر
 فيلزم عدم اعتبار خبر الكافر بطريق اوله في شمول الكافر فيقول شهادته
 في الرواية مع ان الرواية اضعف من الشهادة بغيرها في حق العام

دراغفلة

الفاصح

مستورا

مستورا في المباحات وتكون الفايض منها احيانا اقباسا وتقد
 بالقبض به بالادب على الاصل وترب منها القول بقول ابي
 حنيفة شهادة الكفار بضمهم على بعض فقهاء مثله في الزنا
 كذلك فانه لا يقبل ولا يثبتهم مطلقا وقيل بمرادهم للشعيرة
 سيادة للخصم في الكفر بما لا يثبتهم لا يثبتهم بما سلكوا فيه
 عند ادانته لذلك وعقله فلا يقبل روايته الحصري والمجربون
 مطلقا لا يتعام الفاعل منها الموجب لعدم موافقة المشتكى
 الفقه من ان كتاب الكذب على تقدير تعبير ومع عدمه لا
 يثبت بقوله وجهه وجهه على اعتبار طرده لثبته لعدم من الزنا
 بالثبوت عند خبر الفايض بضمهم عدم الاستحقاق لغيره في القول
 الرواية ومع الجواب بالشرط يقتضي الجواب بالشرط في الحكم
 بغيره حتى يعلم وتحرر استقنا التثبت كذا استدوا عليه وفيه
 لان مقتضى الالة كون الفسق في رواية الرواية فالتدليل
 كحال الراوي لا يثبت عليه بالفسق فلا يثبت التثبت عند خبره
 يستحق بغيره في الشرط لان العلم بالشرط عدم الفسق والمنازع
 ظهوره فلا يجب العلم بانفسا فمقتضى جعل في العمل عدم الفسق
 في السلم صحة قوله وهذا يعتبر الالة شخشا او جعلا فيطرح
 فانه كثيرا ما يثبت خبره في العدل ولا يثبت سبب ذلك عند
 ابي حنيفة فيقول رواية الجبيل للحاكم في حقه كذا فيقول
 قوله في تدبيره العلم وطهارة الملام وقدر الحاررية والعرف من
 ما ذكره من الرواية ونقص الخبر الموردين من العدالة كونه تاركا
 لجميع المصالح بل بمعنى كونه سليما من سبائل الفسق التي هي في العمل

الحكم

انما انما لا اصرار على الصغار ويخولهم المروءة وحمل الاثبات
 بما يستعمل العقل به فانه من مبادئه ومكانه وشانه فلا بد
 على وجه بعيد ذلك له مملكة وانما المستخرج باعتبارها لان
 السالفة من الاسباب المذكورة لا يتحقق في الملائكة فاعترف
 اعتبارها وقسطها لما يروى به من كونه حافظا له من قضا
 غير مفعل ان حدث من حفظه صوابا لكلامه حافظا له من
 الغلط والتصحيف والتفريق وان حدث منه غلطا لم يتحمل
 به العقاب روى في ما في المعنى حيث خولوه وفي الحقيقة ما بينا
 الملائكة ينفون عن هذا لان الله لا يجازيهم ولا يثيبهم على
 ما لم يعملوا من غير محاسبة تأكيدها وروى على العادة في الحديث
 في الرواية المذكورة لاحالة عدم اشتراطها في الملائكة ان السلف واللفظ
 على الرواية من المروءة ولا العبرة بتقبلها وما بها لصية لتقبل
 شأنا وهما في الجنة فالرواية اولي مالا يعلم ببقائه ولا عربة لان
 الغرض منها التمايز لا الدورية وهي تتحقق بغيرها ولا يعلم
 على الله عليه واله صلى الله عليه وسلم سماعه في قوله ما اذا صا
 كما سمعوا قربها ما لم يفقه ليس ببقائه ولكن ينبغي بذكرها
 قوله بالعبودية عند من العن والتصحيف وقد روى عنهم في
 السلام انهم قالوا امرؤوا كراما ما في قوله صفاة وهو يعمل في طلب
 العلم والالتزام وقال بعض العلماء جاءت هذه الاحاديث من اجل
 معرفة ومن اخبر اخبرنا انما اخبرنا على طائفة الحديث في هذا
 يعرفنا الصواب في جملة قوله النبي صلى الله عليه واله من كذب
 على محمد فليتبوء سمه من النار لان النبي صلى الله عليه واله لم

يعقل

يكن

يكن لمن فيه ما روى عنه شيئا ولم يرد فقد كذب عليه
 المعتمد حذثنا ان يعلم قديما بعد من العلم والتعريف فكذلك
 لا يعتبر فيه الجبر فتصح رواية الامم في مكان ذلك في السلف
 والحلف ولا المدة جاء على اعتبار رتبة الوحد على عدم اعتبار
 لا يعتبر في القول من بعد ذلك خاص بل ما يحصل به العلم في المدة
 فيه يعتبر في الحقيقة مطلقا وحمل يعتبر مع ذلك من غير وقت
 خاتمة لا يعتبر بتقبله ولا به جميع فرق المسلمين وان كان
 يعتقد قولنا بعد هذا انه لا يقبل رواية المبتدع مطلقا
 وان كان يؤول الى الاستثنى في الكفر المشاؤل وغيره والنافع
 ان لا يستعمل الكذب لقصة مذهبه قبل ان يستعمله كالحطاطية
 من قتله الشيعة لا يقبل ثالثا ان كان داعية لمذهبه
 لا يقبل لانه مظهر التهم لمز وبعيد مذهب ولا يقبل
 للجهل والاربع وهو المسموع من اصحابنا اشتراط ما مع ذلك
 المذكور من التوطيع كونه مامنيا وقطوعا به في كتب الاصول
 العقبية وغيره ما لان من دعاه عندهم فاسق وان ما اول كما
 تقدم فبما ولما الدليل هنا مع علمه باخباره صفيقة ببيان
 عقوبة الراوى او بوقفة مع فتاد عقيدته ايضا في كثير من
 ابواب الفقه مستندين عن ذلك العمل الخالف لما انتبه به
 في اصولهم من عدم قبول رواية الخالف باخباره انما يعقل
 لذلك بفتاد عقيدته ونحوه بالشهرخ اى شهره الخيرة والعمل
 بغيره من الاخبار فيمكن اثبات المذهب به وان خضع لطريقه
 كما ثبت مذهب اهل الخلفاء بالطريق التبعي من اصحابهم

وحقها الى الشئ من الاسباب اليضا لهم على قول رواية
 الخائف في بعض الاثواب كقول ما دلنا في ان حجتهم
 مع ذلك على ما ذهب اليه المحقق في الاعتبار وقد تقدم الكلام
 على هذا الدليل في اول الرسالة وكيف كان فاطلاق شرط
 الايمان مع استثناء من ذكره ليس بجديد وحسنه ما لا يخفى على
 شارحين فاعتهم اشراط احد الامرين من الايمان والعدالة ان لا
 يجمع لا طلاق اشراطهما اي الايمان والعدل لهذا المعنى
 لعدم قول رواية غير المؤمنين مطلقا ان لا يقولون بغير
 من رتبنا فاعلم سلامتها السند من ذلك كله وانما هو على
 الصحيح ولا ريب انما عدل ولا يفرح فيه قول المحقق في رده
 من ان الكتاب قد يصدق وانما قد يصدق وان قد ذلك
 طعنا في ملابساته وفيها في المذهب ان لا يستفاد الا بعد
 بغير الجرح كما يعمل بغير العدل وظاهر ان هذا امر خارج
 احتمال سيرة الكاذب غير كان في جوارحه لعل بقوله بلغة
 عند المنهج في المذهب غير ظاهري فان من لا يعمل بغير الواحد
 من اخبارنا كما تشبه المرضي وكثير من المتقدمين مستقامهم
 خالية من تورث الشبهة على وجه التعليل فضلا عن الجرح الا
 ان يبلغ حد التواتر والمصنفات المشهورة على اخبار الجرحين
 بينة على مذهب الحق بغيرها بل لا بد من تجاوز ذلك
 فاعمل على خبر الخائف لثقة السند من ظاهر المتن في قول غير
 الفاسق فلا يفتخ اطلاقه على الخائف طاعتا وقد تقدم في
 اليه اما المخصوص على منعه فلا بد من قول قوله كما يشق

ليفتخ

فقد

ذلك للشيخ في طارده كثيرة والله تعالى اعلم بما يحيط
 الثانية تعرفنا العدالة المعتمدة في الراوي بتخصيص كل
 عليها والاستقصاء بان تشتمل على الذين اهل النقل
 غيرهم من اهل العلم كشخصا السالفين من اهل الشيخ محمد بن
 يعقوب الطوسي وما بعد الى زماننا هذا لا يصح احدهم
 هؤلاء المشايخ المتقدمين الذين في تركيزه وتكثيره على
 عدالة لما اشتهر في كل عصر من قديمه ووسطهم ورواهم زيادة
 على العدالة ولما يتوقف على تركيزه غير هؤلاء من الرواة الذين
 لم يشتهروا بذلك كثيرا من بين هؤلاء وهم طوائف الاحاديث
 في كتبنا وفي الانقاء بنزلة الواحد العدل في الرواية قوله
 مشهورا ولما لمنا لفتنا كما يمكن به اي لم يرد في اصل الرواية
 وهذه التكرير في الرواية فكما لا يثبت العدد في الاصل فكذلك في
 التبعين وذهب بعضهم الى اعتبار اثنين كما في الجرح والعدل
 في الاخبار فان هذا طريق معروف لعدالة الراوي السابق على
 ولما كتبت بذلك وبالمعاشرة اليانعة المطلقة على حاله و
 بالملامحة المذكورة وتعرف ضبطه بان تصح روايته برواية
 الثقة القويين والضبط والاثقان فان واقفهم في رواية
 قالوا ولعن حيث المعنى بحيث لا يخالفوا ويكون الخالف
 نادرة من حيث حد كونه صالحا شيئا وان وجدناه بعد اعتبار
 روايته بروايته ثم انما الخالفه لهم من حيث اختلافها باختلاف
 ضبطه واختلاف حاله في الشبهة ولم يجمع محمد بن محمد والذين
 انما يقتضيه اليقين برواية الاحاديث من حفظه او غيره

ع

بغير الطرق المذكورة في التصانيف وأما رواية الأصول المشهورة
فلا يتغير فيها ذلك ولم يمتنع من التمسك بالتعديل بقول من
غيره لیسیمه علی الذی هو المشهور لأن استامه فی شرحه
ذكرها فان قال بعضهم المذهب الخلفي يقول لا يتغير لانهم يرون
لنا في قولنا وذلك شاكيا واسم المذهب فلا يتغير الا في
سبب السبب المرجح له لا في اختلاف الناس فيها فيجب ان
بعضهم يجهل الكثير والعادة ما توجبها في القرآن بالناس
وبعضهم يجهل القليل والآخر يقول المتروك منه الكتاب في
وبعضهم يجهلون جميع الذنوب كما يرون في بعض النسخ
عند هذا ضاع في الخبر ذلك من الاختلاف فربما اطلق
بعضهم التصريح بشئ بناء على شئ اعتقدوه كما ليس
في قولنا لا في اختلافنا الا في رواية من يمان سببه لينظر
ا مخرج ا م لا قد انقلبت كثير من العلماء مخرج بعض قولنا انفس
وكونا لا يصح ما قيل لبعضهم لم يترك حديث فلان فقال
رايته يترك على رذون وسبيل اخر من اجل ان رواية فقال
يجوز ان يكون ما عندنا ما رافا مخطا ما وسبيل بان ذلك لا
في بابا التعديل لان المخرج كما يجتهدنا شيئا به كذا لا التعديل
ذلك لان عدلا لا شوق على اجتناب الكبار شيئا لا يمان
المعدل بعض الذنوب كما يرون في بعض النسخ عند فعلها في الصلاة
يترك تركها بالعدالة وهو فاسق عندنا الا في رواية على تركها
الكبيرة عند من تم ذمهم الى اجتناب التفصيل فيها ومن لم
الى صفة التفصيل ونحو ما اختلفوا فيها ما التفصيل

يجمع

البحر

المخرج والتعديل في ذلك فليس بذلك الوجه نعم لو علم ان
ذهب المذاهب والمعتقدين كالمذاهب وهو باب المخرج والتعديل
ليصل الى حد ما او يترك في الاسباب الوجه للخرج بان يكون
اجتهادا او ما فيها يحصل المخرج والتعديل لمجد او احدهما فقد
الاخر او كلاهما فكلما لم يمتنع ما وجدنا في الالتفات بالاطلاق
في المخرج كالمذاهب وهذا التفصيل هو الاخرى فيها واعلم
ان يدور على المذهب المشهور من اعتبار التفسير والمخرج
مشهور من حيث ان اعتماد الناس اليوم في المخرج والتعديل
على الكتب المصنفة فيها وتلخيصها فيها لبيان السبب
يقتضون وقولهم لان ضعيف ونحوه فاشترط لبيان
السبب فيقولوا بالتعديل ذلك عند باب المخرج في الاصل لا يجب
بان ما اطلقه المخرجون فيهم من بيان سببه وان لم يمتنع
المخرج على مذهب من يعتبر التفسير لكن يوجب الزينة فيقول
المخرج كذا لان المصنف ان يترك الحديث لا يتركه فيقول
حديثه لان ثبت القائله ويتبين زوال موجب المخرج من
انزاحت عنه تلك الزينة بحثا عن حاله بحثا اوجب الثقة
بعدا له فتبين ان روايته لم توثقت او عدلها الرابعة ثبت
المخرج في الرواية يقول واحد كعدليه اي كاثبت عدليه في باب
الرواية بالراجح فيها وقد تقدم على المذهب المشهور ذلك لان
العدد لرواية في قول المخرج كما سلف فلم يمتنع في وصفه
منه جرح وتعديل لانه قد وجد في المخرج لا يزيد على اصله بل قد
كان في تعديل يورد الى ما كان عليه فيه فانه دون اصله

اننا نلحق ما خرج من ذلك واجب زيادة الفرض على الجرح
 والتعديل على أصله لا كقوله في الدعوى بالشاهد واليمين
 دون التعديل بذهب بعضهم في الاكفاء بشاهد واحد في
 روية هلال رمضان وشهادة الواحد في روية ربيع
 ميزان المنيل في الليل خارج ونحوه مما هو واجب في الجرح
 والتعديل فالجرح يقدم على التعديل وان تعدل المعدل زاد
 على هذا الجرح على ان لا يكون المعدل في الجرح ما ظهر حاله
 فالجرح يستعمل على زيادة الاصل لا في غيره عن باطن حجة
 على المعدل فانه لا يغير فيه ولا يثبت في جميع الاحوال فعليه
 ان يترك المرحلي الجرح في بعض الاحوال المصلحة فارقدها هذا اذا
 امكن الجمع بين الجرح والتعديل كما ذكره ولا يمكن الجمع كما اناسهم
 الجرح يقتل انسان في وقت وقيل لا المعدل ثابت به
 حيا او ميتة فقال المعدل ان كان في ذلك وقت نأبأ
 سأكادى وعن ذلك شارفا ولم يكن التقديم ولم يتم التعليل
 الذي قدم به الجرح ثم وكلية الترجيح ان حصل الترجيح ان يكون
 احدهما اضبط او اوضح او اكثر عددا ونحو ذلك فيعمالى الترجيح
 يترك الجرح فان لم يشق الترجيح وجب الترجيح للثبات من
 احتيا لها الترجيح من غير ترجيح الخامسة ان قال الثقة حديثي
 ثقة ولم يثبت له لم يكن ذلك الاطلاق ولا يثبت في العمل بركا
 وان اتقينا بركا المعدل لا يثبت على تقدير الاكفاء بتركيبه
 من تعيينه وتعيينه لنظر في امر حال الامور لعدم العمل بالتعديل
 او تعارض كلامه في اوله وفيه وجهان فانه ثقة عندك وغيره قد

جرح

ثقة

العلم

العلم على جرحه بما هو خارج عنه اي عند هذا الشاهد ثقة
 وانما وثقه بناء على ظاهره حاله ولو علم به لما وثقه واصالة
 هذه الجراح مظهر تركيبه غير كاف في هذا المقام
 لا بد من البحث في الرواة على وجه يظهر به احدا الامور
 الثلثة من الجرح او التعديل وتعارضها حيث يمكن العمل به
 عن تعيينه مريب في الغريب ثم يكون ذلك القول منه
 للروى عنه حيث يقصد ما يؤوله حديثي الثقة اذ قد
 يقصد خبره لا يشار من غير تعديل فانه قد يجوز في حاله
 الاطلاق في غير جرحه الشهادة وصل بترك الاطلاق على تركه
 ام لا بد من استعلامه وحيان يجوز ما يترتب على ظاهره من عدم
 جوارفة الثقة في مثل ذلك وعلى تقدير قصر حجة بقصده التركية
 او في الاطلاق على ما يشيع قوله مع ظهور عدم المعارض وانما يقتض
 ظهوره مع تعيينه بعد ذلك والحديث من حاله ولا ينافي حال
 قديم كما مر وقد ذهب بعضهم الى الاكفاء بذلك ما لم يظهر المعارض
 والاطلاق وقد ظهر ضعفه وشك ما لو كان كل من روي عنه ثمة
 ثقة وان لو اسيه ثم روى عن ثمة لوثقه فانه يكون تركه جرحا
 لا تعديلا تركيبه عند ما قرأناه وقوله العالم من الرواية
 في قوة الشهادة بتعديل رطبنا ما ولي عدم الاكفاء بذلك
 لو روى المعدل عن رجل سماه لم يحصل رقايته عند تعدد الاكفاء
 القول لا يجرى طريق اوله لانه يجوز ان يروي عن غيره عدله وقد
 وقع من الاكفاء من الرواة والمصنفين ذلك خلافا للثقة وقد
 من المعدل من حيث ذهبوا الى اقصاء ذلك التعديل وكذا

عن

يخرج

الكثر

على العالم المجتهد في الحكم وقسمه بعض بقوى على وجه
 ليس حكما منه بخصته ولا على الفقه له قد حاقته في رعايته
 لا ياتي كل واحد من العمل والخاصة اعم من كونه مستدا للراي
 قد حاقته بغيره في العمل الاستناد الى دليل اخر من جهة العمل
 فهو رعايا الفقه كونهما لشد ولا وسارضة لما هو عليه من
 غيرهما والعام لا يدل على الخاص وقد تقدم الخلاف في شتر على
 الراي مطلقا قلنا قبل رواية هذا العمل لا يراد من العمل
 في بيان الاشارة المتعينة في المخرج والتعديل من العمل
 الشان لما كان له وجهين في الراي والعمالة المستفادة من
 الملكة المذكورة ولم يكتف نظام حال السلم ولا الراي فلا يد
 في التعديل من لفظ مخرج يدل على هذا المعنى وقد استعمل في
 وعلما الرجال الفاعلة كثيرة في الترتيب يستعمل على المطلوب
 اعم منه فخر ذلكا مفصلة وبين ما يدل منها عندنا ولا يدل
 فتقوله والفاظ التعديل لا تدل عليه من عاقرها العمل
 موعدا او رقة وهذا اللفظ وان كان سستعارة في الراي
 القصد اعم من العمالة لكنها اما استعمال لا يعنى العمل بل لا
 استعمالا خاصة وقد يتفق في بعض الرواة ان يكون في تركيزه لفظ
 الفتحة وكذا وهو يدل على زيادة المعنى وكذا قوله من حيث
 يخرج في المطلق اسم الحاصل على لفظه ظاهر في الشارة عليه
 والاحتجاج بالحد وان كانا من المعنى كما يتفق الحسن والبرهان
 بالانصاف على من يفسره لكن الاستعمال العربي لاهل هذا الشأن
 لهذا اللفظ يدل على ما هو من ذلك وهو التعديل وزيادة

صوم

تدبر

لوتيل يخرج عليه وهو لوتيل على التعديل لما ذكرنا من اجلا
 اطلاق هذا اللفظ على الراي بدلالة اعم من الخاص
 وكذا قوله من حيث الحديث فانه ينشئ كونه فتحة ضايقه
 زيادة تركيزه واما في مقتضى من لا ينافي له لفظ التعديل
 اما قوله متقن ثبت نظام لفظه يخرج به صدق من الفقه
 في حاد من صلهما لصدق بلجيزية او لانه في قوله الترتيب
 حد منه يظفر به في حاد منه يستلزم لا يخرج بل يظفر
 ويظهر من عرفنا له قلنا قبل الاشارة من بعضنا في لفظ
 انصفت وقد انفق هذا الوصف بجملة من هم اهل في عرف
 البخاري ولينجهاد في كرها العمالة في قسم من بين مدعي
 روايته في حليل ذلك الحديث مشكوك فيه فاضل انما هذا
 الوصف بجملة كبرهم انما في الترتيب والاداء الصير في بيان الجزر
 على من يتبع من تغييره في الترتيب وتعدا من من صدقيه
 ومفصلة القاري في القسم من الحسام وليس في هذا ومنهم من
 له بين اللفظ ما هو عليه من شعب الطائفة من مدعي
 كيمد في قول الاسدي لاهل ما كبرهم في خطا الكوفي وادري
 بالحكم ما لو نفر واحد من المدعي كبرهم من محمد الحشوي واحد
 وشباب من صدقيه واخره من مدعي الحاشي وروى في ذلك
 بن سليمان وسبعين من الحاشي وهم بن ابي مسروق القشيري
 مسكون القديري في كيمد بن مدان قالوا في جميع هذه الروايات
 عدل لا نقول بها في التعديل بل كان بعضها اقرب اليه من
 لانها اسم من المطلوب فلا تدل عليه لانه الا بوجه الاولي فظاهر

الماثم

الربيع

لأن كل واحد منهما انما يقع مع الضعف وان كان يترتب فاسا التماس
واما الاحتجاج بعبد شيد فقد مر في كتابنا قد سبق بالضعف
فقد لا عن الحسن وما قاربه واما الوصف بالصدق بالقطعية
فقد يقع مع عدم العدالة ايضا بشرطها الصدق مع شرط اخر واما
كيفية حديثه ونظر فيه فظاهر انما هو من المذهب لظاهره في
عدم التوثيق واما انما في الياس حسنة فترتيب متاخر لكن لا يدل
على الثقة بل من المشهور ان نفي الياس يوجب الياس واما ما نقل
عن بعض الحديثين من انه اذا عثر بغير اذنه الثقة فذلك المصنف
مخصوص بالصفحة لا يتعدله على اهل البيت والقطعية واما شفعنا
فانما يدل بها تقدم في العلم ورواية الحديث لا يدل على
التوثيق فقد تقدم في علم ليس بثقة ويشبهه دليل ما صلح
الحديث فانما يصلح اصولا في الموثوق بالقبول الى الضعيف
طالع وان لم يكن صلحا بالقبول الى الحسن والصحح وكذا الحديث
الى باقره وما رويته فاما المشهور فقد يكون الشكران على سنة
لا يتبع حلا العدالة ولا يدخل فيه وكذا يترتب مع احتمال دلالة
عائنه على المطلوب واما الفاضل فظاهر غيبه لان مرجع الفضل
الى العلم وهو يجمع الضعف بكثرة واما الفاضل فمرجع وثقة
الى الاجماع امام معين يروي مذهب معين وتكون التزامه
من كونه ثقة في نفسه كما يروي عليه العرب وظاهر كون الحديث
اهم بل هو في وصف الحسن اقره وكذا الوصف بالصدق والعلم والعدل
مع احتمال دلالة الضعف على العدالة وزيادة لكن قد بان ان شرط
مع التثنية في الضعف الذي من قبله عدم غلبة الياس في الضعف

بما بعد اكثرها واما قريبا الامر فليس يواصل الى حد الطول
والا لما كان قريبا منه بل لما كان قريبا الى المذهب من غير
وغيره ولا سيما في الاستدلال في رواية من حيث صلح الحديث
فقد ظهر ان شيئا من هذا الاوصاف ليس هو في القدر بل
وان كان يصفها في زمانه ثم كل واحد منها يفتقر للمرجع فيكون
حديثه اى حديث الضعف بها الحسن كما عرفت من الرواية
المقدمة اجماعا بنا دحيا لا يبالغ في التثنية بل هذا اذا علم كون الحديث
بذلك من اصحابنا اجمع علم العلم بشكل بانه قد يقع مع الاوصاف
بعض المذاهب الخارجية خاصة خصوصا من يدخل في حديثنا
كالرافضي والنفطي واما الجمهور من لا يشترطون في العدالة
فثقتهم باظهارهم بل يكتفي في المسلم بما يثبت لا يظهر خلافه فيكون
يكفي من هذه الاقفا في التثنية بل خصوصا مثل العار والمعن
والصابط والصلح والفاضل والصدق والتثبت هذا ما يتعارف
بالفاظ التثنية بل انما الظاهر من مثل ضعف كذا في ضاع الحديث
من قبل نفسه اى يتلوه كذا في حال ضعف الحديث كونه
اي يثبت في رواية عن غيره الثقة متروك في نفسه او غيره في
الحديث يقع القول اى لا يشترط قوله ولا يعتمد عليه ثم كذا
او الظاهر من هذا ان الاوصاف الثلاثة ساقطة في نفسه او غيره
واما اسم ما من وجها في ضعف في الغاية بتوليه في الحاديات
ضعف وهم بالمتعطف وهو كناية عن ضعفه وبقوله اعتبارا به
لا يثبت في الغاية في رواية او لا يثبت في الغاية في رواية
او العدل او الوصف المعتبر في ذلك وتكون تلك السابعة من

رواية جماعة من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وآله قبل المبعوث
كان الحسن بن عليهما السلام قد كان من الحسن بن علي الساجد من النبي
صلى الله عليه وآله نحو ثمان مائة سنة والحسين بن علي السلام نحو مائة
وسبعة مائة سنة وعبد الله بن الزبير وأحمد بن محمد بن
السائب بن يزيد والمصور بن مخنف وغيرهم قبلوا روايتهم
من غير فرق بين ما قبلوا قبل المبعوث وبعد ولهم من الناس
يسمونهما ويحرمونهم بما من القدرين ويعيدون بروايتهم
لذلك عبد المبعوث وخالف من ذلك شذوذ في طوائفهم
ثم تلايهم فيهم المبعوث للاسماء بقدر سنين اربع سنين واربع
ونحوه خطأ لا اختلاف للناس في مراتب القوم والتبني من
قوم الخطاب وغيرهم في الجمع مع ما كان دون حسن ومن
لو كان كذلك لم يصح ان كانا بن حسين وقد ذكر الشيخ الفاضل
تقول عبد الحسن بن داود صاحب ربيعة السبائك
الدين بن طاهر وروى في كتابه واستغنى عن العلم
اربع سنين وعن ابراهيم بن سعيد الجعفي قال رايت حبيبا
ابن اربع سنين قد دخل الى الامامون قد قرا القرآن ونظر في الراي
غير انه اذا جاء بكى وقال ابو محمد عبد الله بن محمد الاصم في الحفظ
القرآن وروى عن سنين وسالت الى ابن المقرئ لاسمع منه وروى
ولما رجع شئت ان اقول بعض ما جرت من الاستماع له فينا فوافقه فيه
فقال لي ابن المقرئ في سورة الكافرون فقرأها وقال اقرأ سورة
التكوير فقرأها فقال لي اقرأ والمرسلات فقرأها وروى عن طائفة
فيها فقال لي ابن المقرئ اسمعوا له والهدية على ولا يسترط في المروء

الصبيان
مهم

عنه ان يكون اكثر من الراوي سالا رتبة وقد راى علما بل يور
ان يروى الكبار عن الصغير بعد ان تصافه بصغار الراوي وقد
اتفق ذلك للحكاية وروى الله عنهم فمن دونهم الذين يروون
والنقل والفرق من هذا النوع ان لا يظن بنا على اننا
المرورى عبد الله بن احمد لا يوروا بما لا يحتمل بل لا يسترط
وقد قال النبي صلى الله عليه وآله طمأننا ان ننزل الناس فيهم
الفصل الثاني في طرق النقل
سبعة اهلها السماع من لفظ الشيخ سواء كان املا من حلقه
ام كان يحد منه من كتابه وهو اى السماع من الشيخ في طرق الراوي
في النقل حديثهم والحد من لانا الشرايع في سوره تبسط الحد
فادنيه ولا يخطفه رسول الله صلى الله عليه وآله وسيفه
الى امته والاحد منه كالخط منه عليه السلام ولا يصر عليه
الآخر الناس ولا يوروا منهم ما جاز به والنقل على ما جرت
صلى الله عليه وآله اولى بل ان السماع اولى من النقل
وشغل القلب وفزع الفكر الى القاري اسرع وفي صحيحه
قال الله بن سنان قلت لابي عبد الله ع عني القوم فيسعون في
حد ثكم فاجبه ولا اقرى قال فاقرا عليهم من اول حديثي
وسط حديثي ومن آخر حديثي فندبوا الى قراءته من الاحاد
مع الجيز بل على اولوية قراءه الراوي والامام فيا فيقول الراوي
بالجماع من الشيخ في حالة توريه او يالغيه ذلك المسموع
المخبر في هذه العبارة اعلاها اى خلا الغبار في تأدية
لذلك فسماع السماع الذي هو اعلا الطرق ثم بعد ما في

كثيرا

قوله

عليه

ان يقول حتى بعد ثبوت دلالة اللفظ على مراده الشيخ عليه السلام
بجملان الاجازة لمسا في مثل بعضهم اجازة عن العيازة في
الاجازة والمكانة بطلان سمعت فانه لا يكون طحا يقول سمعت
في احاديث الاجازة والمكانة ولا في فظن تدليس بالرسالة
وروي عن بعض الحديثين ان كان يقول حدثنا فلان يقول انه
حدثنا فلان الحديث وكان الراوي كما اذا لم يسمع منه شيئا لمسا
في ذلك وكون سمعت في هذا الطريق اعلا منها فذلك لا يكون فكريا
وقيل لها اعلا منها لا ليس في سمعت دلالة على ان الخبر روي له
الحديث وما عليه به وروي حديثنا ولا يفي دلالة على ان الخبر عليه
رواه له وفيما ذكره وان كان تضريرا لان الخطيب فيها السهل
من احتياج الاجازة فلا تدليس ونحوها فيكون تحصيل ما يتجوز
اول من تحصيل القصة او كونه من جملة المقصودين به اذا لا يقتضي
المال في صحة الرواية بهذا المزية من قصد به وعدمه ثم بعد ذلك
وحدثنا في المرتبة قوله في هذه الحالة اخرها ظهور الاجازة في
القول ولكنه يشغل في الاجازة والمكانة بطلان سمعت فانه لا يكون طحا
ثانيا وثالثا لان هذا اللفظ ليس في الاجازة وهو هذا الاستعمال
صاحب ظهور الاجازة فكيف يملكها او كما قال الراوي قال له وذكر
لنا فهو من قبل حدثنا فيكون اولي من انبأنا ونبأنا له لا يملك
القول ايضا مع هذا لكنه يفتقر من حدثنا باليد عاين في المثال في
الجالس والمناظر بين الخصمين شبيه واليق من حدثنا لفظا لها
على ان المقام لم يكن مقام التحديد ولاننا انشأنا المقام وادنا على
اي وافي العيارات الواقعة في هذه الطريق قول الراوي بالسماع كما

ثلاثا ولم يقل في اولنا لانه يجب منه يوم اللفظ اعلم من كونه سمعة
او بواسطة او ساطع ويصير ذلك محمول على السماع منه عرفا
اذا لم يلقه لفظه لروى عنه لاسيما بين عرفنا به لا يقول
ذلك لاني ما سمعته وشرطه من في حله على السماع ان يقع من
عرف من عارضا من لا يقول ذلك لولا انما سمعته منه فحين
من التدليس ويروى وان كان عدلا شرا هذا خبرا
القائمة على الشيخ وسيع عندا كثر في كلامه الصواب بل هو
لان الصواب يميز على الشيخ سوية كانت الفقرة من حفظ الراوي
او من كتاب وسواء كان المعروف لما يحفظها الشيخ او كان الراوي
يقول اصل الذي يعارض به سيد اي يراي الشيخ من غير ان
يخفظ له يد ثقة غيره اما غير الثقة فلا يعتد بامساكه
لاحتمال الغلط والتقصير في مقرر الراوي وعدمه وروى غيره
الثقة واحتمال سهو الثقة نادر فلا يقدح كما لا يقدح السهو
لوقر الشيخ ايضا وهو اي هذه الطريقة رواية بحسب جهة
اتفاقنا من الحديث وان كان حاله فيه من لا يعتد به
ولكن اختلافنا في اننا نقاربه على الشيخ مثل السماع من لفظه
في المرتبة او فقرة او روي فاما لاشهر ما تقدم من ان السماع
العلم وفدع رتب وجهه وقيل هو اي المعرض كحديثنا في تحصيل
الشيخ بلفظه سواء وهو المفعول عن علماء المجاز والدولة ليحقق
القدرة في المثال مع سماع الاخر في قيام سماع الشيخ مقام قراره
في مراحم الضبط ووروده حديث عن ابن عباس ان النبي صلى
الله عليه وآله قال فلان على الفاء وقرأه الفاء على الفاء

وما رقت لولا
 على دليل مقنع لا
 بلغة الادب
 وقيل المراد من التامع من لفظ الشيخ في عدة من كتابه
 التي هي بصيرة ان يكون تلميذا لا يتجمل بالعبارة عن هذا لفظ
 ان يقول الراوي قال اراءه ورايه ذلك فارت على جان او يرى
 عليه راءا اسع فامر الشيخ به ان لا يكتب بالقراءة على لفظ
 امكن ولا يشار به بل بقطعه بما يفيض في الاقرار يكون مرق
 وهذا ان اعلم ان هذا من الطبع لئلا يظن ان الراوي هو صاحب
 وعده احتياطه غير المطالب ثم بعد ما في امره ان يقول حدثنا
 واحترنا مقدس بن بقوله قراءة عليه ونحوه من الالفاظ الدالة
 عليه او مطلقا من قوله قراءة عليه على قول بعض المحققين لان
 اقراره به قائم مقام التحدث بالاحياء ومن ثم كان مقتضى
 بالقرأة عليه وقيل لا يوجب هذا الاطلاق لان الشيخ لم يحيل
 ولم يخبر بل اقر وانما سمع الحديث ولا يكره من جوارحه مقتضى
 جوارحه سطلعين لان الالفاظ المستعملة على وجه الجواز تقتضي
 بغيرها من القرائن الدالة عليها ولا تطلق كذلك مقتضى ما علمنا
 وفي قولنا ان حوزا طلاق الثاني هو احسننا واول الاول وهو
 حدثنا القوم شعان بالطلق والمشااهدة ورواها جزارا في خبر
 لها في هذا المطلق كثيرا ولان الفرق قد شاع بين اهل الحديث وان
 لم يكن بينهما فرق من جهة اللغة ومن فرق بينهما لغة فقد تكلف
 عناقا فنقول بالفرق هو الاظهر في الاقوال المشهورة في الاستعمال
 قلنا قال الراوي كذا في الحديث عندهما خبر فلان بكذا وهو
 مصحح الحديث من ذلك فلم يترك ذلك على لسانه لئلا يظن ان الراوي
 لم يستطع بما يقتضيه الاقرار به على قولنا لاكثر لدلالة القرائن المتعارفة

الاصح

مقتضى جوارحه

عنه

على انه مقننه ولان عدالة تقع من التكرار من انكروا الى
 بغير شرط بعضهم نطقا بلفظ التحدث والاحياء ولان
 التكرار شاع من الاقرار ولعل يقال لا ينبغي ان يسلك ذلك
 فعلى الاول يجوز له ان يقول لا قول حدثنا ولا يجوز ان يكرر
 التكرار مع قيام القرائن من الاخبار وقيل انها يقول فرى
 عليه وهو يسع ونحوه ولا يجوز ان يقول حدثنا لانه لا يوجب
 قلنا لا يوجب ويرى به كذلك وما سمعنا الراوي من الشيخ
 او سئل هل سمعه وصح او سئل هل سمعه وحده وحده غير قال
 عند روايته بغيره حدثنا ونحوه يصح في التكميل ومن لم يكن
 مطابقا للواقع مع مقتضى الحديث ولاننا المتفق مع انكروا
 عدم منع غيره معه وما سمعنا مع غيره يقول حدثنا ولا يشترط
 بصيغة الجمع للباطنية ايضا وقيل انه يقول مع انكروا حدثنا
 لاحد مني لانها اكمل من خبر من حدثنا من حيث انه يحتمل قصده
 بالانكروا ليس بحدوث احدهم كما مر في بعض روايات على التامع
 وصفا لان عدم الزاين هو الاصل وهذا التفصيل على اختلاف
 اصل الاقرار والمجموع هو الاول ولو كان لا يوجب ما قلنا في حكاية
 وقال في حديثنا قصدا للتفصيل وفي حكاية الاجتهاد في نقلنا
 المدح له في العمود وعدم افعال من معناه في نقلنا من قصده
 لغة وقرأنا وضع اي يمنع من العلماء في الكلمات الواضحة في الحديث
 لفظه لغيرها واحترنا من اجل احاديثها بالاحياء لاحتمال ان يكون
 من قولنا ذلك لا يوجب التسوية بينهما وقد يطابق من حديثنا وكذا
 ليس لها بدل سمعت يا حديد ولا عكسه وعلى تقدير ان يكون الحديث

على اقراره

عدم

من يرى التسوية بينهما في معنى علم الخلق المشهور في نقل الحديث
 بالمعنى فان يجوز ان لا يبال ولا خلاف انما السمع منطوق
 من غير ان يذكر في مصنف جواز تغييره بالسمع على جواز ان
 بالسمع وعدمه فان قلنا بجواز التغيير ولا خلاف ان قلنا انما
 في المعنى ان لا يثبت له يكون عتبارا للبيان في مؤدية لمعنى الخبر
 وان كانت اعلانية فلا بد من الاحتياط في الرواية فلما كان السماع
 المسموع من معنى سماع من السماع بنسخ ونحوه من المراسع كالخبر
 والفرادة المخرطة في الاسماع والفتنة بحيث يفتنى بعض الكلام
 والبعيد عن القاري ونحو ذلك انما لا يكون بحيث لا يتم المقترن
 لعدم تحقق معنى الاختيار والاختلاف معه فلو اتفق فالخبر لا
 حجة لنا بخبرنا وقبل بخبره يعني من السمع من السمع ونحوه على
 وجه لا ينعى اصل السماع وان منع وهو على الوجه الاكمل ويحتمل
 ان لا يثبت له الا في النسخ في سماع السمع وعدمه وانما يراه
 بالسمع على فانه من السمع من لا يثبته السمع ونحوه مطلقا ومنه من
 ان يثبته على وتعدى من الما فلهما الحسن الذي يثبته في
 حداثة على اختيار السمع بنسخ جاز كان قد انفق على
 له بعض الخاص من السمع من ان كانت تفتى فقال انما لا يثبت
 خلافا ثم قال في حفظه من ابدل السمع من عند بل الى الان
 لا فقال له ان يثبته اولا ثم يثبته حتى يثبت ان لا يثبت
 من حيث كتابا قال له قال له الحسن الاول منها عن قلان ومنه
 كذا في الحديث الثاني عن قلان ومن قلان ومنه كذا في الحديث
 الاثبات وتوهمنا على زعمنا في الاملا حتى في على انما يثبت

قد عرفت

الناس منه ولا يثبت السمعين روايتي رواية المصحف
 اجمع او الكتاب بعد النقل منه وان جرى على كلام السماع
 انما كان الجمع او لا يثبت على القاري وبغلة الشيخ اقلية
 السامع عن بعضه فيجوز ذلك بالاجازة لما فانه وانما كتب
 خطه حصل كتب سمعه من روايتي له رواية عن جميعا
 بين الامرين وكذا اعظم مجلس الحديث الحسن وكثير من القاري
 ولم يكن سماعا على جميع مبلغه من السمع روى سماع السمع
 السامع عن بعضه من كلام القاري اكثر من سمعه في ما بلغه
 مجلس الشيخ عنه وكان السامع عليه فقد كان كثير من الاماير
 يعظم عليهم في مجالسهم حتى يبلغ اوقافهم وبلغ منهم المستحسن
 فيكونون منهم بواسطة تبايعهم واما رواية واحدة عن
 المولى اكثر ما بلغنا في ذلك عن اصحابنا ان صاحب كتاب الكفا
 اعطى من يثبته في ذلك من الله ووجهه لما جلس للاستاذ حتى خلق كثير
 فكان الحقل لوجهه لا يقوى بالاملا حتى انضاف اليه سنة كل
 يبلغ ضلعه بدرويا ابو سعيد السمعاني فادب الاستقلال
 انضم وعبد من يبرز مجلس علمه في ما في قاصد في راحة العقل الذي
 في جامع الرضا فانه قال وكان عامهم مجلس على سطح المسقطات
 تكثر الناس في الرحبة وما يليها فيعظم الجمع جدا حتى مع
 يثبته واسم رجل في الاسناد اربع عشرة والناس لا يسمعون
 فلما بلغ الغصم كثرة الجمع اوس من يبرزهم فخرنا المجلس بين
 القاصد في الف لم يثبتنا والعلم وبارك في علمه الادبار
 فكانت يروى في ما في انطوى فكانه لم يسمع وقيل لا يجوز ان

مر

لقد من المستعان بربود غير واسطة المستعمل هو
الأنس لان غايت الرواية لا يشترط في صحة الرواية السماع
والإقرار التام بل يكفي بان يرى الراوي المروي عنه بل يجوز
ولو بين رواية جليل اذا عرفت الصوت ان حدث بلفظ اذ عرفت
كثروا وانما عليه بالغيره فعداه فلان المروي عنه ومن ثم
صحت رواية الاصم كانه مروي عنه وقد كان السامع يسمع
من اذواج النبي صلى الله عليه وآله ومن غيره من الناس
ومن وراء حجاب ويروونه عنهم اعتمادا على الصوت
استدلوا عليه ايضا بقوله صلى الله عليه وآله ان سبيلنا
يؤذن ببليل مكلوا واسموا حتى يسمعوها اذا نيام مكلوم
وقيل ان يسمعوا الرقية لا سكن لما ائله في الصوت وقد
يعرف السامع يقول اذا حدثك المجازي فلم يسمي وجهه
فلا ترو عنه فلعنه شيطان قد صور في صورته يقول حدثنا
واخبرنا بالقران العلم بالصوت يدق ذلك ولحقنا في تصور
الشيطان مشترك بين المشا فيه ورواه المحدث وكذا لا يسمع
عليها اي علم المحدث بالسماع فلما سمع من لربيله يوجب
الرجوع لما تقدم من العلم بالسماع ان يروي عنه لخص
السماع المقدر ولو قال المحدث خبركم عن الامير فلان اوص
قوما بالسماع فسمع عنه هم وقال بعدا لسماع لا يروي عنه
الحال انه غير ما كخطا للراوي في جعل الرجوع عن الرواية ركن
القطع عنه في الجمع لتخصيصها وان لم يقصد البعض حتى لو علم
لا يجر فلا يكونا خبر جماعة وهو من ثم واستثناء حثت بخلاف ما

وخلص

لقد من المستعان واستثناء وكذلك نهية عن الرواية لا يزيلها
بعد تحققها لانه قد حدثت ومضى لا يرجع فيه وفي معناه
ما لو قال رجعت عن اخبارك به او لا اؤيد لك في روايته ونحو
ذلك نعم لو كان رجوعه لتدكره خطأ في الرواية بغیر الرجوع
ويقبل قوله فيه وثا لها الاجازة وهي في الاصل مصدر اجاز
واصلها اجازة من كثر لروايتهم فتفتح ما قبلها فاعلم ان
فتبني لا لفتا الزاوية التي بعدها فخلقت لانتفاء الساكن
ضارته لاجازة وفي المحدث من المحدثين من لا يعير الزاوية
اذا اصلية قولان سمعوا ان الاول قول سيبويه والثاني قول
الاحتشاش ومن اخذ من جواز الماء الذي يشقاه الحال من
والحرث ومنه قوله سحر في الجاز في اذا سقاه ماء ما شقاه
او ارضاه فاطالب الحديث يستجيز العالم على اي يملك عليه
له على وجه يميل به الاصلح لنفسه كما يحصل للارض والماء
الاصلاح بالماء فيجوز له وكثيرا ما يطلق على العلم اسم الماء
النفس اسم الارض وقوله بعض المفسرين لقوله تعالى وري
الارض ما مائة فاذا انزلنا عليها الماء اخرجت وريثا وحديثا
حين اذا كانا قد ما من الاجازة التي هي الاسماء فيمكن ان
المفعول بغيره خبر ولا ذكر ورواه فيقول الخبر منه وهو على
كما يقول الخبر منه ما في وفيه هي الاجازة اذن وتوسيع في هذا
فيقول الخبر له رواية كذا كما يقول الخبر له وسوسيع له وفي
يحدث المصنف الذي هو متعلق الاذن فيقول الخبر له وسوسيع
مثلا من غير ذكر الرواية على وجه الجاز الخلف واذا تقدم

رواية

ذلك فاحتمل ان المسموعين انما من المؤمنين والاسم ليس له
يجوز العمل بها بل ادعى جماعة الاجماع عليه نظرا الى شيك الخالف
فيكون من غير انما الشافعي في احد من اربعة وجوه من اصحابنا ثم
انما يثبت للمؤمن والمؤمنين لا يجوز الرواية بها انما الى
ان قولنا المجادلة اجريت لاننا لم نجد في معنى اجريت تلك الامة
في الشرع لان الاسم رواية ما لم يسمع فكان في قوة لنا ان الكتاب
على ارجح بان الاجازة عزرا في قولنا الاجازة يجوز رواية جازمة من
اخره فخصه بالاجازة غير مشروطة على التصريح نطقا كما في اقره
على التفسير في حصول الامام ويحقق في الاجازة لان الاجازة
في الرواية بالاجازة مشروطان بتحقق الخبر من المير جيب بوجه
اصولهم مع بنية ما اعتبر بها الرواية عن مطلقا مستوية ولا
فلا يثبت الكتاب في كل اختلاف في قوله في نسخ الشرع عليها او
العكس على قولنا انما البرق بين علمهم قبل جمع الكتب القديمة
التي يقول عليها ويخرج اليها ومن عصر التاجرون فيقولون في السماع
ارجح لان السماع كما في جميع من الحديث من بعض الناس فيكون
الرجح في حديث المجازة الى السماع من قولنا انما ليس والاسم في
ما بعد فيهما لان فائدة الرواية في هذا ما هي اتصال سلسلة
بالتي على الله عليه واله يتركها ويثبتها فلا يخلو يقوم بما في الكتب
ويعرف القوي منها والضعيف من كتب المخرج والمنعدين وهذا
قوي من قولنا اجازة لم يسمع انما اربعة لانها انما ان سمعنا
بما سمعنا من بعض معين او كسبه او ما سمعنا من غيره او كسبه
او ما سمعنا من اول وهو الاجازة لمعين يدعي معين كاجازة الكتاب

اجريت

الاجازة

الاجازة

الاجازة انما اشتمل عليه من سمي هذا وما كان متاعا على
بالسبب من حق من هم بعضهم انه لا خلاف في جواز ما كان متاعا
في غير هذا النوع او الاجازة لمعين غير اي غير معين كقولنا
لمعين ان سمعنا من ابي ابيروان وما اشبهه وهذا ايضا يجوز
الاجازة ولكن الخلاف فيه اكثر من حيث انما اجازة اجازة فمعدن
الاذ لا اجازة المسوع له ولو ثبتت بوصف خاص لم يسم
من فلان اقره بل انما كانت غير مارة فاولى بالاجازة من غير
في المرتبة الاجازة لمعين اي غير معين لجميع المسلمين ولو ثبت
او من ادرك زمان وما اشبه ذلك سواء كان معين كالكاتب
الاجازة او غير معين كالمجوز في رواية معينة ايضا خلاف
في القوة بحسب المرتبة في قوله على التقديرين جاز من الضمان
فالمجوزين وحق وقفت على اختياره لذلك من مناسباتها
شخصا السيد رحمه الله ومن طلب من نسخة جميع الذين من
معها الاجازة له ولاولاده ولجميع من ادركت اجازة
بجميع ما في كتابهم ذلك بغيره ويعز به الى الجواز فتبين ان
خاصة بالكتاب معين فانه عزها القامحان هذا بطريق اولي
احتمل الجواز هنا لمعنى بطل الاجازة يجوز في جميع الروايات
يجوز في الاول كتاب كذا ولما في الجواز من رواية كثيرة هناك
الاسم والثاني كقوله لمعين انما من فلان وله ما اقره فيه
اي في ذلك الاسم والكتاب لا يعين الجواز له منهم وليس من هذا
القبيل اجازة لجماعة من معينين باناسم طائفة لا يعرف
ايمانهم فانه غير قايح كما سمعنا في لا يخلع عدم معرفة نام انما

عدم

مخفى

السيد

حضور في السماع منه كما تقدم لمجرد العلم في الجلالة وتبين في
 انفسهم هذا وتبين الاجازة على الشرط المذكور له في غير ما
 فاذن باكل لا يشيد ما عند جماعة الجهابذة في التعليل كقولهم اجرت
 لبعض الناس وقيل لا لا تمنع الجهابذة عند جوارحه في
 بخلاف الجهابذة في الجلالة لبعض الناس ولكن في الجلالة
 او الرواية او لعل ان شاء الله ان ثبت صحة الرواية وان كان
 الا انها في قول المطلقة لا يقتضي كل اجازة تعرض الرواية
 مسته بالاجازة فكان هذا مع كونه بصفة التعلق في قوة ما
 الاطلاق وحكاية الحال لا تعلقا حقيقة من اجازة بعض العقلاء
 بمثل ان ثبت فقال ثبتت ولا تمنع الاجازة لعدم كونه في
 لمن يولد من فلان كما لا يصح الوقت عليه ابتداء وقيل بل يصح
 الاجازة لعدم ان عطف المعطوف موصوفه وكذا في فلان
 وعنده ومن يولد له كالتوقيت ومن اجازها للمعدوم
 بانه على ان لا يحادق وردها بانها لا تخرج عن الاشياء
 الجاهلة كما سلف وهو لا يقتل للمعدوم ويصح لغيره من الجاهل
 في الاطفال بعد انقضاء ايامه بخلاف ما قيل في ذلك من الجاهل
 قد لا يخطو طرفة عين فبما بالاجازة لا يباينهم عند
 ولا دهم مع تاريخ ولادتهم منهم الشاهد في الدين من لا يوس
 لولا ثبوت الدين وثبوت الشهادة استجازا للكل وشايعا للموت
 لولادة الذين ولدوا بالشام فربما ينزلونهم وصلة في الامم
 لهم بالاجازة وقد ذكر الشيخ جلال الدين اجدد صالح السمي رحمه الله
 ان السيد فخر الموصلي اجاز زواله سافرا الى الحج قال فاقض

من كان
 من كان
 من كان

والذي بين يدي السيد فخر قطعت منه انه قال لي يا اولي الخبر
 ان ما يجوز في روايته فوالله قال وسئل فيما بعد جلاله ما خصصك
 به على هذا جرى التفت والتفت وكانهم لما انقل اعدا
 لفضل هذا النوع من انواع حمل الحديث النبوي ليؤدي به حصول
 احقية حرج على ترويج السبل الى بقايا الاسماء التي اختصت
 هذه الامة وتقريب من رسول الله صلى الله عليه واله بما لا يأتينا
 قوتها اي في الاجازة للحمل قبل وضعه وجماع بل في الامة
 تطال في وجوده وعدمه نظر الى عدم تيقنه وقد تقدم ان غير
 تام فيجوز الجواز ونحو الكا في حق جماعة للاصل وتطال في الامة
 اذا سلم وقد ذكر في ترويض من بعدهما وحصل بها النفع والفاستق
 والتمتع بطريق اولي من جهة ذلك فثبت العلم القوي وبما يات
 المستبعد نقيل على بعض الوجوه وقد تقدم في الجواز لا يتم
 الخبر من الحديث ليروي عنه في الخبرين بعد ذلك لما
 عرفت من انها في حكم الاختيار اجازة جلاله او ذل ولا يعمل في
 بما لا يخبر به ولا ان ياذن فيما لا يملك كالترويض في بيع العبد
 يريد ان يبيعه ويذهب بعضهم الى اجازة بناء على جواز الادان
 كذا في حق الكاالة وحديث بعضهم في اجازة مثلا
 بجميع مسوغاته مثلا في الرواية فيجوز لجماعة منها قبلها ليروي
 ولكن لو قال اجرت لك ما صح ويصح عندك من مسوغات مثلك
 ان يروي بذلك عنه ما صح عندك بعد الاجازة ان سمعت قبل
 الاجازة وكان بعضهم اجازة فليجوز روايته ما يخصه من الخبر
 الجاز له اذا اخذ الخبر بعد ذلك وقد فعله جماعة من الاقال

وتع

يعين

وتصح للجواز الجواز الغير فيقولوا جازت له الجواز
 او رواية ما جاز له رواية الا رواية ما جازت له
 له ان يرويها لغيره وقيل لا يجوز لغيره وانما يجوز له الجواز
 لغيره خاصة وهو متروك ويتحقق بروي الجواز
 ان يتأهلها اى اجازة شيخه التي اجازها له شيخه ليروي
 الجواز الثاني ما دخل تحتها ولا يخرجها فانما جاز شيخه ما
 وضع سماعه عنده من سموعات شيخه ليروي هذا الجواز الثاني
 عن شيخه وهو الاوسط اما تحقق عند الراوى الاخر انه صح
 عند شيخه وهو الاوسط انه سماع شيخه الاول ولا يكتفى بحد
 صحة ذلك من الراوى غير ان يكون قد وضع سماعه عند شيخه
 علما بمقتضى لفظه وتعيينه فيبقى التثنية لئلا يتأمله
 تأملا يحسن الاجازة مع علم الجواز له وكون الجواز له
 علما ايضا لا يربح ويخسر يتأهل ليعلم العلم ليس ينجس
 اليها وقيل بشرط العلم فيها لا بغيره وذلك لئلا يجهل بها
 اى بالاجازة وضد ما جازت الاجازة بغير لفظها كما جازت
 الرواية بالقرينة على الشيخ مع انه لم يلقها بما روى عليه تعالى
 باللفظ او الوزن المختص بالكتابة فيلزم الى تحقق الاذن في
 الاشارة بالكتابة مع القصد لا يتحقق الكتابة بالكتابة مع حصول
 عند بعضهم حشا بالغير مجرد الاباحة وهي تحقق بغير اللفظ كما
 الطعام الى الضيف وروى التوبى الى امران ليس به وبذلك
 والاشارة بغيره بما في غير اللفظ عرفا **وقالوا المناولة**
 وهي نوعان احدهما المناولة المعروفة بالاجازة وهي اعلانها

من رواية شيخه عن شيخه عن شيخه عن شيخه عن شيخه

رواية المناولة

اى افعال الاجازة على الاطلاق حتى انكر بعضهم افرادها عنها
 لم يوجب اليها ما يفتقران فحان المناولة تقتضي المشافهة
 الجواز الجواز له ويحضره دون الاجازة وقيل انما الخس
 من الاجازة لانها اجازة مخصوصة في كتاب عينه بخلاف
 الاجازة فلهذا لم يثبت منها ان يعطيه ملكا او رواية ليشع
 اسلمها اليها سماع الشيخ وتحموه ويقول له هذا سماعي من
 فلان او رواية عنده فاروه عنى او يعرف ذلك رواية عنى ثم
 يملكها ياه او يقول خذ ما سجدته وقابل به ثم رده الى
 من هذا وسيبقى هذا عرض المناولة اذا قلنا قد عصى ويقال
 للمعرض القارة وهي كالمناولة المقررة بالاجازة دون السماع
 في المرتبة على الاصح لاشتمال القارة على ضبط الرواية وبطلانها
 بالالاتيق المناولة وقيل ان المناولة مع الاجازة مثله اى
 مثل السماع من حيث يتحقق اصل الضبط من الشيخ ولم يحصل
 مع سماعه من الراوى اخبارا مفضل بل حال فيكون المناولة
 بمنزلة ترويه من هذه المنزلة ان ياوله سماعه وبغيره و
 يسكتها الشيخ عنده ولا يملكه فيرويها عنه اذا وطع وخطبه
 او بما يريه على وجه يثق معه بوافاقته لما شاؤا والاشارة
 على ما هو معتبر في الاجازات المروية عن المناولة وهذه
 الرتبة تنقاعها مما سبق لعدم احتواء الطالب على ما تحتها
 عند قلنا يطهر للمعرفة على الاجازة المروية في الحلة تار
 تحققة اصل المناولة وقيل لا يروى لها علمها او جوازها فانما
 اى الطالب اليه الشيخ كتاب فقال الطالب للشيخ هذا روايتك

لا يجاز

فأوردته ولم يرد في روايته فعمل من غير نظر في الكتاب وتقصير
 لكونه رواه جميعه أم لا فالحال أن لم يرد في معرفة الطالب
 يكون ثقة من حفظه والأحوال ما عليه وكما كانت اجازة
 جازية كما جاز في القارة وعلى الشيخ الاعتماد على الطالب
 يكون هو القاري من الأصل إذا كان موثوقا به معرفة ورواية
 وكذا يجوز مطلقا أن قال الشيخ حديث صحيح عن يمينه ما كان
 حديثي مع موافق من القاطن في الوهم لزموا المانع السابق
 مع احتمال بقائه المنع للشك عند الاجازة وتعليقه على الرواية
 وبأنه المناولة الغير من الاجازة بأن ينادى له كما يورد
 هذا سماعي وروايته من غير ما عليه أي من غير ما يورد
 أولئك من روايته ويخبر ذلك من سئلوا عنه في التعليق
 لا يجوز لهذا الرواية بما جاز في الرواية بذلك بعض الحاشي
 ليحصل العلم بكونه روايا له مع اشعاره بالاذن له في الرواية
 استدلالا من الحديث بما يروي عن ابن عباس أن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم تكلم في كسرى مع عبد الله بن جابر
 أن يدعه إلى عظيم الجهرى في كسرى فنهضه من كسرى إلى كسرى
 أخيرا وأما ما يروي في كتابه بإسناده إلى الخليل قال
 قلت لأبي الحسن رضي الله عنه السلام أجعل من هذا ما يطينكم كتابا
 فلا يقرأه أحد من خلق الله إلا أن يرويه عندنا قال فقال إذا طينت
 الكتاب له قارئ عنده وسبق أن منهم من اجاز الرواية فيجوز له
 الشيخ الظاهر في هذا الكتاب سماعه من قائله وهذا يورد على
 ذلك ووجه ما فيه من المناولة فانهما لا يخلو من اشعار بالاذن

طفا يروي بها أي بالمناولة يأتي معنى فرض قال حدثنا فلان
 سئلوا أو أخبرنا سئلوا عنهم ففقدوا على يدنا وأخبرنا الإجازة
 السماع أو القارة وقبل يجوز أن يطلق خصصا في المناولة
 المقرنة بالإجازة لما مر من أن ما في معنى السماع وجوز به أي
 الطالب علقنا وأخبرنا بعضهم في الاجازة والمعرفة عنها أي من
 المناولة والاشهر اعتبار رخصة التقييد بالمناولة والإجازة
 والاذن وقوله ما كان قد خصص في الإجازة بعبارة لم
 يملأها من التقييد ليس يكون في الإجازة أو عندنا ما فيه
 إذا كان قد خصصنا فيه بالإجازة لفظا وكعبارة من يقول
 أخبرنا فلان كناية أو شيئا كتب إلى فلان اجازة بخطه وهذا
 نحوه لا يجوز عندنا ليس لما فيه من الاشعار إلى الاشياء
 بما هو أصلا منه كما إذا كتب إليه ذلك الحديث نفسه ولا جيل
 السلامة من ذلك خصص بعضهم الاجازة شيئاها بالاشارة
 كناية إليه الحديث من يلد كناية في سماعه بالإجازة
 لأن فلان كناية عنهم استعمال في الاجازة الواقعة في روايته
 من موقفا الشيخ السهم بحكمة من يقول أحسن إذا سمع على شيخ
 الجازية من جهة فمات على فلان من يميز من أيام الشيخ إلى
 كناية من سماعه في الاجازة وأعلم أنه لا يرد له من طلاقنا
 وحديثنا في الاجازة بأحد الخبرين ذلك كما اعتادوا من السماع
 من غيرهم في اجازتهم لم يميزت له أن شاء قال حدثنا فلان
 قال أخبرنا فلان الاجازة إذا لم نقل على ذلك لم يقدار أن يميز
خامسها الكتاب ترجمان تليق الشيخ مرقية

١٥٢

فلازم

م

لغات أو خاصر يخلد أو ياذن لثقة يعرف خطه بكثرة له
 أو يحول ويكتب نسخ بعينه ما يقرأ على أس كتابه ويحذف
 وفي أيضا من ياذن أحدهما أن تقع مقرونة بالإجازة بأن يكتب
 إليه ويقول جرت لك ما كتبه لك أو ما كتبت ما لي
 وهو ذلك من عبارات الإجازة وهي كما في المكاتب هذه الصفة
 في الصحة والقرعة كلنا وله المقررة فيما أي بالإجازة والكتابة
 أن تقع مجزأة عنها وقد اختلفت المحدثون والاصوليون في جواز
 الرواية بها فمنهم من حرم من حيث أن الكتابة لا تقتضي الإجازة
 لما تقدم من اتصالها بالقرعة ولا سيما لفظي لأن المخطوط
 فلا يجوز الاعتماد عليها إلا في غيرهم من جواز الرواية بها للصحة
 الإجازة معنى وإن لم يقتصر بها لفظا لأن الكتابة للخص
 وأرسالها إليه أو تسليمه إياه قرينة قوية على الإجازة
 شعر الإجازة المكتوب وقد تقدم أن الاختيار لا يجمع في اللفظ
 كما يقتضي في القوى الشرعية بالكتابة من المقتضى مع أن الأمر في
 المتن لا يخط ولا يختار فيها أخرى نعم يعتبر معرفة الخط
 الكتاب للحدس بحيث يأنس المكتوب باليد التزويروا ويصير
 البينة على الخط ولم يكتب باليد بكونه خط من هذا
 إذا علم من مثل ذلك ما أدى لا على الأول مع وإن كان هذا
 أحوط على تقدير صحة الكتابة فمن أنزل من السامع حتى يأنس
 نقل ما روى في ما سار في الصحة ويترجم إلى الترجيح والتمسك
 الكتابة بغيره أو قد وقع في مثل ذلك ما سار من الثاني
 بن أمية في جواز البينة إذا دعت هل تطول أم لا في كتابنا

لغات أو خاصر يخلد أو ياذن لثقة يعرف خطه بكثرة له
 أو يحول ويكتب نسخ بعينه ما يقرأ على أس كتابه ويحذف
 وفي أيضا من ياذن أحدهما أن تقع مقرونة بالإجازة بأن يكتب
 إليه ويقول جرت لك ما كتبه لك أو ما كتبت ما لي
 وهو ذلك من عبارات الإجازة وهي كما في المكاتب هذه الصفة
 في الصحة والقرعة كلنا وله المقررة فيما أي بالإجازة والكتابة
 أن تقع مجزأة عنها وقد اختلفت المحدثون والاصوليون في جواز
 الرواية بها فمنهم من حرم من حيث أن الكتابة لا تقتضي الإجازة
 لما تقدم من اتصالها بالقرعة ولا سيما لفظي لأن المخطوط
 فلا يجوز الاعتماد عليها إلا في غيرهم من جواز الرواية بها للصحة
 الإجازة معنى وإن لم يقتصر بها لفظا لأن الكتابة للخص
 وأرسالها إليه أو تسليمه إياه قرينة قوية على الإجازة
 شعر الإجازة المكتوب وقد تقدم أن الاختيار لا يجمع في اللفظ
 كما يقتضي في القوى الشرعية بالكتابة من المقتضى مع أن الأمر في
 المتن لا يخط ولا يختار فيها أخرى نعم يعتبر معرفة الخط
 الكتاب للحدس بحيث يأنس المكتوب باليد التزويروا ويصير
 البينة على الخط ولم يكتب باليد بكونه خط من هذا
 إذا علم من مثل ذلك ما أدى لا على الأول مع وإن كان هذا
 أحوط على تقدير صحة الكتابة فمن أنزل من السامع حتى يأنس
 نقل ما روى في ما سار في الصحة ويترجم إلى الترجيح والتمسك
 الكتابة بغيره أو قد وقع في مثل ذلك ما سار من الثاني
 بن أمية في جواز البينة إذا دعت هل تطول أم لا في كتابنا

لغات أو خاصر يخلد أو ياذن لثقة يعرف خطه بكثرة له
 أو يحول ويكتب نسخ بعينه ما يقرأ على أس كتابه ويحذف
 وفي أيضا من ياذن أحدهما أن تقع مقرونة بالإجازة بأن يكتب
 إليه ويقول جرت لك ما كتبه لك أو ما كتبت ما لي
 وهو ذلك من عبارات الإجازة وهي كما في المكاتب هذه الصفة
 في الصحة والقرعة كلنا وله المقررة فيما أي بالإجازة والكتابة
 أن تقع مجزأة عنها وقد اختلفت المحدثون والاصوليون في جواز
 الرواية بها فمنهم من حرم من حيث أن الكتابة لا تقتضي الإجازة
 لما تقدم من اتصالها بالقرعة ولا سيما لفظي لأن المخطوط
 فلا يجوز الاعتماد عليها إلا في غيرهم من جواز الرواية بها للصحة
 الإجازة معنى وإن لم يقتصر بها لفظا لأن الكتابة للخص
 وأرسالها إليه أو تسليمه إياه قرينة قوية على الإجازة
 شعر الإجازة المكتوب وقد تقدم أن الاختيار لا يجمع في اللفظ
 كما يقتضي في القوى الشرعية بالكتابة من المقتضى مع أن الأمر في
 المتن لا يخط ولا يختار فيها أخرى نعم يعتبر معرفة الخط
 الكتاب للحدس بحيث يأنس المكتوب باليد التزويروا ويصير
 البينة على الخط ولم يكتب باليد بكونه خط من هذا
 إذا علم من مثل ذلك ما أدى لا على الأول مع وإن كان هذا
 أحوط على تقدير صحة الكتابة فمن أنزل من السامع حتى يأنس
 نقل ما روى في ما سار في الصحة ويترجم إلى الترجيح والتمسك
 الكتابة بغيره أو قد وقع في مثل ذلك ما سار من الثاني
 بن أمية في جواز البينة إذا دعت هل تطول أم لا في كتابنا

وسادسها الأعمال
 وعمران يعلم الشيخ العالم إن هذا الكتاب أو هذا الحديث
 رواه أو سماعه من فلان مقبولا عليه من غير أن يقول أنه
 عني أو أدت لك في روايته وشيخه وفي جواز الرواية فلان
 أحدهما الجواز تنزيلا له منزلة المقررة على الشيخ فإذا قوا
 عليه شيئا من حديثه وأقر به روايته عن فلان جاز له أن يرويه
 فلان ليس به من لفظه ولم يقل له أنه رواه عنه وأدت الشيخ
 روايته عن فلان لهذا الإعلام منزلة من سمع غيره يترجم إليه
 أن يشهد عليه به وإن لم يشهد به فلان نهاية كذا الوسم شاهدا
 يشهد بشي فانه يدور شاهد مع فلان لو يشهد ولا يشهد
 بإجازة له كأم في الكتابة وإن كانا نصفه الثاني المنع لأنه
 يحرم وكانت روايته كاذبة وتما قبل أيضا على الشاهد إذا ذكر

لغات أو خاصر يخلد أو ياذن لثقة يعرف خطه بكثرة له
 أو يحول ويكتب نسخ بعينه ما يقرأ على أس كتابه ويحذف
 وفي أيضا من ياذن أحدهما أن تقع مقرونة بالإجازة بأن يكتب
 إليه ويقول جرت لك ما كتبه لك أو ما كتبت ما لي
 وهو ذلك من عبارات الإجازة وهي كما في المكاتب هذه الصفة
 في الصحة والقرعة كلنا وله المقررة فيما أي بالإجازة والكتابة
 أن تقع مجزأة عنها وقد اختلفت المحدثون والاصوليون في جواز
 الرواية بها فمنهم من حرم من حيث أن الكتابة لا تقتضي الإجازة
 لما تقدم من اتصالها بالقرعة ولا سيما لفظي لأن المخطوط
 فلا يجوز الاعتماد عليها إلا في غيرهم من جواز الرواية بها للصحة
 الإجازة معنى وإن لم يقتصر بها لفظا لأن الكتابة للخص
 وأرسالها إليه أو تسليمه إياه قرينة قوية على الإجازة
 شعر الإجازة المكتوب وقد تقدم أن الاختيار لا يجمع في اللفظ
 كما يقتضي في القوى الشرعية بالكتابة من المقتضى مع أن الأمر في
 المتن لا يخط ولا يختار فيها أخرى نعم يعتبر معرفة الخط
 الكتاب للحدس بحيث يأنس المكتوب باليد التزويروا ويصير
 البينة على الخط ولم يكتب باليد بكونه خط من هذا
 إذا علم من مثل ذلك ما أدى لا على الأول مع وإن كان هذا
 أحوط على تقدير صحة الكتابة فمن أنزل من السامع حتى يأنس
 نقل ما روى في ما سار في الصحة ويترجم إلى الترجيح والتمسك
 الكتابة بغيره أو قد وقع في مثل ذلك ما سار من الثاني
 بن أمية في جواز البينة إذا دعت هل تطول أم لا في كتابنا

في غير جمل الحكم شها دته شي فانه ليس من سمعان بن يهودا
على شها دته انما هو ان له وليرثه على شها دته ولا اصل
وقولنا ان له ان يرويه عنه بالاصح المذكور وان شاء
كما لو سمع منه حديثا فقال له لا ترويه عنه ولا تخبره بالكتاب
لا يضره ذلك الا في عدمه مطلقا لعدم وجوده في
الاذن وضع الاشارة بخلافه انكنا يده اليه في معناه اي
سحق الاصل قالوا وحياله عند موته اوسفره بكتاب يرويه
وتبعه القائلون ولكن انفسهم هذا المنع بعد هذا القسم جازع
الا ان حتى قيل اننا انما يجوز انما زلة عالمنا اول بارقة
الرواية على سبيل الجادة التي تاتي وهو غلط فان القائل
بهذا النوع دون الجادة متحقق ووجوده بان في فعله انكنا
نوعا من الاذن وشها من امر من حادين يرويه من يرويه
قال قلت لشيخنا ميرزا فلان انما هو الى بكتها فاحذر عنه
تقال حاد وكانا اجاباه بقوله لا ضرر الى ان كان حيا
ولا اضره من **وسايعها الوخا** انما هو او هو
ويجوز قوله من العرب غير مستقيم من العرب الموقوف عليهم
واعلم ان العلماء يلقظ الجادة لما اخذ من العلم من جهة
ساج ولا جادة ولا سائلة حيث وجدوا العرب قد فرقوا بين
مصادر وجعلوا من بين السماع المختلفة فانهم قالوا وجعلوا
وجعلوا كذا الجوار والميل بالامن المكتورة ويجعلون بغير
وقد انصب موجبة وجوز وقال القتي ويجعلون كذا الجوار
وقد بالثلاثة في قوله تعالى اسكنوهن من حيث كنتم من جديكم

والطائفة
كتب

وقال في جملتها انما زاتي المولود من مصادر هذا القدر
بسبب اختلاف المسان ولدوا لهذا المنطق الجارية للتميز
فجاء هذا النوع من هذا الحديث وتقدم ان يجعل انسان كتابا
او حديثا يرويه انسان بخطه معناه له او غير معناه او غيره
من هذا الباب ولا كونه اجازة ولا تخبره فيقولون
او قوله فلان او في كتاب فلان بخطه حديثا فلان
يا في الاسناد والمثل ان يقول بكتب بخط فلان من الان الى هنا
الذي يستقر عليه العمل قدما وبكتها وهو منقطع من كل
ويشبه شي اتصال بقبوله ويصير بخط فلان ويبدأ من بعدهم
تذكر الذي بخطه وقال في من فلان او قال فلان وذلك
تدليس فحان او مع سماعه منه وعاز من بعضهم قال فلان في هذا
حديثا ويخبرنا وهو غلط منك هذا كلاما او ثوبا في خطه
او كما به قاله فيقولون انما هو بخط فلان او كما به احاد
في كتابه فيقولون انما هو بخط فلان او كما به احاد
فلننت انما بخط فلان او في كتاب ذكر كائنه انما هو
يخط فلان ويجوز ذلك اذا نقل من نسخة موثوقة في نسخة
بان قالها سوا وثقة على وجه وثق بالمستعملين العلماء القائلين
في نقله من ثلث النسخة فلان ينعى ذلك المصنف الا في الحقيقة
قال يلقظ فلان ذلك وكذا وكذا وكذا في نسخة من الكتاب
وما اشبه ذلك من الصالحين وقد ساء كذا الناس في هذا الزمان
باطلاق اللفظ الجازم في خبره الذي من غير خبر وثبت فيطعن
احدهم كتابا مستورا الى المصنف معين فينبط منه عند من غير ان يثق

الشيخ

بصفة قايلا التمسك قال ان كان كذا وذكر فلان كذا وليس كذلك بل
 الصواب ما علمنا ان لا يكون الناقل من غير الساقط من
 الكتاب والمفهوم من الحديث فانما في الناقل ووثق بالعبارة
 له جواز اطلاق اللفظ الجازم فيما يحكيه من ذلك والظاهر
 الى هذا ترويح كثير من المستمعين فيما يتعلق بذلك فالعلم
 وفي جواز العمل بالوجاهة المروية بها قولان للجدد بن والاصغر
 فنقل عن الشافعي جماعة من نظام اصحابنا عن ابي جعفر
 بانه لو توفى اهل منطلق الرواية لانسلك اهل العمل بالمعقول
 نظرا لثبوتها في جملة المانع وانما هو لم يثبت به لفظا
 واختلاف بينهم في منع الرواية بما لا يلائم من عدم الاجازة
 والوجاهة الا ما كان الموصوف خطه صحيحا وان كان او لم يكن
 حقيقة منه ولو لم يكن لظلالا شك في الرواية والاصل في جواز العمل
 بالاجازة **الفصل في التفتيش والتحري**
 اعلم ان العلماء بهذا الشأن قد اختلفوا فيها فبعضهم يروى
 الحديث فان لم يرد فيه وفيه الاخرى وقد تقدم في الرواية
 الاعلام والوضعية النقل عن رواية اخرى ورواية يثل ذلك
 من اولى وبيد فهم من قالوا ان رواية الرواية من جهة
 تذكر وهذا المذهب يروى عن ابي حنيفة وبيش الشافعي
 منهم من لم يزل يعتمد على الكتاب بشرط ثبوتها في يد من هو
 روايته عن الثقة لم يجر الرواية منه لثبوتها في يد من هو
 دليل من جملة الاعتماد على الكتاب فلفظ المذهب الاول هو
 الرواية بها ولكن كما بانما اتفق من حفظه لامن الثبوت والتبديل

جواز

وجوز

الشيخ من اهل الرواية العارفين بالرجال والرواية وضبط اسماهم
 وقع في رواية من اهل الحديث وحديثه في رواية في الرواية
 رواه موسى بن ابي القاسم في كتابه الذي اورد فيه ما يروى في الحديث
 او الحقيقة ويقبل به ذلك وترويه كذا وحديثه في الحديث
 وجازة يرويه كاسحة بالحق والحق في الحديث وهو في رواية
 اللفظ والمفعول من الرواية المعنى والاحكام البينة عليه كاي
 حتى يثبتهم احكامه في الكتاب وهو باسبغ جواز الرواية في
 رواية في الرواية على حاله وترويه في رواية في رواية في
 الحقيقة اولى من رواية في رواية على حاله وارجح الصحة في
 الحقيقة وقد روي ان بعض اصحاب الحديث رأى في الحديث
 فلهذا سعى من لم يثبتها وصفتها من حيث تبيده فقال الخطبة
 من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله في رواية في رواية
 هذا في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
 في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
 فالأولى ان يقرأ على الصواب ثم يقول وفي رواية في رواية في رواية
 او في رواية في رواية كذا ولان في رواية في رواية في رواية في رواية
 كاسر واحسنه اي حسن الاسماء احسن الاسماء على ما علمه من رواية
 المعز بن النضر في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
 لامن الشيخ في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
 منه لانه لا بأس بخبره في الاسناد والمتن وتصله من كتاب
 او من حفظه اذا وثق به او على كل حال فالأولى سبيل الرواية
 كما ان لا يلبس على ذلك من لا يحسن وهم يحسبون انهم

محقق

يخبرون مسما مع تبين الحال وما روى الراوي من الخبر
عن اثنين مضاهيا واما في الرواية من لفظنا جميعها اسنادا
رواية للشيخ لفظا احدهما سميما فيقولون فلان فلان
واللفظ فلان او في اللفظ فلان قال او في اللفظ فلان
استبعد ذلك من اخبارنا فان تعاريا في اللفظ مع ان اللفظ
تقال في رواية ما لا يجوز ايضا على الراوي ان يروي اللفظ
ولا يجوز ان يروي مقاربا في اللفظ وهو ما يدل على الاختلاف
اليسير او في هذا المقام شبهتها بما وصفت مع سماعها اذا روى
عنهم من نسخة قريبة باصل خبرهم دون بعض واراد ان يذكر
جميعهم في الاسناد ورواه القائل بنسخته وهو بان يروي
واللفظ كما قبل فيه ويحتمل ان يكون ذلك لاول لان ما روى قد
سمعه من ذكره بلفظه وعده ملائمة لاصح حديثه فيكون مدركا
الاخرين حتى يخبر عنها بخلاف ما سبق فانه اطلع على روايته
في اللفظ اليه وعلى ما يقتضيه خبره بذلك ولا يروي
ما سمع من نسب من فوقه من رجال الاسناد على ما ذكره في
مدى ما علمنا او سمعنا ذلك لا سيما في رواية القائل بنسخته
ان يروي الخبر عن اخيه بن علي كما ينبغي للشيخ او جعفر الطوسي
والكليني كثيرا فليس للمروي ان يروي عنهما في الخبر في الحال
محمدي يروي عنهما في الخبر في الحال يروي عنهما في الخبر
ليخبر عن كلامه ورواه عن كلام الشيخ واذ ذكره في اول خبر
نسبه الى ابيه بجس نبين وصفا بغيره فانه قد اقتصر بعد ذلك
على اسمه او بعض نسبه ولم يكتبوا قال بن رجال الاسناد في الخبر

فلان

قاله

من الخبر

من الاسناد فيقولون انما روى في الاسناد ما هذا
لفظ يروي على فلان خبرك فلان واذا روى يروي على فلان
فلان يقول قال فلان فلان واذا كررت كلمة قال في قول
عن رواية قال قال فلان فلان فلان فلان فلان فلان
خطا فيقولون انما روى في الخبر ما يروي في الخبر
الاول وهو لعل في الخبر الثاني وهو الاسم الظاهر في الخبر
بعد فاذا اتضح على واحد صار الموجد فعلا الاسم الظاهر في الخبر
فلا يروي خطا الاسناد في الراوي السابق وما اشتمل من التسمية في الاول
ويجوز على اخباره بتعددية ياستاد وحيث ان سنده
اما الاسناد في كل حديث منها فذلك خطا لان هذا هو الاول
يذكره او لا يثبت له حديث منها او في اوله على ما يروي
بحالها وما يروي بعد الحديث الاول والاسناد او يقول في
اول الاسناد السابق وذلك هو الخطا لان في الاستعمال
هذا فلو روى من كان سماعه على هذا الوجه ثم يروي تلك الاسناد
ورواه في كل حديث بالاسناد المذكور في اولها كان ذلك لان
الجميع معطوف على الاول فالاسناد في حكم المذكور في كل حديث
وهو مبتدأ في جميع المتن لولا انما يوجب باسناد المذكور في اوله
ونهم من سنده فالتا لا يبين الحال فلذا ذكر الشيخ حديثا باسناد
لما روى اسنادا اخر فقال عنده لعله الاسناد مثله فممن للراوي
عنهم روى المتن المذكور بعد الاسناد الاول بالاسناد الثاني
لاحتمال ان يكون الثاني ما لا للاول في الخبر وفي رواية في اللفظ
ويشمل في الخبر الثاني ما لا للاول في الخبر وفي رواية في اللفظ
ولا يروى في الخبر ولا يروي في الخبر

يقولون انما روى

حديثا

انداکانتو

وبقول من حديث قبله شهد كذا وكذا ثم يرويه وكذلك الحديث
الكاظمين قدما لغيره ولذا ذكر الحديث سائلا ومضربا وقال
يعني وذكر الحديث وقال في الحديث يطول في فخر جاز ووايز
الحديث السابق كلها الاستايل الثاني انقول ان السابق ان قوله
شهد نحوه من حيث الحديث الثاني قد يغاير اخر الاول في الاصل
واذا لم يخلو معنى ومن انما الظاهر انه هو بعينه واولو بالجمع هنا
لان لم يصرح بالماثله ويمكن ان يكون الالام في الحديث للمصنف
ومع الحديث الذي هو كمله وانما اقتصر عليه لكونه في الاصل
الاول والذين بين ذلك بان يقصر ان ذكره النبي على وجهه ثم يقول
قال في الحديث ثم يقول في الحديث هو كذا وكذا ويسوقه ان
اخوه ولذا سمع بعض حديث عن شيخ وبعضه عن شيخ آخر
جاءته عنها في قال العزم مبينا ان بعضه عن احد وبعضه عن
الآخر ثم يصير الحديث في ذلك مشاء ما بين حديث ثم يبين مقدار
ما روى من حديث عنهما فان كانا متعينين قالوا لم يزل يروي
على كل حال وان كانا واحدا لم يخرج من قوله لانهما كان
يكون ذلك الشيء من غير ان يصرح بالزم بين مقدار ما رواه عن كل
منهما ليعرف بالجزء الذي رواه عن النقاد ان يمكن وطرح الاصل
الفرق **الذي الرابع في اسم الرجال**
طريقه وما يوصل به ومنهم من يعرف انه الرجل والاسم
ومنا على الاستاد ويوصل به معرفة الصحابة والتابعين وقاضي
التابعين والافاض العاصي من نقل النبي صلى الله عليه وسلم
به وثقا على الاسلام وان تخللت رده بين لقيه مومنا وبغيره
سما على الظاهر والمراد بالثقا ما هو اعم من الخالصة وانما اشارة

三

وروى عنه في الخبر أن له رواية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 من قول بعضهم في تعريقه أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 يخرج منه الأضغاث كمن لم يكم قم فانه يحكي بغير خلاف واخر
 يقولون من آمن من لقية كافرا وان اسلم بعد موته فانه لا يعد
 الصالحا ويقولون من لقية مومنا بغرة من الأبياء ومعه
 مومنين بأنه يبعث وأما ذلك بعثته فانه حشد لم يكن
 عليه السلام عليه والله نيا وانما حصل منك في ذلك فليس في
 التعريف بعد قوله الحق النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد بعثته
 بقوله مات على الاسلام ممن ارتدوا تعلقا لكيس الله من
 الذين غفلوا عن قوله وان غفلت يردته ما انا جمع الى
 الاسلام في حياته وبعد سنة لقية نائبا ام لا وشي الاخر
 على خلاف في كثير من تلكا القبول منها فضل الرواية فانهم
 اعتبر فيه رواية الحديث وبعضهم ذكره الجملة وطول
 واخرى في القامة سنة وستين وخمسة وخمسة وعشرين فيقولون
 وتظهر فان قيل الرواية في منزل الاضغاث فليس فان كان قد
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ان رآه في خلافة الاول فاعلم
 على من فرض حديثه وكانت حواره فقلت له جعلت في مثل
 الحسين علي السلام فعل ما لم يكن يحايي وما لم يعرف به بل
 متفق عليه في الصحابة على ان رآه كثيرة بحسب تقدم في الاسناد
 والحق والملازمة والاشاعة والفعل تحت رأيه والرواية
 عنه ومكانة وشأهده وانما استمرنا الجميع في تعريب
 النصه وتجميع كونها حاييا بالرواية والاستفاضة والمشرقة

54

فلا يفتاح من الدنيا بخفيضها ليا، مع
حافظه في الدنيا

تباہی

وَالْعَبَّاسِ

و محمد

وصعد ولده وعمران وأبوههم بنو عيينة فكم حذروا ومضوا
 السنة من لنا بعين اولاد سيرين بمثل المشهور واثنى
 وصعد وحضرة وكريمة من رواة الصادق عليه السلام
 بمثل ربيعة الله وعبد وحسن وحسين وروى بنو زائدة
 ابن عيين ومنا السبعة من الصحابة بنو مقرن المزي وشم
 النعمان ومقل وعقل وشويدي وسنان وعبد الله وقيل ان
 بنو مقرن كانوا عشرة ومنا النمانية زائدة وبكير ومجان
 وعبد الملك وعبد الرحمن وبالك وعبد الله بنو
 من رواة الصادق عليه السلام وما زاد على هذا العدد نادر
 فلذا وقف عليه اكثر وذكر بعضهم عشرة وهم اولاد العباس
 بن عبد المطلب وهم الفضل وعبد الله وعبيد الله وعبد الرحمن
 وقثم وعبد وعون والحسن وكثير وقلم وكان اصغرهم
 كان العباس يحمله ويقول تموا بتمام فصاروا عشرة باقية
 فاجلهم كما برره وانجلهم حيزا واكثر الثمن وكان له نداء
 انما امر كلنوم فما ترجيب واشهد الله تعالى علمه ومن الله
 ايضا معرفة اوطانهم وبليداتهم فان ذلك رعايته من الامم
 المتفصين في اللفظ وايضا وما استدل بذلك الشيخ اذ ذكر
 مكان السماع على الارسال بين الراويين انهم يعرفونهم بالاجناس
 عند من لا يكتفى بالمعاصرة وقد كانت العرب تنسب الي
 القبائل وانما حدث لهم الاشباہ في البلاد والاوطان لما
 توطئوا فسكنوا القرى والبلدان وصاعت الانساب قالوا
 غير الاشباہ الى البلدان والقرى فان نسبوا اليها كان غير فصحا
 الى ذكرها فالساكن ببلد وان قتل يقتل بشرط سكاها اربع

وَمَعْنِي

جملہ اہل فتنہ و فساد
 و اہل بدعت و اہل
 افسوس و اہل
 الاسود و اہل

وَمِثْلُ الْعَشْرِ

وطني

پیوستہ

جا

بعد ان كان قد سكن تلكا اخرين يسكن اليها شاء او نسيب اليها
معا مقبلا للاول من البلد من سكنى ويجوز عند ذلك ترتيب
البلدان الثاني يتم فيقول مثلا البغدادى ثم الدمشقى
والسالكى بقية بلاد تاجية اقليم ينسب اليها شاء من
القرية والبلد وكلنا حجة ولا فقه من هو من كل الجمع مثلا
لما يقول فى نسبه الجميع والصيداوى والشامى ولو
الجمع بينهما فليدبا لاعتد فيقول الشامى الصيداوى والجميع
فمنه بجملة موجزة في الاشارة الى مقاصد هذا العلم
دراسة الحديث وافهمه احكاما ومن اراد الاستقصا فيها
الاشارة الموضحة لطا ليه تعلية بكتابنا غنية عما صدر
في معرفة اصطلاحات الحديث فانه قد بلغ في علم السالكين
وفضنا الله تعالى لادكاه بحمد الله والله تعالى

للهاد والمهاذى الى سبيل الرشاد

حسنا وتم الركيل وتم المولى وتم البشير

فخرج من موطنا التعليق الى

مدرسة الشريعة الموصولة

في علم الدابة والحق

العلم والقدرة

في يوم الثلاثاء ستم ثمانين من ذي الحجة الحرام عام تسع و
تسعين في شهر ربيع الثاني سنة ثمانين من الهجرة النبوية
الاصغر في اليوم الخميس في الساعة السادسة من الايام
سعيد بن محمد بن عبد الله

عنى الله تعالى حسن وعنا باهر واحسن

الموتى والموتى والموتى

بغير شهادة من المولى

رضان

معا

وصلى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين



مكتبة
موسى



Handwritten text in Arabic script, likely a library inventory or a list of books. The text is written in a cursive style and is arranged in several columns. The paper is aged and discolored, with some ink bleed-through visible from the reverse side. The text includes various entries, possibly describing the titles, authors, and locations of the books. Some entries are written in a larger, more formal script, while others are in a smaller, more casual hand. The overall appearance is that of a historical document, possibly a catalog or a record of a library collection.

آقای فضل عینی

۸۵، ۹، ۲۸